

"النزعة الوطنية" في مقابل "الحلول الجاهزة"

دراسة في علم اجتماع الأدب الوطني المصري الحديث

دكتور

إلهام غالي

الأستاذ المساعد

بقسم اجتماع - بنها

مفهوم الظاهرة الوطنية

لا بد لنا في مفتتح هذا البحث أن نعيّن، من قبل البدء في البحث عن المنهج الذي يتناسب مع دراسة "الظاهرة الوطنية" ⁽¹⁾، حقيقة الظاهرة التي يطلق عليها الناس هذا الاسم.

وهذا السؤال من الضرورة بمكان عظيم. فإنّ الناس يستخدمون كلمة وطني من دون تدقيق. إذا تأملنا لفظتيّ العرب والعجم شعرنا منهما بهذا الإحساس التفضيلي للوطنية. كان لفظة "العرب" قد اشتقت أو قد اشتق منها الأعراب أيّ الإفصاح والكلام. في حين أنّ لفظة "العجم" أيّ الأجانب قد اشتقت أو اشتق منها العجمة أيّ الخرس ومنها الحيوان الأعجم الذي لا ينطق. وفي كل أمة تقريبا تجد من الألفاظ ما يقابل هاتين اللفظتين. فإن غير الرومان كانوا "برابرة". وإلى الآن تعنى لفظة Deutsch (حرفيا، "ألماني") الناس، وكأَنَّ غير الألمان ليسوا من الناس ⁽²⁾.

بل أنّ الأديان القديمة كانت آلهتها وطنية ولم تكن عالمية. فإنّ آلهة مصر (قبل أختاتون) كانت مصرية، حصرا. ولذلك كان الدين والوطنية وجهان لعملة واحدة. أما الآن فالحال غير ذلك. لأنّ الدين - كالإسلام أو المسيحية - يدعو إلى الإخاء البشري في العالم كله وألا يفضل عربي على عجمي إلاّ بالتقوى. وأنّ جميع البشر سواء أمام الله. ولكن هذا السمو في الأخلاق يناقض الوطنية التي

¹ د. وحيد عبد المجيد، "الوطنية والتكفير السياسي - مصر في بداية ونهاية القرن العشرين"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999.

² سلامة موسى، "تطور الوطنية وقيمتها الأخلاقية في العصر الحديث"، مجلة "المجلة الجديدة"، القاهرة، ج1، العدد 5 من السنة 6، مايو 1937، ص 61 - 69.

تقوم بكل صراحة على إثثار الوطن المعين لقاء سائر الأقطار الأجنبية. وقد رفض اليهود التسليم بهذا التناقض. فإنّ وطنيتهم تطابق ديانتهم، ولا تناقضها. ونحن لنا - مسلمين ومسيحيين - نظام مزدوج للأخلاق. فكل منا مطالب من ناحية الدين أن يقول بالأخلاق العالمية وأن ربنا لا يحابي وطننا على آخر وأنا جميعا سواء أمامه. ولكن كلامنا مطالب أيضا من ناحية الوطن أن يقول بالقومية وبإثثار بلاده على أي بلاد أخرى. وهذا النظام المزدوج للأخلاق كثيرا ما يبعث القلق في النفس.

من هنا يقوم في نفس الوطني المتدين صراع بين إرادتين متناقضتين - الإرادة الدينية، من جهة، والإرادة السياسية، من جهة أخرى. ففي بدء دخول المسيحية في روما كان المسيحي الجديد يقف متردداً بين أن يكون رومانيا وطنيا يعبد الإمبراطور ويقاوم من أجل روما أم يعود مسيحيا لا يعبد غير الله ويرفض القتال. وقد حدث مثل ذلك بين المسيحيين الجدد في اليابان. بل لقد رأينا هذا الصراع في الحرب العالمية الأولى حين رفض بعض الإنجليز أن يتجنّدوا بحجة أن المسيحية تطالبهم بالا يقاوموا. وقد أطلق عليهم اسم "المعارضين بحكم الضمير". فهؤلاء قد قام في نفوسهم صراع : أيهما أحرى بالولاء الدين أم الوطن وأيها أولى بالتضحية؟

لا نكاد نعرف رجلا يجرؤ على أن يقول أنّ الوطن فوق الدين. فإن هنالك من يقول: "لا تعامل إنسانا كأنه وسيلة لأن كل إنسان هو غاية في نفسه" وهذا هو النظر الديني. ولكننا نجد رجلا آخر يكاد يكون الوحيد في دفاعه عن النظر الوطني. فإنه يقول بإثثار القيم الوطنية على القيم الدينية. فليس الإنسان غاية إنما هو وسيلة لخدمة الدولة. وأن الدولة هي الغاية التي يعيش من أجلها الناس. فنحن أبرار أم خطاة بمقدار خضوعنا أو عصياننا للدولة، فالإنسان هنا وسيلة.

في بعض الأمم يسيطر الدين وفي بعض آخر تسيطر الوطنية. فلا يكاد يكون هناك صراع بين عاطفتين أو بكلمة أخرى لا يكاد يكون هناك في ضمير الفرد نظام مزدوج مرتبك للقيم.

حيث تسيطر الوطنية سيطرة شبه تامة، نجد نشاطا عنيفا في الأمة كما كانت الحال في ألمانيا النازية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. بل هذا النشاط قد أُوهم بمقاومة الدين أو أنّ هذه الوطنية لحدّتها ونشاطها تحاول أن تجعل الدين مندمجا فيها مغمورا. وكانت الوطنية في تركيا في العشرينيات من القرن العشرين هي مفتاح القيم الذي يبعث النشاط في الأمة بل هو عقلها الباطن الذي يهيئ لها مشروعات التجديد. أما الدين فقد أفلتت منه هذه السيطرة. لهذه الوطنية الحادة مثال آخر في اليابان. بل هذه الوطنية اليابانية جعلت الإمبراطور معبودا. والإمبراطور هو محور الدولة أو شعارها أو تاجها. فتأليفه هو تأليفه للوطنية. في هذه الدول الثلاث تسيطر الوطنية سيطرة تامة. تحرك سيادة الروح الوطني الأمة إلى النشاط الذهني والجسمي والقيم وتحض على القوة ومكافحة الفقر والتجديد. وفي هذه الدول الثلاث لا نجد نظاما مزدوجا للقيم أو صراعا بين الدين والوطنية. بل تظهر الوطنية وحدها.

فإنّ الصين تجاور اليابان وهي أكبر منها أربع أو خمس مرات. وجمهور الأمة لا يكاد يعرف القومية أو الوطنية الصينية. بل لم يكن للصين راية تمثلها بين الأمم في فترة من الفترات. وكانت الثقافة الصينية التقليدية ثقافة الدين بدرس بوذا وكونفوشيوس. وكانت القيم الدينية تسود الأمة. والصيني لهذا السبب رجل مسالم يكره الحرب ويقتنع بالقليل. ولكن هذه القيم التي تعد سامية قد جرت وراءها ركود الأمة وجمودها والتزامها الأعمى للتقاليد وكرهها البدعة - هذه البدعة التي لا يمكن رقى من دونها. اتجهت اليابان وجهة وطنية حادة عبتدت الوطن في

شخصي إمبراطورها. واتجهت الصين وجهة دينية حادة وعبدت السلام. والفرق واضح بين الاثنين. أمة أخرى قد غمرها في الروح الديني : الهند.

يسمى المؤرخون الأوروبيون فترة الزمن التي تقع بين العام 400 والعام 1000 بالقرون المظلمة أي زمن الظلام والجهل والخرافات والسحر. وهذا الزمن نفسه هو زمن كانت فيه القوميات مندمجة في الدين. فكان سلام. وكان ركود. ثم جاءت النهضة فظهرت القوميات وعينت الأوطان، فكان القتال وكان النشاط. وأوروبا الآن هي مخزن البارود. ولكنه أيضا ميدان التنازع الثقافي والذهني والأخلاقي.

هي ضد القرون الوسطى ومفتاح النشاط فيها هو الوطنية من دون الدين.

نحسب أن نجد في القيم السامية التي يدعو إليها الدين في الإخاء البشري، في السلام العام، في المساواة بين كافة الأمم مهما اختلفت الألوان واللغات يجب أن نجد في هذه الأخلاق أساسا نعتمد عليه في الرقي البشري. ولكننا للأسف لا نجده.

ولكن هل يجب أن ننزل على الواقع وننهزم أمام المثل الأعلى الذي رسمه لنا الأنبياء والفلاسفة ونقنع بالوطنية وتعذر عن التصير بأن الطبيعة البشرية لا تستطيع أن تسمو إلى ما رسمه لها الأنبياء؟

تقبل الطبيعة البشرية نفسها التغير. وهذا الولاء للأديان - ولو كان ضعيفا - هو نفسه البرهان على أننا نتجاوز القيم الوطنية ونطلب قيم العولمة. ولكننا نحتاج إلى تربية جديدة.

إنّ الوطنية الآن هي مفتاح النشاط لأننا نشأنا على ذلك. ونحن في طور من الرقي البشري يقتضى أن تكون الوطنية كذلك. ولكن هذا الطور يتهده طور اتصال الأمم أو اشتباكها. وعندئذ تأخذ القيم الدينية - العالمية - المكانة التي تستحقها.

لقد مضى زمن كانت القومية أو الوطنية هي الانتماء للقبيلة، كما مضى زمن كان ديوان العرب - الشعر صورة من صور وحدة القبيلة⁽³⁾. ثم ذابت القبيلة في الوطن. والدعوة العالمية تقوم على أساس إيجابي وهو الاشتباك الاقتصادي. وأساس سلبي وهو الخطر العظيم من الحروب. ولا بد من أن تنتصر هذه العالمية يوماً ما. وفي انتصارها انتصار للقيم الدينية مع توق الأضرار في مثل الهند أو الصين.

إنّ الواقع الذي لا يمكن إنكاره هو أننا في طور العولمة المتطرفة مع الأمل الضعيف بالوطنية. وليس من شك في الضرر العظيم الذي ينشأ من نزعة العولمة المتطرفة. وليس من شك كذلك في الضرر العظيم الذي ينشأ من نزعة التطرف الديني كأن الأمة تريد أن تعيش في ماضيها القديم وكأن حنينها التاريخي قد استحال أملاً لتحقيق الرجوع إلى هذا الماضي. والأيرلند ي الذي يترك اللغة الإنجليزية لكي يحيي اللغة الأيرلنديّة يخسر الثقافة الخصبة التي تمتاز بها الإنجليزية ويخسر عشرات العلوم الحديثة لكي يشعر نفسه أنه يعيش كما عاش آباؤه من قبل ألف سنة. بل كذلك نحن حين نعد إلى اللغة الفرعونية فنحییها لكي نتكلم ويكتب بها. بل لقد ماتت اللغة العبرية من قبل أن تموت اللغة الفرعونية. إذ من المعروف أن المسيح كان يتكلم بالآرامية ولم يكن يعرف العبرانية إلا في التوراة. وفي ذلك الزمن كانت مصر لا تزال تتكلم بلغتها المصرية القديمة ونحن

3 شكري عياد، "ديوان العرب، من وحدة القبيلة إلى وحدة الأمة"، في عبد المنعم تليمة (إشراف)، "الأدب العربي - تعبيره عن الوحدة والتنوع"، بحوث تمهيدية، مكتبة المستقبلات العربية البديلة - الفنون والآداب كعناصر وحدة وتنوع في الوطن العربي، بيروت - لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ص 15 - 30.

بالطبع أعقل من أن نفكر في أحياء اللغة المصرية القديمة وقصارى ما نطلبه أن نتعلمها كما نتعلم إحدى اللغات القديمة. وفي المقابل، ليست الحضارة الغربية سوى حضارتنا "الشرقية" قد انتهت إلى مرحلتها الأخيرة التي يقتضيها منطق التطور. بعبارة أخرى، إنّ في السمات التي تتسم بها الوطنية الحديثة بعض ما يعاب عليها. ولكن مصر يمكنها أن تنتفع بدرسها وبالاختيار منها مما يطابق بيئتها.

إنّ مما لا شك فيه أن الغلو في الوطنية قد يؤدي إلى خطر الحرب. كما أنه قد يؤدي إلى مناهضة الدين. ثم هو قد يؤدي إلى إحياء اللغات الميتة. وكل هذا ضرر. ولكننا مهما غلونا في وطنيتنا في مصر فلن نخشى شيئاً من ذلك. وكل غلو في وطنيتنا يؤدي إلى الخير ولا يخشى منه أي شر. ذلك لأن وطنيتنا جديدة والوجدان الوطني لم يكتمل بعد.

لقد عقدت مصر في مطلع القرن العشرين مع تركيا معاهدة هي معاهدة الشريكين المتساويين اللذين كانا يحترم كل منهما الآخر. ولكن قبل ذلك بسنوات كانت تركيا سائدة ومصر مسودة. وكان الزعيم الوطني في مصر يدعو لوطنه بالبقاء في ظل سلطان الأتراك. ولا يرى في ذلك عيباً. فقد أورد المقال الافتتاحي لمصطفى كامل في أول عدد من صحيفة اللواء الصادرة يوم 2 يناير من العام 1900 حيث يقول: "وإننا نسأل الله أن يوفقنا للقيام بالواجب ويحفظ للخلافة الإسلامية صاحبها وللسلطنة العثمانية سيدها جلالة مولانا السلطان ابن السلطان الغازي "عبد الحميد خان" أيده الله وأدام ملكه. وأن يديم لمصر في ظل جلالته عزيزها وأميرها".

ولم يكن مصطفى كامل إلا صورة من صور الوجدان الوطني في ذلك الوقت، هذا الوجدان المضطرب اضطراب الجنين. ولكن هذا الجنين قد ولد وترعرع. ولن

يضيره كثرة الغذاء لأنه في طور النمو. فإذا كانت الوطنيات الأخرى قد نمت بالغذاء فوطنيتنا لا تزال جائعة. وقد أصبحنا الآن نعقد المعاهدة على قدم المساواة مع تركيا فلنكن غايتنا الأخرى أن نساويها وغيرها من الأمم المتمدينة في الرقى الاجتماعي.

إنّ معظم الضرر الذي نشأ من الغلو في الوطنيات الحديثة يكاد ينحصر في فيض هذه الوطنيات إلى خارج الوطن بالرغبة في الاستعمار والدعوة إلى الحرب. ووطنيتنا التي كان يقنع منها مصطفى كامل بما لا نرضاه نحن الآن. والتي وسمها لطفي السيد بالسمة المصرية وعين حدودها واستخلصها من العالم الإسلامي والعالم العثماني معاً، هذه الوطنية التي وثب بها سعد ثم جاهد لها مصطفى النحاس حتى انتهت بالاعتراف بالاستقلال بمصر من الدول المحتلة، هذه الوطنية تواصلت إلى الآن.

منهج دراسة "الظاهرة الوطنية"

إنّ من صلب صلاحيات الباحثة أن تبحث هي في معاني بحثها كما عينت من قبل معنى الوطنية - موضع الدرس، وأن تقرر أوجه استخدامه من حيث هي مسائل تتعلق بسياستها نفسها، وهي تقدر أن يؤثر بحثها في هذه السياسات، أو أن يقترن بها على نحو من الأنحاء⁽⁴⁾. ويتطلب تقرير ذلك أن تصدر الباحثة أحكاماً صريحة. وكذلك أن تقرر النظرية المتبعة، والمنهج، والوقائع. بعبارة أخرى، يقع البحث ضمن ما يسمى في سوسيولوجيا السياسة بفصل "النزعات

4 سي - رايت ميلز، "الخيال السوسيولوجي"، ترجمة د. صالح جواد الكاظم، بغداد - العراق، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1987، ص 255 - 278.

السياسية المسيطرة ودوافعها" (5). وأمّا عن المنهج فهو علم اجتماع المعرفة وما سمي باسم "سياسة للكتاب" (6) في علم اجتماع الأدب. وأمّا عن الوقائع فهي وقائع تطور الحركة الوطنية المصرية الحديثة. وهذه الأحكام، من حيث هي مسائل تتعلق بالسياسة، هي موضوع دراسة الباحثة، والجماعة العلمية عامة. إنّ الناس لا يستطيعون أن يدركوا هذه التأثيرات، وأن يحاولوا من ثم السيطرة على آثارها في بحوث العلوم الاجتماعية وفي معناها السياسي، إلا حين وقوع المناقشة السياسة المباشرة. وليس هنالك من طريقة يقدر بها أيّ باحث أن يجتنب افتراض خيارات قيمية سياسية محددة، وتضمينها في بحثه كله. وذلك أنّ المشكلات تتعلق بالتهديدات التي تتعرض لها القيم المتوقعة، شأنها في ذلك شأن المسائل والمتاعب، ولا يمكن صوغها صياغة واضحة بغير تقرير هذه القيم - القيم الوطنية المصرية الحديثة. وقد يستخدم البحث لأهداف إجرائية، وأيديولوجية. وتواجه الباحثة أسئلة مثل هذه الأسئلة : هل تعلم بطرائق استخدام بحثها وقيمتها، وهل يمكن أن تخضع هذه الطرائق لسيطرتها نفسها، وهل تريد أن تسعى وراء السيطرة عليها ؟ أما كيف تجيب عن هذه الأسئلة، أو لا تجيب عنها، فذلك ما يقرر جوابه عن السؤال الأخير وهو: ما إذا كان في بحثها من حيث هي باحثة :

(1) مستقلة قيميا،

(2) خاضعة لقيم الآخرين،

5 جاستون بوتول، "سوسيولوجيا السياسة"، ترجمة نسيم نصر، بيروت - لبنان، منشورات عويدات، ط2، 1980، ص 145 - 148.

6 رويير اسكارييت، "سوسيولوجيا الأدب"، ترجمة وتمهيد امال انطوان عرموني، بيروت - لبنان، منشورات عويدات، ط1، 1978، ص 36 - 39.

(3) منساقه قيميا.

لا تواجه الباحثة في بحثها فجأة الحاجة إلى اختيار القيم وذلك أنها تقوم عمليا بالبحث استنادا إلى قيم معينة. بل تقوم الباحثة بالبحث استنادا إلى تاريخ القيم الوطنية المصرية الحديثة المتعددة. إنّ هذه القيم ملازمة لتقاليد البحث الاجتماعي - السياسي المصري الحديث وهي متأصلة في المجتمع، من دون أن تقتصر على مجموعة من الأشخاص، أو تمارس ضمن حدود معينة، في حلقات صغيرة. إنّ ثلاثة مثل عليا سياسية سائدة تتأصل في تقاليد العلوم الاجتماعية، وهي مضمونة في هذه العلوم :

1. الأول ليس إلا قيمة الحقيقة، أي قيمة الواقع. ويتخذ عمل العلوم الاجتماعية في ذاته، وهو يقرر الواقع، معنى سياسيا. وفي عالم مؤلف من هراء يجري تناقله على نطاق واسع، يكون أيّ عرض للواقع ذا أهمية سياسية وأخلاقية. والباحثة، بحكم وجودها، تشارك في الصراع من أجل التنوير لقاء الظلامية. وفي عالم مثل عالما، تكون ممارسة العلوم، قبل كل شيء، ممارسة سياسية المعرفة⁽⁷⁾.
بيد أنّ سياسة المعرفة ليست عرضا تاما للقيم السياسية التي توجه البحث. وذلك أنّ حقيقة استنتاجاتنا، أيّ دقة بحثنا منظورا إليه في إطاره الاجتماعي، قد يتصل بالشئون الإنسانية ولربما لا يكون كذلك. أما اتصاله، وكيف يكون كذلك، فهذا بذاته القيمة الثانية التي هي، بإيجاز، قيمة دور المعرفة في الشئون

7 جورج جورفيتش، "الأطر الاجتماعية للمعرفة"، ترجمة د. خليل أحمد خليل، بيروت - لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1981؛ د. فرديك معتوق، "تطور علم اجتماع المعرفة من خلال تسعة مؤلفات أساسية"، بيروت - لبنان، دار الطليعة، ط1، 1982.

الإنسانية. وتسير في موازاة هذه القيمة قيمة ثالثة هي الاستقلال الإنساني، بكل ما في معناها من متناقضات.

وقد سبق أن ذهبنا إلى أنّ الاستقلال هو القلب من حياة العالم العربي الحديث على مدار قرن من الزمان. إلاّ أنّه يؤدي إلى كثير من الخلاف في أيّ تطبيق له من حيث هو معيار وهدف. وهذا هو السبب في أنّ إحدى مهماتنا الفكرية، من حيث أننا باحثون، أن نبيّن مثل الاستقلال الأعلى في مقابل الحلول الاستعمارية الجديدة، والحلول الظلامية المتجددة معا.

إنّ الكثير من العلوم الاجتماعية، وربما كان علم الاجتماع، يفترض فكرة الباحث - القائد. ويوجد المرء، من (أوجست كومت) حتى (كارل منهايم)، المطالبة بإعطاء "رجل المعرفة" سلطة واسعة، كما يجد محاولة التأسيس العلمي لمشروعية هذه السلطة. وبتعبير أدق، يعنى تنويع المعرفة، بطبيعة الحال، تنويع "رجل المعرفة". وقد فعلت هذه الفكرة الخاصة بدور المعرفة في الشؤون الإنسانية الكثير لحمل الباحثين على أن يجعلوا في الواقع قبولهم بالمعرفة، من حيث هي قيمة اجتماعية، قبولاً عاماً جداً. وتتعارض أيضاً هذه الفكرة ونزعة أشكال الديمقراطية العديدة، لأنها تتطوي على أرستقراطية، حتى إذا كانت أرستقراطية موهبة لا أرستقراطية ولادة أو ثروة. إلاّ أنّ الفكرة القائلة بأنّ الباحث يجب أن يصبح قائداً - باحثاً ليست إلاّ فكرة واحدة في الدور الاجتماعي الذي قد يحاول هذا الباحث تأديته. إنّ السمة المميزة للسياسة تعتمد اعتماداً كبيراً جداً على السمات المميزة للسياسيين.

2. إنّ الدور الثاني للباحث، وهو الأكثر شيوعاً الآن، أن يصبح مستشاراً للسلطة. وأوجه الاستخدام البيروقراطي الموصوفة من قبل هي تجسيد حالي لهذا

الدور. ويجنح الباحث - الفرد إلى أن يندمج في اتجاهات المجتمع الحديث المتعدد التي تجعل الفرد جزءا من بيروقراطية من الناحية الوظيفية، وإلى أن يغرق في حيزه التخصصي الضيق، بحيث لا يكون معنيا صراحة ببنية ما بعد المجتمع الحديث. كثيرا ما يجنح العلم الاجتماعي في هذا الدور إلى أن يصبح آلة عقلانية - موظفا. ويجنح الباحث - الفرد إلى أن يفقد استقلاله القيمي وعقلانيته الأساسية. ويجنح دور المعرفة في الشؤون الإنسانية إلى أن يغدو تحسين لأساليب أو تقنيات تخدم أهداف الإدارة أو التأثير أو الضغط.

هذا هو دور مستشار السلطة في شكل من أسوأ أشكاله. ولا يستوجب هذا الدور أن يتخذ شكل الأسلوب البيروقراطي ومعناه. وهو دور من الصعب تأديته بحيث يجري الحفاظ معه على الاستقامة القيمية والفكرية ومن ثم على استقلال البحث. ومن اليسير على المستشارين أن يتصوروا أنفسهم فلاسفة وزبائنهم حكاما منتورين. ولكن حتى إذا كانوا أنفسهم فلاسفة، فربما لم يكن زبائنهم قابلين للنتور. وليس صحيحا أن دور المستشار لا يمكن أن يؤدي تأدية جيدة. بل يمكن أن يؤدي هذه التأدية، وهناك أشخاص يؤديونه، ولو وجد مزيد من هؤلاء لأصبحت مهمات الباحثين الذين يختارون الدور الثالث أقل إرهاقا إلى حد كبير لأنه يتطابق وهذا الدور الثاني تطابقا جزئيا.

3. إنَّ الطريقة الثالثة التي قد يحاول بها الباحث أن يحقق قيمة المعرفة ودورها في الشؤون الإنسانية مشهورة، بل تمارس أحيانا. وتقضى هذه الطريقة بمجموعة من المقتضيات. يبقى الباحث مستقلا. يجرى بحثه الخاص به. يختار مشكلاته بنفسه. يوجه بحثه إلى "الجماعات الخاصة". من هنا يبين البحث وكأنه ضرب من أجهزة الذكاء العام. يدرس المسائل العامة والمتاعب الخاصة واتجاهات

العصر البنيوية التي تستند إليها هذه المسائل والمتاعب معاً. ويظهر الباحثون الأفراد أعضاء معرفيين في رابطة تتمتع بانضباط ذاتي هي ضوابط "العلوم الاجتماعية".

وإذ نتبنى مثل هذا الدور، فنحن نحاول أن نسلك تبعا لقيمة المعرفة. وبافتراضنا أننا ربما لم نكن في الجملة غير فعالين، نحن نتبنى نظرية في صنع التاريخ، أي أننا نفترض أنّ "الإنسان" يتحرر وليس حرا في ذاته، وأنه يقدر بمساعيه المعرفية أن يؤثر في مجرى التاريخ. بموجب أية نظرية في التاريخ (8) يمكن أن تقبل هذه القيم التحقيق؟

إنّ الناس أحرار في أن يصنعوا التاريخ، إلا أنّ بعضهم هو أكثر حرية في ذلك من سواهم. وتتطلب هذه الحرية حرية الوصول إلى أدوات القرارات ووسائل النفوذ والقوة - فهي شروط امكان صناعة التاريخ. مع ذلك، لا يجري التاريخ هذا المجرى دوما. توسعت وسائل النفوذ المعاصرة، والقوة اللازمة لصنع التاريخ وتمركزت جداً. أن الناس إذا لم يصنعوا تاريخا فهم يستحيلون أدوات بيد صناع التاريخ وأشياء في صنع التاريخ.

وأما مدى حجم الدور الذي تؤديه عمليا أية قرارات واضحة في صنع التاريخ فهو نفسه مشكلة تاريخية. وهو يعتمد اعتماداً كبيراً على وسائل النفوذ والقوة المتاحة في أي وقت معين في أي مجتمع معين. وفي بعض المجتمعات، تغير الأفعال التي لا يحي عدها ويقوم بها ناس لا يحصى عددهم بيئات هؤلاء الناس، وبذا تغير البنية نفسها تدريجياً. وهذه التغيرات هي مجرى التاريخ، وذلك أن

8 و. ه. وولش، "مدخل لفلسفة التاريخ"، ترجمة احمد حمدي محمود، راجعه محمد بكير خليل، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1962.

التاريخ اتجاه بالرغم من أن "الناس يصنعونه" في الجملة. وهكذا يوجه عدد لا يحصى من المقاولين والمستهلكين، بعشرة آلاف قرار يتخذونها كل دقيقة، اقتصاد السوق الحرة، ويعيدون توجيهها. وربما كان هذا هو النوع الرئيسي من الاكراهات التي كان يفكر فيها كارل ماركس عندما قال في كتابه على " 18 بيرومير لويس بونابرت" (1952) : "إنّ الناس يصنعون تأريخهم الخاص بهم، إلا أنهم لا يصنعونه كما يشاءون تماما، ولا يصنعونه في ظروف اختاروها بأنفسهم." وربما كان هذا هو النوع الرئيسي من الاكراهات التي كان يفكر فيها كارل ماركس عندما قال في كتابه على "الأيدولوجية الألمانية" (1945-1946) : "لقد انطلق الأفراد من أنفسهم دائما، لكنهم انطلقوا طبعا من أنفسهم ضمن شروطهم وعلاقاتهم التاريخية المحددة، وليس من الفرد "المحض" بالمعنى الذي يقصده الأيديولوجيون. لكن في سياق التطور التاريخي، وعلى وجه الدقة من جراء الاستقلال الذي تتخذه العلاقات الاجتماعية، وهو الثمرة الحتمية لتقسيم العمل، يظهر تقسيم ضمن حياة كل فرد، وذلك بقدر ما هي حياة شخصية وبقدر ما هي خاضعة لفرع ما من فروع العمل وللشروط الملازمة لهذا الفرع."⁽⁹⁾

ولقد دافع جميع المؤسسين الكبار للعلوم الاجتماعية أمثال آدم سميث وريكاردو وكارل ماركس في الاقتصاد واميل دوركيم وماكس فيير وبرسون في علم الاجتماع، عن تصوير الظواهر الاجتماعية بوصفها نتاجا للعلاقات الضرورية والبنوية للمحددات المستقلة عن إرادة البشر ⁽¹⁰⁾. "فالاكراهات" التي تحدث عنها

9 كارل ماركس وفريدريك انجلز، "الأيدولوجية الألمانية"، ترجمة فؤاد أيوب، مصادر الاشتراكية العلمية، دمشق - سوريا، دار دمشق، 1976، ص 75.
10 د. محمد علي محمد، "رؤاد علم الاجتماع - قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي"، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

دوركيم دعاها برسون باسم "المعايير"، كما حددها جميع المؤسسين الكبار للمدرسة
البنوية المعاصرة أمثال كلود ليفي شتراوس ولويس التوسير وجاك لاكان وبيار
بورديو وغيرهم. وهي -أيّ الاكراهات- ترادف جميعها مفهوم المحددات،
والحتميات، والأسباب، والعلاقات، والروابط، والقوانين. والتقى هذا التصور مع
منجزات العلوم الفيزيائية والبيولوجية.

إنّ "الحتمية" تتعلق بأحداث في التاريخ هيّ فوق سيطرة أية حلقة أو جماعة من الناس
لها ثلاث صفات مميزة هي :

- (1) أن تكون متضامة إلى حد يكفي لجعلها قابلة للتشخيص.
- (2) أن تكون ذات نفوذ أو قوة بحيث يكفي لاتخاذها قرارات لها آثارها.
- (3) أن تكون في وضع يمكنها من أن تنتبأ بهذه الآثار، ولذلك تعد مسؤولة عنها.
وبحسب هذا التصور، تكون الأحداث خلاصة عدد لا يحصى من القرارات
التي يتخذها عدد لا يحصى من الناس ونتائجها غير المقصودة. وكل قرار من
قرارات هؤلاء الناس مفصل جدا في آثاره، وهو معرض للإلغاء أو التعزيز بقرارات
مثل هذه القرارات. وليس هنالك من صلة بين نية أي إنسان وخلاصة نتائج
القرارات التي لا تحصى. إنّ الأحداث فوق متناول القرارات البشرية، والتاريخ
يصنع وراء ظهور الناس.

وليست الحتمية على هذا النحو المشار إليه، حقيقة شاملة، ولا هي تتأصل في
طبيعة التاريخ أو في طبيعة الإنسان. إنها سمة من سمات نوع معين من أنواع
البنية الاجتماعية المحدد تاريخيا. ففي مجتمع يكون فيه السلاح الأخير هو
البندقية، والوحدة الاقتصادية النمطية هي المزرعة الأسرية والمتجر الصغير، ولم
تتشأ الدولة القومية فيه بعد أو هي مجرد إطار بعيد، ويكون الاتصال فيه شفهيّاً

وبالإعلانات الموزعة باليد وبمنابر الوعظ في الكنائس والمساجد - في مجتمع مثل هذا المجتمع يكون التاريخ، حقاً، قدراً. بعبارة أخرى، "إنّ العناصر الحتمية النزعة، في النظرية الماركسية، تتسجم مع بنية المجتمع الطبقي، وبخاصة الرأسمالي، الذي يخضع فيه البشر، لقوى جامحة، تعمل "من وراء ظهر الأفراد"، كقوانين عديمة الشفقة."⁽¹¹⁾

إنّ العوامل التي تسهل الإنتاج الاقتصادي في المجتمع بعد الصناعي الحديث متطورة ومتمركزة - حيث يحل مكان الفلاحين والحرفيين شركات خاصة وصناعات حكومية. وفي الدولة القومية الحديثة، تمر وسائل العنف والإدارة السياسية بتطورات مماثلة - حيث يهيمن الملوك على النبلاء، ويستبدل الفرسان المسلحون ذاتياً بجيوش ثابتة، وبأجهزة عسكرية. وتقع الآن ذروة ما بعد المجتمع الحديث في التطورات الثلاثة جميعاً - أي في الاقتصاد والسياسة والعنف - في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. وتجري مركزة وسائل صنع التاريخ الوطنية والدولية.

إنّ النخب التي تهيمن على هذه الوسائل إنما تصنع ولا ريب التاريخ الآن - "في ظروف ليست من اختيارها أنفسها". إلا أنّ من المؤكد أنّ هذه الظروف نفسها لا تبدو قاهرة إذا ما قوبلت بناس آخرين وفترات أخرى. فالحقائق المتصلة بوسائل صنع التاريخ الجديدة هي علامة على أنّ الناس ليسوا في قبضة القدر، حصراً، وأنّ الناس يستطيعون الآن أن يصنعوا التاريخ. إلا أنّ هذه الحقيقة تستحيل سخرية بحقيقة أخرى هي أنّ هذه الأيديولوجيات التي تعد الناس بصنع التاريخ

11 هريبرت ماركوز، "الماركسية السوفياتية"، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت - لبنان، دار الطليعة، ط1، 1965، ص 122.

تبدلت الآن، وهي آخذة بالتحول في المجتمعات الغربية. وهذا التحول هو انهيار آمال الحركة التنويرية، أيّ الآمال في بلوغ العقل والحرية الهيمنة القوية في التاريخ البشري.

إنّ من المهمات الأساسية للباحثة أن تقرر حدود الاستقلال وحدود دور المعرفة في التاريخ، من بعد أن قبل بقيم المعرفة والاستقلال.

إنّ الباحثة، بتوليها الدور الثالث، لا ترى إلى نفسها كائنة مستقلة، واقفة "خارج المجتمع". إنّ الباحثة، بتوليها الدور الثالث أيضاً، لا ترى إلى نفسها كائنة مستقلة، واقفة "خارج السياسة". وإنما هي تشعر بأنها تقف خارج قرارات صنع التاريخ المهمة في هذه الفترة، شأنها في ذلك شأن سواها. وهي تعلم في الوقت نفسه بأنها من بين الذين يتحملون عواقب هذه القرارات العديدة. وهذا سبب رئيسي في دفع الباحث إلى العمل السياسي الصريح بمقدار إدراكه لما يفعل. ولا إنسان "خارج المجتمع". والمسألة هي أين يقف كل إنسان ضمن المجتمع.

ويعيش الباحث عادة في ظروف متوسطة من حيث الطبقة والمركز والنفوذ. وهو بحكم نشاطاته في هذه البيئات كثيرا ما يكون في وضع ليس أفضل من وضع المواطن العادي في حل المشكلات البنيوية، لأنّ هذا الحل لا يمكن أن يكون حلا فكريا محضا أو حلا خاصا محضا. ولا يمكن أن يقصر عرض هذه المشكلات عرضا صحيحا على البيئات المفتوحة أمام إرادة الباحثين. كما لا يمكن تحديد حلولها التي تعني، بطبيعة الحال، إنها مشكلات تتعلق بالنفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. إلا أنّ الباحث ليس "مواطننا عادي"، حصرا. ومهمته الفكرية أن يتجاوز بيئاته، وهو يتجاوزها عندما يتأمل في نظام إنجلترا الاقتصادي في القرن التاسع عشر، أو سلم المراكز في الولايات المتحدة في القرن العشرين،

أو المؤسسات العسكرية في الإمبراطورية الرومانية، أو البنية السياسية في الاتحاد السوفيتي السابق.

وبمقدار ما تعني قيم الاستقلال والمعرفة الباحث، يتعلق أحد موضوعات دراسة هذا الباحث بالفرص الموضوعية المتاحة لأنماط معينة من الناس ضمن أنماط معينة من البنيات الاجتماعية ليستقلوا بها ويعرفوا كأفراد. ويتعلق موضوع آخر من موضوعاته بماهية الفرص، إن وجدت، التي يملكها أفراد مختلفو المراكز في أنماط مختلفة من المجتمعات، ليتجاوزوا بيئاتهم اليومية بعقلهم وتجاربهم أولاً، وليمثلوا بنية مجتمعهم وفتراتهم تمثيلاً مؤثراً بحكم نفوذهم، ثانياً. وهذه هي مشكلات دور المعرفة في التاريخ.

وعندما نتأمل في هذه المشكلات، يسهل علينا أن نرى بعض الناس في المجتمعات الحديثة يملكون النفوذ والقوة ليتصرفوا تصرفاً له علاقة كبيرة ببنية المجتمع وهم على دراية تامة بآثار تصرفاتهم. وهناك آخرون يملكون هذه النفوذ ولكنهم لا يعون مداه الفعّال. وهناك العديد ممن لا يستطيعون تجاوز بيئاتهم اليومية بوعيهم للبنية، أو إحداث تغيير بنيوي على أيّ نحو من الأنحاء.

إذن أنا، من حيث كوني باحثة، أحدد موقع نفسي. وأنا، طبيعة عملي، على علم بالبنية الاجتماعية، وعلى علم شيئاً ما بالآليات التاريخية لحركتها. إلا أنّ من الواضح أنني لا أملك حرية الوصول إلى الوسائل الرئيسية للنفوذ التي توجد الآن، والتي يمكن بها التأثير في هذه الآليات. فأنتي لأملك "وسيلة نفوذ" واحدة هشة في كثير من الأحيان. وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي تدل على دوري السياسي وعلى المعنى السياسي لبحثي.

إنّ مهمة الباحث السياسية، الذي يسلم بمثل الاستقلال والمعرفة العليا، إنما هي أن يخاطب ببحثه كل نمط من أنماط الأفراد الثلاثة الذين صنفتهم وفقاً لمعياري النفوذ والمعرفة :

- فهو ينسب إلى أصحاب النفوذ، وهم على علم به، أقساطاً متفاوتة من المسؤولية عن تلك الآثار التي يجدها ببحثه متأثرة بقراراتهم وغياب قراراتهم تأثيراً حاسماً.
- وهو يوجه إلى الذين تتطوي أفعالهم على هذه الآثار، ولكن يبدو أنهم غير عالمين بها، أي شئ اكتشفه بشأن هذه الآثار. وهو يحاول أن يعلمهم، وينسب عندها تانية المسؤولية إليهم.

• أما بالنسبة إلى الذين يعوزهم دائم مثل هذا النفوذ، ويكون وعيهم مقصوراً على بيئاتهم اليومية، فهو يكشف ببحثه عن معنى الاتجاهات النبوية والقرارات المتعلقة بهذه البيئات، وعن الطرائق التي تربط بها المتاعب الشخصية بمسائل عامة. وهو يعرض، في مجرى هذه الجهود، ما وجده بشأن تصرفات أهل النفوذ الأكبر. وهذه هي مهماته التربوية أو التنقيفية الرئيسية. وهي مهماته الاجتماعية الرئيسية حين يتحدث إلى أي جمهور عريض.

إنّ الباحث، بغض النظر عن مدى وعيه، هو في العادة متخصص، وتقرر هذه الحقيقة المهنية إلى حد كبير ما هو قادر على فعله. إنه، باحثاً يخاطب طلبه، ويخاطب أحياناً جماعات أوسع نطاقاً وأكثر استراتيجية من حيث المركز، عن طريق الأحاديث والكتابات. وفي بحثنا ما قد يكون عليه دوره الاجتماعي، فلنبق على مقربة من هذه الحقائق البسيطة المتعلقة بالنفوذ، وإن شئت بحقائق تجرده من النفوذ.

إنّ لدوره الاجتماعي هدفين، وذلك بمقدار ما هو معنى بالتربية العقلية أي التربية المستقلة : فما يجب أن يفعله للفرد هو أن يحول المتاعب والهموم الشخصية إلى مسائل ومشكلات اجتماعية مفتوحة للمعرفة. وهدفه، إذا، أن يساعد الفرد على أن يعلم نفسه بنفسه، عارفاً ومستقلاً. أما ما يجب أن يفعله للمجتمع فهو أن يكافح جميع القوى التي تدمر الجماعات الحقيقية وتخلق مجتمعاً جماهيرياً - أو إن هدفه أن يساعد على بناء الجماعات المثقفة ذاتياً وعلى تعزيزها. عندها يمكن أن يعرف المجتمع ويستقل.

فنحن معنيون بالمهارات والقيم. إلا أنّ بين "المهارات" ما هو أكثر صلة بمهمات التحرير وما هو أقل. وليس بالامكان أن نفصل بين المهارات والقيم فصلاً يسيراً. نفترض ذلك أحياناً كثيرة في بحثنا عن "المهارات المحايدة". والمسألة هنا هي مسألة تتعلق بالمقدار أو الدرجة، حيث تكون المهارات على طرف والقيم على الطرف الآخر. ولكن هناك في هذا الميزان ما سماه سي رايت ميلز باسم "الإحساسات"، وهذه هي التي يجب أن تستأثر بأقصى اهتمامنا. وتدريب شخص ما على تشغيل مخرطة (للخشب والمعادن) أو على القراءة والكتابة هو إلى حد كبير تدريب على المهارة. وإعانة شخص ما على تقرير ما يريد حقا من حياته، أو مناقشته في أساليب الحياة لدى أتباع المذهب الإنساني هما تطوير للقيم السياسية والأخلاقية أو تعليمها.

و يشتمل الإحساس المهارة والقيم. فضلا عن إن الإحساس يضم نوعاً من العلاج بالمعنى القديم لبيان معرفة المرء بنفسه. وهو يضم صقل جميع أنواع الجدل مع النفس التي نسميها التفكير. ونسميها النقاش حين نناقش سوانا. وعلى المرء أن يبدأ بما يهم الفرد أعمق الاهتمام، حتى إذا بدا هذا الاهتمام في جملته تافها

ورخيصة. وعليه أن ينطلق بأسلوب ومواد تمكن الطالب أو الدارس من أن يكتسب بازدياد قدرة على التبصر المعرفي بهذه الاهتمامات، وبالاهتمامات الأخرى التي سيكتسبها في مجرى تربيته. وعلى المرء أن يسعى إلى تطوير الرجال والنساء الذين يستطيعون بأنفسهم مواصلة ما بدأه هو، والذين سيواصلون هذه البداية. وذلك أن الحصيلة الأخيرة لأية تربية مستقلة ليست إلا الرجل والمرأة، المتعلمان والمصقولان ذاتيا، وباختصار، هي الفرد المستقل المتقف.

إنّ مجتمعا يتفوق فيه أمثال هؤلاء الأفراد هو مجتمع ديمقراطي. كما أن مجتمعا كهذا يمكن أن يعرف بأنه مجتمع تسوده الجماعات الحقيقية لا الجماهير. إنّ الناس في مجتمع جماهيري تمسك بخناقهم متاعب شخصية، سواء أدركوها أم لم يدركوها، وهي متاعب لا يستطيعون تحويلها إلى مسائل اجتماعية. وهم لا يفهمون تفاعل هذه المتاعب الشخصية الناجمة عن بيئاتهم ومشكلات البنية الاجتماعية. ومن جهة أخرى، يستطيع المتقف في جماعة حقيقية أن يفهم هذا التفاعل تماما. ويفهم أن ما يظنه ويحسه متاعب شخصية هو في أحيان عديدة جدا مشكلات يشارك فيها سواه. والأهم هو أنها مشكلات لا يستطيع حلها أيّ فرد واحد، بل لا يمكن حلها إلا بتغييرات في بنية الجماعات، وفي بنية المجتمع كله أحيانا. وللأفراد في المجتمعات الجماهيرية متاعب، إلا أنّهم عادة لا يعون معناها ومصدرها. ويواجه الأفراد في الجماعات مشكلات، وعادة ما يتوصلون إلى إدراك أطرها الاجتماعية.

ومن المؤكد أن مهمة الباحث أن يترجم باستمرار المتاعب الشخصية إلى مسائل عامة، وأن يترجم المسائل العامة إلى إطار معناها الإنساني بالنسبة إلى مجموعة متنوعة من الأفراد. ومن المؤكد أن مهمته أن يظهر في بحثه هذا الضرب من الخيال الذي يتيحه علم الاجتماع. إنّ غايته أن يشجع على ممارسة

هذا السلوك المعرفي بين الرجال والنساء. وتأمين هذه الغايات هو تأمين المعرفة والشخصية الفردية وجعلها القيم السائدة في أيّ مجتمع ديمقراطي.

ومن الطبيعي أن الديمقراطية فكرة معقدة يدور حولها الكثير من الاختلاف المشروع. إنّ مسألة الديمقراطية في جوهرها تعني أن الذين يتأثرون تأثراً عميقاً جداً بأي قرار يتخذه الأفراد يملكون صوتاً مؤثراً في ذلك القرار. ويعني هذا بدوره أن تكون جميع الصلاحيات لاتخاذ هذه القرارات شرعية اجتماعياً، وأن يكون صانعو هذه القرارات مسؤولين اجتماعياً. أن أياً من هذه الآراء الثلاثة لا يمكن أن يسود ما لم تسد ضمن مجتمع ما تلك الأنواع من الجماعات والأفراد.

ليست بنية الولايات المتحدة الاجتماعية ديمقراطية كلها. بل إنّ مثل المجتمع الديمقراطي *التام* يظل مجتمعاً مثالياً. أن الولايات المتحدة هي اليوم بشكل عام ديمقراطية من حيث الشكل في المقام الأول. وهي غير ديمقراطية من حيث الجوهر والممارسة في كثير من الأحيان، كما هي غير ديمقراطية في العديد من الميادين المؤسساتية وسياساتها الخارجية. فالاقتصاد القائم على أساس الشركات لا يدار كما لو كان مجموعة اجتماعات بلدية، ولا كما لو كان مجموعة سلطات مسئولة أمام أولئك الذين تؤثر أنشطتها فيهم تأثيراً خطراً. والأجهزة العسكرية، والدولة السياسية بشكل متزايد، هي في مثل هذا الوضع.

أن دور العلوم الاجتماعية السياسي - أيّ ماهية هذا الدور وأسلوب تأديته ومدى فاعليته - صلة بمدى سيادة الديمقراطية. وإذا نحن اعتمدنا الدور الثالث للمعرفة، أيّ الدور المستقل، فنحن نحاول أن نتصرف بأسلوب ديمقراطي في مجتمع ليس ديمقراطياً تماماً. وفي مثل هذا الاتجاه أو السياسة، ربما كان من المتوقع أن يتحدث العلماء الاجتماعيون، في أدوارهم السياسية، "مؤيدين"

و"معارضين" مجموعة من الحركات والشرائح والمصالح المتنوعة، لقاء أن يخاطبوا جماعة أو جمهوراً مبهماً، حصراً. وبإيجاز، من المؤكد أن هنالك تنافساً فكرياً علمياً اجتماعياً، وأنّ هنالك تنافساً يتصل بصلّة سياسية ما معقدة (من حيث هي عملية ونتيجة معاً). وليس من ريب أننا لا نقدر أن نفترض أنّ كل تعاريف الواقع الاجتماعي، ناهيك عن كل العروض الخاصة بالوسائل السياسية وكل المقترحات الخاصة بالأهداف تفضي لا محالة إلى مذهب لا يمكن الجدل فيه، وموحد، إلى حد ما.

وإذ تنتفي هذه الأحزاب والحركات والجماعات، نعيش في مجتمع هو ديموقراطي شكلي في المقام الأول، أيّ أنه ديموقراطي في أشكاله القانونية وتوقعاته الرسمية. ولا يعنى كون الديمقراطية في الولايات المتحدة شكلية ولكنهم يتصرفون كما لو كانوا في مجتمع ديموقراطي تماماً. أننا نحاول أن نجعل المجتمع أكثر ديموقراطية. وأنا أزعّم أن دوراً مثل هذا، هو الدور الوحيد الذي نستطيع به نحن، من حيث أننا باحثون، أن نحاول جعل المجتمع أكثر ديموقراطية. لذلك كانت مشكلة العلوم الاجتماعية، من حيث هي حاملة أساسية للمعرفة في الشؤون الإنسانية، مشكلة رئيسية من مشكلات الديمقراطية اليوم.

إن تأدية هذا الدور الإستراتيجي - جعل المجتمع أكثر ديموقراطية - يتطلب وجود ظروف معينة. وقد قال (ماركس) إن الناس يصنعون تاريخهم، ولكنهم لا يصنعونه في ظروف هي من اختيارهم أنفسهم. إن ما تتطلبه أحزاب وحركات وجماعات تتصف بخاصتين هما :

(1) أن تناقش فيما بينها الآراء وبدائل الحياة الاجتماعية مناقشة حقيقية،

(2) أن تملك فرصة للتأثير عملياً في القرارات التي لها آثار بنيوية. وليس بإمكان المعرفة أن تنهض بدورها في الشؤون الإنسانية، إلا إذا في ظل هذه التنظيمات. إن مثل هذا الوضع أحد المقتضيات الرئيسية لأي مجتمع ديمقراطي تام.

ولا يعنى غياب الأحزاب والحركات والجماعات الديمقراطية أنه لا ينبغي للباحثين، من حيث هم متفقون، أن يجعلوا مؤسساتهم التربوية أو التنقيفية إطاراً، في بدايته على الأقل، يمكن أن توجد ضمنه مثل هذه الجماعة من الأفراد القائمين بمهمة التنقيف، وإطاراً يمكن أن تشجع وتعزز فيه مناقشاتهم. كما لا يعنى أن عليهم ألا يحاولوا أن يطوروا هذه الجماعة، في أدوارهم الأقل أكاديمية.

ومن الطبيعي أن القيام بهذا العمل يعنى التعرض لخطر "المتاعب" أو لما هو أخطر منها، أي مواجهة حالة من الإكتراث. وهو يتطلب أن نعرض عمداً نظريات وحقائق مثيرة للجدل، وأن نشجع الجدل تشجيعاً فعالاً. وإذا ما غاب الجدل السياسي، الواسع المفتوح المنتور، يعجز الناس عن أن الاتصال بالوقائع المتعلقة بأنفسهم. ولا يقل الدور المعرفي عن طلب عرض التعاريف المتضاربة للواقع نفسه. وما يطلق عليه عادة "الدعوى"، ولا سيما الدعوى الوطنية، لا تتألف من آراء حول مجموعة من المواضيع والمسائل، حصراً. فهذه الدعوى هي إعلانات عن تعاريف الواقع الرسمية.

إن حياتنا العامة كثيراً ما تقوم الآن على أمثال هذه التعاريف الرسمية، وعلى الخرافات والأكاذيب والأفكار الجنونية. وعندما تستند عدة سياسات - جدلية أو غيرها - إلى تعاريف للواقع ناقصة ومضللة، فلا بد أن يؤثر ذلك سلباً في تعريف الواقع. وهذا هو السبب في أن الجماعات الموصوفة من قبل، والأشخاص ذوو

الشخصيات المستقلة، راديكاليين، بحكم وجودهم في مثل هذا المجتمع. إلا أن هذا هو أيضا دور الباحث، ودور الدارس، ودور الملكات العقلية، ودور الوعي، ودور الفكر، أي تعريف الواقع تعريفا كافيا متصلا بالواقع الاجتماعي. والدور النقدي والسياسي للعلوم الاجتماعية في أية ديموقراطية هو أن يعين على تطوير الجماعات والأفراد القادرين على التطور، وعلى دعمهم، وعلى العيش معهم، وعلى العمل على وضع تعاريف كاملة للوقائع الاجتماعية الشخصية.

ولا يتطلب دور المعرفة إلا أن يواصل الباحث عمل العلوم الاجتماعية، وألا أن يجتنب الزيادة الديمقراطية المعرفية والحوارية.

إن إحدى مهمات الباحث أن يقرر آراءه الخاصة في طبيعة التغيير التاريخي وموضع الأحرار ضمن هذا التغيير. وليس إلا عندها يستطيع الباحث أن يتوصل إلى معرفة دوره الفكري والسياسي المتفرد ضمن المجتمعات المدروسة. وإذ يفعل ذلك فهو يستطيع أن يكشف عن رأيه في قيم الاستقلال والمعرفة التي هي جزء من تقاليد العلوم الاجتماعية وطموحاتها.

ليس بإمكان الباحث أن "ينفذ العالم"، بالرغم من منطقية "محاولة إنقاذ العالم" - ويعني إنقاذ العالم تقادي الحرب، وإعادة ترتيب الشئون الإنسانية تبعا للمثل العليا - مثل الاستقلال والمعرفة. إن مناشدة أصحاب النفوذ والقوة، أو استهواءهم، استنادا إلى أية معرفة نملكها الآن، عمل خيالي. وذلك أن علاقاتنا بهؤلاء هي في الأرجح مجرد العلاقات التي يرونها هم مفيدة، أي أننا نصبح فنيين يقرون بمشكلات هؤلاء وأهدافهم، أو أيديولوجيين يعملون على إعلاء مكانتهم وسلطتهم. ولكي نكون أكثر من فنيين أو منظرين، وفي حدود دورنا السياسي، علينا قبل كل شيء أن نعيد النظر في طبيعة جهودنا الجماعية من حيث أننا باحثون. وليس من

الطوباوية أبداً أن يناشد باحث زملاءه أن يقوموا بمثل إعادة النظر هذه. ولا بد لكل باحث يعي مراده من أن يواجه المحنة الكبرى، وهي الفرق بين هموم الناس ومصصلحة الناس.

عندما ننكب على مسائل ومتاعب ونصوغها صياغة إشكالية أمام البحث الاجتماعي، تتوافر لنا أيسر مناسبة لوصل المعرفة بديموقراطية الشئون الإنسانية في مجتمع مستقل، وتحقيق القيم العتيقة.

التاريخ الوطني السياسي - الأدبي

ليس بالإمكان أن نصف مصر بأنها مستعمرة، أو أنها نصف مستعمرة، أو أنها منطقة نفوذ لدولة استعمارية ما. فمصر اليوم مستقلة سياسياً، وقد تأكد هذا الاستقلال منذ إلغاء جمال عبد الناصر لاتفاقية أكتوبر 1954. ومصر اليوم تعمل جاهدة لتدعيم هذا الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي. "إنّ مسألة استقلال مصر الاقتصادي ومستقبل تطوره كانت موضوعاً أثار مشاعر قوية في مستهل القرن العشرين. وقد يصح القول إنّ تقرير اللجنة الحكومية عن التجارة والصناعة إنما يوجز التفكير المصري - والتفكير البريطاني إلى حد ما كذلك - عن الموضوع لبضعة عقود من السنين، بتأكيد على مخاطر الزراعة الأحادية المحصول (أو الاعتماد البالغ على محصول زراعي واحد)، وعلى أهمية التصنيع باعتباره وسيلة لتنويع النشاط الاقتصادي ولتوفير العمل لفئات السكان في الريف، وعلى الحاجة لتقليل السيطرة الأجنبية"⁽¹²⁾. ولا يمكن أن نصف مصر

12 "الحياة الفكرية في المشرق العربي 1890 - 1939"، إعداد مروان بحيري، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت - لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1983، ص 16 - 17.

اليوم بأنها إقطاعية. فمصر اليوم بلد رأسمالي، رغم بقايا نمط الإنتاج قبل الرأسمالي : "فإذا كنا نجد تراكم رأسمال النقدي في جميع المجتمعات السوقية الشرقية، من قديمة وإقطاعية، فهذا التراكم لم يؤدي قطعا إلى نمو العلاقات الرأسمالية لأنه لم يكن يوجد هناك يد عاملة حرة ومتوفرة."⁽¹³⁾

أن مصر بلد صناعي نامي. "والواقع أنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم تعرف مصر إلا بدايات ضعيفة للصناعة الآلية الكبيرة. ولم يكن في مصر إلا حوالي 14 مصنعا آليا كبيرا نسبيا، أنشئت ثمانية منها مع بداية القرن العشرين، وكانت خمسة منها تستخدم أكثر من 500 عامل. فقط خلال العقود التالية للحرب العالمية الأولى، شهدت الصناعة المصرية هذا الطور الأعلى التقدمي لتطور الرأسمالية فيها، الذي يمثل البداية الفعلية للانقلاب الصناعي في مصر، والذي يعني تشكيل النظام المصنعي للرأسمالية."⁽¹⁴⁾ والصناعة في مصر لا زالت نامية، إذا استثنينا الاتجاهات التي أخذت بها منذ العام 1954 بالبداية في إقامة صناعة للحديد والصلب، وأخرى للسماح ومعامل تكرير بترول ذات طاقة إنتاجية كبيرة. وضعف الصناعة في بلد ما يترتب عليه تخلف الزراعة. فالقوة الإنتاجية للفلاح المصري ضعيفة، ومستوى المعيشة للملايين الكادحة في مصر منخفض

13 د. سمير أمين، "التراكم على الصعيد العالمي - نقد نظرية التخلف"، بيروت - لبنان، دار ابن خلدون، ص 201.

14 د. طه عبد العليم، "تطور الرأسمالية الصناعية المصرية : خافية تاريخية"، في كتاب : "مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية"، تحرير د. طه عبد العليم، القاهرة، الأهرام، 1992، ص

انخفاضاً واضحاً. لذلك صار هنالك ما يسمى باسم "المسألة الفلاحية" أو "المسألة الزراعية" التي صار من واجب الدولة مواجهتها⁽¹⁵⁾.

هذه الصورة المزدوجة - استقلال سياسي، واقتصاد نامي - صورة مصر منذ قرن من الزمان تقريباً ، نتاج للتاريخ الوطني الحافل بالمعارك ضد الاستعمار والهيمنة الخارجية منذ أكثر من عشرة أجيال على وجه التقريب . "ويبين التاريخ أنّ تكوين ثقافة جديدة حول طبقة سائدة يتطلب زمناً طويلاً، ولا يكتمل إلاّ في المرحلة التي تسبق الانحطاط السياسي لتلك الطبقة."⁽¹⁶⁾

المرحلة الوطنية الأولى

إنّ تاريخ الحركة الوطنية المصرية فيما بين العام 1882 والعام 1919 لم تبرز فيه قيادة واضحة. فالحزب الوطني كان يمثل عدم النضج للطبقة القائدة للحركة الوطنية. ضعفها السياسي وضعفها الاقتصادي. فقد كان دورها الاقتصادي ضئيلاً صغيراً، نطاقه محدود في بعض التجار وأثرياء الريف، كما كانت قوتها السياسية محدودة. فتخبطت أول الأمر بين تركيا وفرنسا وأوروبا والخبديوي عباس. ثم كان لها مواقف رجعية بالنسبة لتحرير المرأة وموقف خاطئ من ثورة عرابي بإدانتها الكفاح المسلح، ثم موقف خاطئ آخر بوقوعها في الإثارة الدينية. ورغم اتجاه الحزب الوطني بقيادة محمد فريد إلى العمال والفلاحين، إلاّ

15 "المسألة الفلاحية والزراعية في مصر - أبحاث ومناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة"،

القاهرة، مركز البحوث العربية، ط1، 1992.

16 ليون تروتسكي، "الأدب والثورة"، ترجمة جورج طرابيشي، بيروت - لبنان، دار الطليعة، ط1،

1975، ص 6.

أن الاستعمار لم يسمح لهذا الاتجاه أن يدعم، إذ سرعان ما أجبر محمد فريد على الهرب خارج القطر . ومن ثم وقعت قيادة الحزب الوطني في المؤامرة التي دبرها لها الاستعمار، مؤامرة تفرقة صفوف الأمة، أقباطاً ومسلمين⁽¹⁷⁾. فقد صار المرجع الديني، كما في مرحلة الاستعمار، ولكن بطريقة أعنف من السابق، الرهان الذي تدور حوله معركة الهوية داخل نظام مفكك وداخل مجتمع مجزأ الى حد كبير.

كان هناك في ذلك الوقت الاستعماري العسكري المباشر، عاملان آخران مهمان في الموقف : فقد أعوز الحركة الوطنية أكبر قوتين لنجاحها : العمال والفلاحون. كما أن "الحزب الوطني" كان عليه أن يعمل في ظروف السيطرة الاستعمارية على العالم كله، وفي ظروف توزيع الكرة الأرضية بين حفنة من الدول الكبرى.

إن تاريخ الحركة الأدبية الوطنية المصرية فيما بين العام 1882 والعام 1919 برزت فيه كتابة إصلاحية واضحة. بعبارة أخرى، كان الاحتلال من شأنه إحداث رد فعل عنيف في نفوس المتقنين المصريين "حملهم فيما يتصل بالمجال الأدبي على الدعوة إلى إحياء التراث العربي القديم، وكانت المدرسة الكلاسية في الشعر، وهي التي يمثلها البارودي في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ثم حافظ وشوقي أوائل القرن العشرين، هي التعبير المباشر عن هذه الدعوة لأن الشعر كان ينظر إليه على اعتباره الفن الأول في الأدب العربي القديم، ولما كان التراث العربي القديم في القصة غير واضح المعالم، فقد بحث كتاب هذا النوع

17 طارق البشري، "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية"، القاهرة، دار الشروق، ط 2، 1988؛ د. برهان غليون، "المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات"، بيروت - لبنان، دار الطليعة، ط1، 1979.

الأدبي من المثقفين، عن شكل أدبي قديم يتلاءم مع حاجاتهم حتى التقوا بفن المقامة، ولم يكن هؤلاء المثقفون قادرين على تقليد الفنون الروائية الغربية، وذلك لاتجاههم إلى التراث العربي القديم من ناحية، ولأن الظروف الاجتماعية لم تكن تسمح للمصريين المثقفين بالتأثر بالأدب الغربي من ناحية أخرى، ولم يلجأ إلى التأثر بالفنون الروائية الغربية إلا المهاجرون [...] وقد شغل هؤلاء المثقفون أيضا بالدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي، ولما كانت بعض مظاهر الحضارة الغربية قد انتقلت إلى المجتمع المصري نفسه، فقد شغلوا بمحاولة تنقية الصحيح منها من الزائف وبذلك اختلفت طبيعة الرواية التعليمية في القرن العشرين، عنها في القرن التاسع عشر، وبعد أن كانت الرواية التعليمية تتجه الى تعليم علوم الغرب، أصبحت وظيفتها منصبة على الإصلاح الاجتماعي بتوجيه النقد الى بعض المظاهر الاجتماعية الغربية التي انتقلت إلى مجتمعا.⁽¹⁸⁾

مع ذلك، فإن الاحتلال كان من شأنه إحداث فعل بارد في نفوس بعض المثقفين المصريين كما مدح حافظ الإنجليز، ومدح شوقي أعوان الإنجليز وعملاءهم من أمثال مصطفى فهمي وأضرابه، وروجا لأقبح ما يروج له ناطق في بلد محتل، يحارب أعداءه ويناضلهم. "فالرعية في مصر دائما تصدق الراعي، وعندها ميل طبيعي دائم لطاعته وذلك في مقابل الأمن، والقوت الضروري، الستر - باختصار"⁽¹⁹⁾.

18 د. عبد المحسن طه بدر، "تطور الرواية العربية الحديثة في مصر (1870 - 1938)", دار المعارف بمصر، 1963، ص 67.
19 سعد زهران، "في أصول السياسة المصرية - مقال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي"، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1985، ص 11.

الحلم الاجتماعي

ثم كانت المرحلة الثانية من مراحل الثورة الوطنية المصرية ، مرحلة ثورة 1919 بقيادة الوفد المصري، ورئيسه سعد زغلول⁽²⁰⁾. إنَّ تاريخ الحركة الأدبية الوطنية المصرية في العام 1919 برزت فيه كتابة ثورية واضحة. دارت أحداث ثلاثية "بين القصرين" لنجيب محفوظ في قمة ثورة 1919 التي امتدت من عيد الجهاد الوطني في 13 نوفمبر 1918 إلى إعلان دستور 15 مارس 1923 هذا دون ذكر اغتيال السيرلي ستاك باشا، سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام، في 19 نوفمبر 1924، وما تلاه من استقالة وزارة سعد زغلول في 24 نوفمبر 1924، وتوالي الحكومات الانقلابية.

بطل "بين القصرين" السيد أحمد عبد الجواد، شخصية جسيمة الأبعاد تشبه ثور جرنیکا أو الرسوم الفرعونية الحائطية البارزة وتحنل مسرح الأحداث من البداية إلى النهاية، فينكمش كل شيء أمامها ويتضاءل بجوارها، فهي منحوتة بازميل فنان كبير. وخلفية أحداث "بين القصرين" هي ثورة 1919. ومع ذلك توارت ثورة 1919 في الخلفية إلى حد أن البصر لا يرى منها شيئاً، أكثر من أن ابنا من أبناء السيد أحمد عبد الجواد قتل بطريق المصادفة برصاصة في ظهره من بندق الإنجليز في آخر يوم من أيام الكفاح الوطني. وأما الساحة الأمامية فيشغلها السيد أحمد عبد الجواد نفسه، الجبار في داره مع زوجته وآل بيته، العيهور في دار خليلته، وهو تاجر موسر في الغورية لا يعنى بالسياسة أو بالوطن بناتا، يعيش حياته اليومية وكأنما الحركة الاستقلالية تجري في دولة

20 عباس محمود العقاد، "سيرة وتحية سعد زغلول"، ط 1، القاهرة، مطبعة حجازي، 1936، القاهرة، دار الشروق.

أخرى. فإذا كان هذا هو مراد نجيب محفوظ أن يقول في "بين القصرين" فهذا لا بأس به من الناحية الفنية، فهناك دائما شخصيات فريدة في الحياة من هذا الطراز تعيش في عالمها الخاص بها وسط لهيب الثورات والحروب. وأما إذا كان مراد نجيب محفوظ أن يرسم في "بين القصرين" صورة نموذجية لثورة 1919، فإنّ القاريء لا يرى تصويرا لثورة 1919 أقذع من هذا التصور الذي لا تجد فيه بين المواطنين رجالا ولا نساء من يحفل حقا بمصير بلاده. لا تزال "عودة الروح" لتوفيق الحكيم هي أقرب عمل فني يصور روح 1919⁽²¹⁾. إنها تسجل المجتمع المصري في حالة حركة شاملة إلى الأمام. فأهل المدن وأهل القرى في "عودة الروح" في حالة تأهب ثوري "ينتهي بانفجار عنيف. وأبطال الرواية يسعون إلى تحسين أحوالهم، وكلهم يتطلع إلى أن يحدد لنفسه مستقبلا جديرا بأماله ومواهبه. ومن خلال هذا الذي يدور بين ركاب القطار نلمس إلى جوار الفخر روحا واضحا من التحدي لأوروبا، ورغبة راسخة في مواجهة حضارتها الطارئة الغازية بحضارة مصر القديمة المتأصلة كما نلمس ثورة واعتدادا بالشعب وحضارته لا تلبث أن تتسرب إلى الصغير محسن فتؤجج ما في أعماق نفسه من ثورة، فإذا ماضيه القريب الذي دفعه إلى السخط على الفوارق الاجتماعية بينه، وهو ابن الأثرياء، وبين رفاقه في المدرسة حتى جعله يهرب من العربة التي كانت تنتظره كل يوم عند باب المدرسة، لتمضي به إلى البيت وسط مظاهر الترف، إذا بماضيه الثائر هذا يلتحم بحاضره المتوفر فيجعله ينظر إلى ريف مصر وسكانه وخاصة ضيعة أبيه وسكانها بروح ثائرة لم يعهد لها في نفسه من قبل. وإذا به يثور ليس فقط على أمه المعتزة بأصلها التركي المتغطرس بل على أبيه أيضا، ذلك الذي ينكر أصله

21 د. لويس عوض، "أوراق العمر - سنوات التكوين"، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1989، ص 118.

الفلاحى، ويسير في ذلة وراء زوجته التافهة المتعنتة. الواقع أنّ توفيق الحكيم ينظر في "عودة الروح" إلى بلاده نظرة دينامية ثائرة تجعله يقف وقفة صلبة إلى جوار مصر وشعبها ضد كل أعدائها؛ ضد الأتراك المتغطرسين. وضد البدو المتعجرفين وضد الإنجليز، أحدث الغزاة.

برز دور الطبقة العاملة في ثورة 1919 وتكون الحزب الاشتراكي في العام 1920. وبذلك تكون أول حزب للطبقة العاملة المصرية. وقد نشرت "الأهرام" في عددها الصادر في 14/2/1922 برنامج الحزب: "يعمل الحزب على استقلال وادي النيل بأسره استقلالاً خالياً من كل شائبة سياسية واقتصادية واجتماعياً". هكذا كانت القضية الوطنية تنصدر مشروع أول حزب للطبقة العاملة المصرية، مما يبين بشكل واضح أنّ العمال والاشتراكيين المصريين أدركوا أنّ تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتطوير المجتمع المصري نحو الاشتراكية قرين القضاء على الاستعمار بألوانه كافة، وصيانة الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية لقاء العدوان المتعدد. ومن قال بالاستقلال، قال بالكفاح من أجل الاستقلال، ومن قال بالكفاح ضد الاستعمار، قال بالكفاح الشعبي. ومن هنا كانت الحاجة إلى رفع جميع القيود على الحريات. فالحريات الديمقراطية هي ضمان لانطلاق الحركة الوطنية ضد الاستعمار، من أجل التحرر الوطني.

في هذا الإطار، لم يكن وليّ الدين يكن، على سبيل المثال، شاعراً اشتراكياً بقدر ما كان شاعراً رقيق الإحساس، وهب حياته للكفاح من أجل الحرية وكتب عشرات القصائد يتغزل فيها وقاوم الطغيان وبذل في مقاومته الكثير. وظيفته ومستقبله وسنوات في سجن رهيب ونفي عن الوطن ودفاع عن الحق والعدالة،

فإذا بكل ذلك يسوقه تحت وطأة ضميره الحي إلى الدفاع عن العمال وعن الاشتراكية.

لم يكن وليّ الدين يكن اشتراكيا لكنه واحد من هؤلاء القلائل ذوي الضمائر الحية والنفوس الصادقة يسرون ضد الطغيان خطوة فتجرهم خطوات ورويدا رويدا يقفون - بصدقهم - في معسكر الشعب⁽²²⁾. ومن شعره :

"عزيز علينا أنّ ذا الملك ذاهب وأنّ الذي قد أذهب الملك دائم
صحا كل شعب فاسترد حقوقه فيا ليت يصحو شعبك المتناوم
هو الشعب أفنى دهره وهو خادم وليس له فيمن تولوه خادم
يقلب من عهد لعهد على الأذى إذا زال عنه غاشم جد غاشم"⁽²³⁾

انقسام الطبقة الحاكمة

كان الانقسام واضحا في قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى من تكوينه بين ممثلي طبقتين : طبقة كبار الملاك الذين يرضون بتنظيم الحماية، وبين ممثلي "الرأسمالية"⁽²⁴⁾ الوطنية الذين يريدون الاستقلال التام. بعبارة أخرى، "كانت أوضاع الملكية الزراعية في مصر قبل عام 1952 محورا لبعض الدراسات التي تتبعت

22 د. رفعت السعيد، "تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر"، مع : خالد محيي الدين، دراسة عن "أثر التراث الاشتراكي في التكوين الفكري للضباط الأحرار"، 1969، ص 234.

23 درويش محمد درويش، " وليّ الدين يكن 1873 - 1921"، في مجلة "الكتاب"، السنة 4، ج5، المجلد 7، دار المعارف بمصر، مايو 1949، ص 709 - 718.

24 د. محمود متولي، "الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها"، القاهرة، هيئة الكتاب، 1974.

أصولها التاريخية منذ عصر محمد علي الذي أعاد توزيع الأراضي وخص منها أقرباءه وحاشيته بمساحات واسعة كانت هي الركيزة التي قامت عليها طبقة كبار الملاك التي جرى العرف على دمجها "بالإقطاع" - ولو أنّ هذا الاصطلاح الأخير لا ينطبق على هذه الفئة تمام الانطباق.⁽²⁵⁾

وما إن انقسم كبار الإقطاعيين من الوفد المصري ليكونوا حزب "الأحرار الدستوريين" عام 1922 حتى ازداد الاتجاه الشعبي في الوفد بزعامة سعد زغلول . حققت ثورة 1919 بعضاً من الآمال كإلغاء الحماية ، وإعلان دستور 1923 ، والحياة النيابية، ونهضة صناعية وتجارية، ونهضة اجتماعية وثقافية. وفشلت من نواح عدة : فالاستعمار كان ما زال مسيطراً، والإقطاع كان ما زال باقياً، وكبار رجال المال كانوا ما زالوا يتحكمون في مصائر البلاد، والصناعة المصرية كانت ما زالت متدنية.

بين الحربين العالميتين

إنّ انطلاق الشعب ضد حكومات الأقلية، وخاصة حكومة إسماعيل صدقي ، ومطالبته بإعادة دستور 1923 ، وتزايد الشعور بالسخط ضد الاحتلال الاستعماري، هذه العوامل جميعاً انفجرت في العام 1935. فقد عرفت مصر في عصرها الديمقراطي الليبرالي منذ ثورة 1919 دكتاتوريات عدة، كان أهمها دكتاتورية زيور، ودكتاتورية محمد محمود الأولى، والثانية، ودكتاتورية إبراهيم عبد الهادي، ولكن دكتاتورية إسماعيل صدقي الأولى التي امتدت من 20 يونيو

25 د. عاصم الدسوقي، "كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (1914 - 1952)"، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ط1، 1975، ص5.

1930 إلى 21 سبتمبر 1933 كانت أفزع فترة دكتاتورية بقيت في ذاكرة الأجيال المعاصرة، والتالية، لأنها اقترنت بتزييف الانتخابات على نطاق واسع ويسفك دماء المتظاهرين، ويفصل العمد والموظفين ويقطع أرزاق المعارضين أو تشتيتهم أو وضعهم في السجون بالجملة، وبتلفيق القضايا لأنصار الأحزاب الأخرى، ولاسيما الوفد.

فاضطرت إنجلترا أن تساوم الوفد المصري ، وتعقد معه معاهدة 1936. مع ذلك، لم تغير معاهدة 1936 شيئاً من جوهر السيطرة الاستعمارية السياسية منها أو الاقتصادية، كما أنّ معاهدة 1936 لم تتح للوفد حكماً لمصر. فاستمر رجال المال تحت إشراف وتوجيه الحكم في يد كبار ملاك الأراضي والسراي. واستمر التنكر للحياة البرلمانية العادية. واستمرت الحرب على الديمقراطية والحريات.

ووجدت الصناعة المصرية، تحت قيادة رجال المال هؤلاء، أنّ من صالحها أن تهادن الاستعمار ، وأن تهادن السراي في سبيل تحطيم تحركات الطبقة العاملة التي زادت قوتها . ومن ثم كان انقسام جديد في صفوف "الوفد" . وتكون حزب السعديين برئاسة أحمد ماهر الذي أصبح رئيساً لمعامل نسيج القاهرة. ولهذا استمرت المقاومة لمعاهدة 1936 وفضحها وكشفها، ولكن حركة المقاومة هذه لم تتجح في تجذير نفسها شعبياً . لقد استمرت على نطاق الإثارة السياسية من دون أن توجد حلولاً عملية، ومن دون أن ترتبط بالمطالب الحيوية الملحة للشعب. فاستمرت حركة معارضة للمثقفين أساساً، من جانب بعض شباب الحزب الوطني وبعض الشباب غير الحزبيين.

الاتجاه الشعبي الجديد

إنّ تطور المجتمع المصري من جراء التغيرات الاقتصادية والسياسية والفكرية التي حدثت في باطنه في أثناء الحرب العالمية الثانية أوجد قوى سياسية جديدة في الحقل الوطني. وقد ظهرت هذه القوى الجديدة بقوة في عامي 1945-1946، أيّ "أنّ الحركات القومية والنهضات الوطنية وخاصة في آسيا، وظهر شعوب عريقة على مسرح الأحداث - وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - واتخاذها وجهات حضارية لها مميزات وأصولها زرع النظرية الغربية التي تقول بان الحضارة الغربية ستسود العالم وستطمس الحضارات القديمة الراكدة وان مصير العالم حضاريا هو إلى التغريب إن عاجلا أو آجلا." (26)

من هنا دخلت مفاهيم اشتراكية جديدة إلى الحركة الوطنية المصرية المعاصرة. تكونت "اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصري"، و"مؤتمر نقابات عمال القطر المصري"، وكلا الهيئتين له برنامج وطني سياسي واقتصادي واجتماعي واضح قوي. ثم نشأت "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة". وتقرر اعتبار يوم الخميس 21 فبراير 1946 يوم الجهاد. وانطلقت المظاهرات. وانطلق رصاص القوات البريطانية يخترق صدور الوطنيين في ميدان الإسماعيلية. ثم كانت مذبحه كوبري عباس. عندئذ قرر الاستعمار أن يضرب ضربه. وفي 10 يوليو 1946، قرر ممثلو 15 هيئة شعبية دعوة الشعب المصري إلى بيان شعوره ضد الاستعمار بمناسبة ذكرى ضرب الإسكندرية. وفي ليلة هذا اليوم، أمر صدقي باعتقال المئات من الوطنيين، وإغلاق صحف عدة "كالفجر الجديد"، و"أم درمان"، و"الوفد

26 د. عبد العزيز الدوري، "بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب"، نصوص ودروس، 10، بيروت - لبنان، المطبعة الكاثوليكية، ص 8.

المصري"، وإغلاق نواد وهيئات عدة " كدار الأبحاث العلمية" ، و" لجنة نشر الثقافة الجديدة"، و"اتحاد خريجي الجامعة"، و"دار القرن العشرين للنشر".

حركة الجيش

تطور الوضع العالمي من بعد ذلك. وظهر معسكر الاشتراكية والسلام لقاء معسكر الاستعمار. ثم تطور الاقتصاد المصري نفسه بحيث بات ضروريا أن تبتكر الرأسمالية الوطنية غير المرتبطة بالاستعمار أشكالاً جديدة لتتمكن من تحقيق احتياجاتها المباشرة ومواصلة النمو والتقدم.

أصبح إنتاج الصناعة المصرية يغطي الجزء الأكبر من الطلب الفعلي للسوق المحلية. فهي تغطي من الطلب الفعلي للسكر والسجاير والملح . وهي بالنسبة للغزل تغطي ما هو أكثر من الطلب الفعلي للسوق المحلي. فهي مضطرة للبحث عن سوق خارجية أو الانكماش . وهي تغطي بالنسبة للأقمشة القطنية، ومن الأحذية والأسمنت والصابون، وبالنسبة للأثاث والكبريت، فلم يعد يكفي زيادة التعريفية الجمركية لكي يتسع المجال لتصريف منتجاتها الصناعية، وإنما عدلت تعديلاً جوهرياً من تركيبها هي، من جهة، وتركيب السوق الداخلية ، من جهة أخرى. أصبح حتماً لها أن تقلل من تكاليفها، وأن تزيل من العقبات التي تقف في وجه التمدد للسوق المحلية، وألا فالانكماش بل والإفلاس.

ومن هنا كانت شعبية الرأسمالية الوطنية. ومن هنا نبعت الموجة الوطنية الجديدة التي عبر عنها تنظيم "الضباط الأحرار" في الجيش⁽²⁷⁾. فكانت ثورة 23 يوليو

27 د. أنور عبد الملك، "المجتمع المصري والجيش"، بيروت - لبنان، دار الطليعة، ط1، 1974.

1952. ظهرت قيادة جديدة تمثل مصالح الاقتصاد الوطني، والأجزاء المتقدمة من الرأسمالية الوطنية، والأجزاء المتجهة إلى الصناعة الحديثة بشكل خاص.

في هذا السياق، صدرت رواية "الأرض" لعبد الرحمن الشرقاوي، و"الحرام" (1959)، و"ملك القطن" (1956)، و"المخططين" (1969)، و"الفرافير" (1964)، و"الجنس الثالث" (1971) لـ يوسف إدريس.

لم يرد عبد الرحمن الشرقاوي برواية "الأرض" (1954) أن يكتب رواية طويلة، ولا هو روى فيها تاريخ بعض الرجال أو النساء ولا ذكرياته. ولم يحتال الشرقاوي على القارئ ليسرق اهتمامه ويقظته، فيؤكد له أنّ الأبطال الذين يضطربون عبر فصول الرواية، لم يعيشوا إلاّ في الخيال. لم يخدع القارئ إلى هذا الحد. فخيالاته في النهاية لا تقدر أن تخلق الكائنات التي تمضي مع الحياة مثقلة بالحياة: تحلم وتتعذب، وتعرف المتاع واليأس والهوى والدموع والضحكات، والأمل الغامض؛ وتصنع المستقبل في إصرار حزين.

في هذه الأعمال يبرز المجتمع مزيفا ومختلا، تسوده علاقات القهر والاستغلال، فتصبح المواجهة ضرورة حيوية والا فقد الإنسان كل ما يملكه أو باستطاعته امتلاكه، كل صلاته وقرباته وأحلامه وطموحه. وقد عبّر توفيق الحكيم عن ذلك في "الأيدي الناعمة"، و"السلطان الحائر" وأم كلثوم صاحبة "ثوار ثوار"، وعبد الوهاب صاحب "يا حبيب الكل يا ناصر" وصلاح جاهين صاحب "والله زمان يا سلاحي". وعبّر صنع الله إبراهيم كذلك في روايته على "تجمة أغسطس". فقد رأى في "السد العالي" المشروع الهندسي الضخم، البؤرة التي يمكن أن تجمع متناقضات الواقع كله. ذلك أنّ السد العالي ولد في مواجهة ضارية مع الاستعمار، قديمة وجديدة، واشتمل على عملية ذات مغزى مهم، هي تغيير مجرى

النيل الذي لم يبارح مكانه منذ آلاف السنين، كما أنه تطلب إدخال آلات وتقنيات جديدة، وتم بحماسة شعبية في ظل إدارة عسكرية، واشترك فيه ممثلون لكل الطبقات، بل تجلت فيه ملامح الطبقة القادمة إلى الحكم، وهي طبقة المقاولين والسماصرة ووكلاء الشركات الأجنبية.

وبالإضافة إلى ذلك، انقسم العمل في المشروع إلى مرحلتين، مرحلة أولى من العمل البسيط الواضح، مجرد حفر وردم على نطاق كبير، ومرحلة ثانية صار العمل فيها أكثر فنية، على مستوى تقني أعلى، وبآلية أكثر تعقيدا.

إنّ جسم السد العالي نفسه يتكون من ثلاثة أجزاء. واحد يواجه الجنوب، وآخر يواجه الشمال، وثالث صغير بينهما، تتمثل فيه البؤرة، بل يحمل اسم "النواة". وبينما يتألف الجزءان الخارجيان من مواد متماثلة عبارة عن حجارة ورمال بدرجات متعددة من الخشونة والنعومة، فإن النواة تتألف من أكثر المواد هشاشة: من التراب. ومع ذلك يصبح هذا التراب الهش أقوى نقطة في جسم السد إذا ما رتب بصورة معينة تستجيب لحجم المشروع واحتياجاته وظروف التربة، ثم حقن بمواد معينة، بعضها مستورد من الخارج، ومن الاتحاد السوفيتي السابق.

وكلما تمعن صنع الله إبراهيم في التفاصيل الهندسية الخاصة ببناء السد، وخصائص المواد المستخدمة، ونوعية الآلات، وطبيعة العمليات الجارية، وتوزع كل ذلك في وحدات متناسقة، تجلت أمامه الإمكانيات المذهلة التي تسمح بمواصلة أشكال السرد المحببة إلى قلبه: الجملة الفعلية القصيرة، التقريرية والمحايدة، والأخرى الغنائية التي تستحضر الماضي، ثم الوثيقة المضمنة، وأخيرا الجملة التي تمزج كل هذا في توافق أكثر حرارة، في بؤرة دقيقة تتحقق فيها وحدة

كالية، لحظة الخلاص، لحظة الفعل، التي تفسر وتبرر، التي تسمح بفهم الواقع وبإمكانية تغييره في الوقت نفسه.

مع ذلك، فلقد كان عبد الناصر، كما وصفه الشاعر العراقي، الجواهري "عظيم المجد والأخطاء". وكانت هذه الأخطاء في جوهرها مؤسسة على أن ثورة 1952 انتهت بنظام دكتاتوري يقوم على الحكم المطلق، كما وصفها توفيق، في "عودة الوعي". وهو الوصف الذي دققه لويس عوض قائلاً: "كان من أخطاء ثورة 1952 أنها انشغلت بتحطيم مقومات ثورة 1919 أكثر من انشغالها ببناء مقومات ثورة 1952 نفسها، حتى طمست الفوارق في عقول أجيالها بين سعد زغلول ومصطفى النحاس من جهة وبين محمد محمود وإسماعيل صدقي من جهة أخرى. وبين العرش من جهة والشارع المصري من جهة أخرى. وأذابت الفوارق بين الرجعية والتقدمية. قيدت ثلاثون عاما من كفاح الشعب المصري من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية السياسية والاجتماعية، وكأنها ثلاثون عاما من حكم الإرهاب. ولنذكر أن عجز الثورة عن إنهاء حالة الحرب الأهلية غير المعلنة بين طبقات المجتمع المصري كانت من العوامل التي أدت بنا إلى كارثة 1967".⁽²⁸⁾ وهكذا، فلقد أدى نظام 1952 الدكتاتوري إلى احاطة الأسوار بحشد هائل من المثقفين، وأصحاب الرأي⁽²⁹⁾.

28 د. لويس عوض، "أقنعة الناصرية السبعة - مناقشة توفيق الحكيم ومحمد حسنين هيكل"، بيروت - لبنان، دار الرقي، القاهرة، مدبولي، ط1، 1987، ص 8 - 9 .
29 إبراهيم فتحي، "السجن في الخيال القصصي"، القاهرة، مجلة الهلال، العدد مارس 1997، ص 100 - 109.

من العدوان إلى الانتصار

لأول مرة أصبح لمصر استراتيجية عسكرية نابغة من المعركة نفسها . وقد بدأت هذه الاستراتيجية بإعلان جمال عبد الناصر انضمام الجيش إلى الشعب في المعركة المسلحة، وتسليح الجيش وتدريبه تدريبا حديثا متقدما . إنَّ أهم الخطوط البارزة لهذه الاستراتيجية هي :

1. إنَّ القوى الدولية لن تسكت عن السياسة الاستقلالية لمصر.
2. إنَّ أيَّ عدوان إسرائيلي على مصر لا يمكن أن يكون عدواناً حقيقياً إلا بتأييد عسكري من جانب المعسكر الاستعماري.
3. إنَّ عماد الدفاع عن مصر هو القوات المسلحة المصرية.

تعدد الطرق

ليس الاستقلال هدفا في حده، ولكنه كان فاتحة الطريق إلى مستقبل آخر⁽³⁰⁾. وهو طريق طويل شاق . ثقل برواسب الماضي وأجيال الاستعمار، ولكنه طريق الحركة الوطنية المصرية التاريخية . وعندي أنَّ هناك طرقا عدة لا طريقا واحدا : طريق التطور الرأسمالي، من جهة، وطريق التطور الاشتراكي الصاعد من جنبات أمريكا اللاتينية، من جهة ثانية، وطرق بديلة أخرى عدة أهمها الطريق المتميز للتكوين المصري بخصوصية وبمسار تطور مختلف عن مسار أوروبا الغربية⁽³¹⁾

30 مصر 2020 - مشروع بحثي ١ نوفمبر 1997، منتدى العالم الثالث.

31 أحمد صادق سعد، "في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج - نشأة التكوين المصري وتطوره"، بيروت - لبنان، دار الحداثة، من دون تاريخ، ص 6.

بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، حتى برز شعار "نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات"⁽³²⁾، وان كانت "المقابلة بين خط "أوروبي"، وآخر "آسيوي"، مزعوم، [...] من صنع فصيلة فلسفات التاريخ المتمحورة حول الذات الأوروبية [...] والنمط الرأسمالي، وهو أول نمط يتسم بخصائص عامة كونية"⁽³³⁾.

تفرد الطريق المصري

ليس هنالك من طريق واحد لتحقيق ال تنمية بل إنّ مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه، فالاقتصاد المصري نامي. ولا زال بالامكان أن يلعب النظام الرأسمالي دوراً في نهضة البلاد الاقتصادية. ولكن هناك فرقاً بين الرأسمالية الطليقة من كل قيد التي تتطور إلى "الليبرالية المتوحشة"⁽³⁴⁾ أو "المستبدة"⁽³⁵⁾، وبين الرأسمالية المقيدة التي تحاط بألوان من التوجيه والتشريع والقيود، مما يجعلها تعمل لما فيه صالح الاقتصاد الوطني بشكل عام. يجب تحطيم جميع العوائق في سبيل تطوير اقتصادنا. وهذه العوائق هي:

32 "نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات"، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين - القاهرة 26 - 28 مارس 1981، هيئة التحرير د. محمد زكي شافعي ود. رمزي زكي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984.

33 سمير أمين، "الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية"، بيروت - لبنان، دار الطليعة، ط1، 1980، ص7.

34 د. رمزي زكي، "الليبرالية المتوحشة - ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة"، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1993.

35 د. رمزي زكي، "الليبرالية المستبدة - دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية"، القاهرة، دار سينا، ط1، 1993.

1. رواسب نمط الإنتاج قبل الرأسمالي.

2. الاحتكار. إنّ سيادة الاقتصاد الوطني، سيادة اتحاد الصناعات والغرف التجارية والبورصة وسوق الأوراق المالية، واختيار العناصر الوطنية الجريئة التي لا روابط لها بالشركات الاحتكارية من مراكز قيادتها هي خطوة م همة ولا شك في القضاء على احتكار العولمة.

الدولة والاقتصاد الوطني

إنّ تخطيط الاقتصاد الوطني لابد له من شرطين لكي ينجح : يستحيل التخطيط من دون الإشراف على التجارة الخارجية والهيمنة بشكل أو آخر على التجارة الداخلية والبنوك وشركات التأمين ووسائل التمويل المختلفة ، ثم تعبئة وتنظيم القوى البشرية للبلاد. في هذا السياق، إنّ الجمعيات التعاونية في ظل العلاقات الرأسمالية لن تستطيع أن تلعب الدور نفسه الذي تلعبه من قبل ولكنها تستطيع أن تكون عاملاً إيجابياً له قيمته في التطور الاقتصادي لمصر.

نحن في حاجة إلى المساعدة الفنية والآلية والمالية، بشرط ألا ترتبط بأيّ شروط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية وبشرط أن تمنح على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والمنفعة المتبادلة وعدم تدخل أيّ بلد في شئوننا الداخلية.

العولمة والروح الوطنية

إنّ المسألة الرئيسية لتطور اقتصادنا هي المحافظة على استقلالنا السياسي الذي فزنا به، فمن غير الممكن حدوث نهضة اقتصادية سليمة إذا عادت السيطرة الاستعمارية إلى بلادنا.

تسيطر هذه الفكرة المركزية على مستقبلنا بأسره. ومن هنا صار النضال من أجل صيانة الاستقلال، من أجل تدعيم الاستقلال، من أجل رد العدوان : "لم يكن العدوان الثلاثي على مصر الذي وقع في 29 أكتوبر 1956 وليد تأميم الشركة العالمية لقناة السويس في يوليو 1956 ولو أنه كان السبب المباشر والمعلن، إنما كان للعدوان مقدمات على مدى أربع سنوات، منذ نجح الضباط الأحرار في الاستيلاء على الحكم ليلة 23 يوليو 1952، جعلت وقوع العدوان أمراً حتمياً للتخلص من ثورة يوليو التي بدت للمعتدين زاوية حادة تجرح هيمنة القوى الكبرى." (36)

قضى ردّ العدوان بإعداد الجيش، وتدعيم الجبهة العربية، وتدعيم صلات مصر بالسودان، وتدعيم الكفاح من أجل السلام الدولي. بينما تعمل حركات السلام في الدول الغربية من أجل تخفيض ميزانية الحرب في بلادهم، وإنقاص القوات المسلحة، نجدنا نحن أنصار السلام في مصر والشرق العربي والدول الصغيرة بوجه عام مضطرون إزاء التهديد العالمي المستمر إلى المناداة بمزيد من اليقظة والاستعداد المسلح للدفاع عن أرضنا. فكفاحنا الوطني ضد أطياف الاستعمار بعد الحديث هو جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل السلام العالمي.

نكبة فلسطين

عرّف "كلاوفيتز" الحرب بأنها عمل من أعمال السياسية، بل أنها امتداد لعمل السياسة ولكن بوسائل العنف والقهر. وتتمخض الحرب عادة عن نتائج في شتى

36 د. عاصم الدسوقي، "مقدمات العدوان"، في مجلة "الهلال"، ط2، القاهرة، دار الهلال، ديسمبر

المجالات، وتظهر لها آثار على الأصعدة كافة. ويتباين حجم هذه النتائج وعمق هذه الآثار من حرب لأخرى. وقد تبلغ من الحجم والعمق ما يضعها في منزلة الثورة العارمة التي تزلزل أركان ما هو قائم وتغير فيه الكثير، وما يجعل الحرب بمثابة نقطة تحول أساسي بين ما قبلها وما بعدها وتلك هي الحرب الفاصلة⁽³⁷⁾. تقع حرب أكتوبر ضمن دائرة الصراع الذي نشب في قلب الوطن العربي بين الأمة العربية والحركة الصهيونية. وتقع هذه الدائرة بدورها ضمن الدائرة الأكبر للصراع الذي نشب في الوطن العربي بين الأمة العربية وقوى الاستعمار العالمي. وطبيعي أن تتجاوز آثار هذا الصراع أطرافه بسبب وحدة عالمنا المعاصر وبسبب الموقع الاستراتيجي المهم الذي يحتله الوطن العربي - ساحة هذا الصراع الدائر - على سطح الأرض، لتشمل القوى العالمية المختلفة بدرجات متفاوتة. ومن المعروف أنّ حرب 1967 تقترن في نفوسنا بمرارة لا تنسى. يكفي أن نشير إلى صورة إسرائيل المنتصرة في حرب يونيو التي احتلت المساحات الواسعة من الأراضي العربية في ستة أيام. صورة كئيبة أسهمت في صنعها عوامل عدة من أهمها عامل الانتصار العسكري الإسرائيلي في حرب يونيو 1967، وطبيعة التجمع الإسرائيلي كتجمع استيطان استعماري. وكانت الأمة العربية في تلك الفترة تعيش مرحلة نكسة يونيو 1967 التي بدأت في أعقاب الحرب الثالثة ودخل معها الوجود الصهيوني الاستعماري في منطقة الوطن العربي مرحلة التوسع. وقد شهدت تلك المرحلة طور حرب الاستنزاف بين عامي 67، 70 ثم طور وقف

37 د. أحمد صدقي الدجاني، "الآثار السياسية لحرب أكتوبر"، الندوة الدولية لحرب أكتوبر 1973، القاهرة 27 - 31 أكتوبر 1975، القطاع السياسي، ج 2، جامعة القاهرة، القاهرة، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، 1976، ص 28 - 46.

إطلاق النار بين عاميّ 70، 73 الذي أوقف عمل العنصر النظامي. وسمي هذا الطور بفعل عوامل محدودة باسم اللاحرب واللاسلم. واستفحل خطرا هذه الحالة على النفسية العربية خلال السنوات الثلاثة التي استمرت طوالها. وعمل العدو الإسرائيلي على استغلال الوضع إلى آخر مدى لتمزيق النفسية العربية وطحن الإنسان العربي. ولقد شهد يوم 21 فبراير 1973، ضرب مخيم نهر البارد في شمال لبنان وإسقاط الطائرة الليبية المدنية فوق الضفة الشرقية لقناة السويس، وهدد خطر الحالة بتفجير الأوضاع الداخلية كتعبير عن الغضب والضيق. وظهر بوادر هذا التفجر في أجواء عدة من الوطن العربي، كما ظهرت تعبيرات تحمل طابع اليأس في أوساط المقاومة لتثبيت تصميم الأمة على النضال، وعانى الإنسان العربي من صورته أمام نفسه، كما ظهرت تعبيرات تحمل طابع اليأس من نظرة العالم له.

ومرت العلاقات العربية الرسمية بأزمات. وكانت تلك الفترة صعبة جدا. والصورة العربية بدت فيها مظلمة بينما كان العدو الإسرائيلي يزهو وهو يجري حسابات نتائجها الطيبة عليه. مع ذلك، فإنّ هذه الصورة المظلمة كانت تخفى وراءها تفاعلات صحية ظهرت بمجموعها في حرب أكتوبر. وقد أسهمت في هذه التفاعلات قطاعات واسعة من أمتنا بصور مختلفة. وحين بلغت الصورة أشد حالاتها قتامة فإنّ الرؤية كانت واضحة للفكر العربي. إنّ الإرادة العربية ستعبر عن نفسها. وتكسر جمود حالة اللاحرب واللاسلم. وتدعو من ثم إلى التماسك وخوض المعركة، كما ستكشف عن صورة العدو الحقيقية بما فيها من تناقضات وجوانب قوة وضعف.

وتأثرت رؤية العالم للصراع الإسرائيلي العربي قبل 6 أكتوبر بحرب يونيو 1967 على الخصوص، ثم بنشوب حرب الاستنزاف وبروز فعالية مقاومة شعب

فلسطين في هذه الحرب وسيطرة حالة اللاحرب واللاسلم منذ أغسطس سنة 1970. كما تأثرت بتطور العلاقات الدولية عبر هذه السنوات الستة، وما شهدته على الخصوص من تفاهم القوى العظمى بما في ذلك زيارتي نيسكون الرئيس الأمريكي للسين الشعبية والاتحاد السوفيتي عام 1972 وما تلاهما. ولقد غلب على نظرة إلى العرب في هذه الفترة التهوين من أمرهم. فأما الأعداء وفي مقدمتهم الصهيونية العالمية والأوساط الاستعمارية فقد عمدوا إلى التصغير من شأن العرب والصاق كل نقيصة بهم. وأفاضت أجهزة أعلامهم في التدليل على ذلك بنتائج الحرب وبإبراز صور مظلمة من تاريخ العرب أو حاضرم المفكك. وأما الأصدقاء سواء على مستوى الدول أو الأفراد فلم يملكو أمام هذه الحملات إلا الحديث عن الحق الذي لا تعززه قوة.

ومع أنّ حرب الاستنزاف وبروز فعالية المقاومة فرضت على الأعداء أن يخففوا من تهوينهم، كما أتاحت للأصدقاء أن يرفعوا أصواتهم أكثر إلا أنّ النظرة الغالبة إلى العرب بقيت في نطاق التهوين. وزادت حدتها بواقع حالة اللاحرب واللاسلم. وبالمقابل غلب على نظرة العالم إلى إسرائيل من بعد حرب 67 التهويل من أمرها سواء بين المعسكر المعادى لنا أم بين أصدقائنا. وبالغ العالم في عمل حساب لها، واستغلت الدعاية الإسرائيلية ذلك إلى آخر مدى. فصنعت من القيادات العسكرية الإسرائيلية أساطير. وعلا صوت الادعاءات الصهيونية وتحدى دولا عظمى. وقد أثار العدو وهو على هذه الحالة أن تمس منه حرب الاستنزاف وأن تطرح المقاومة قضية فلسطين من جذورها. فمضى يضرب. ويعربد. والعالم يرقب. ويزداد تأثراً بالتهويل. وتردد في أوساطه أقوال عن الفوارق الحضارية والعسكرية والديمقراطية والاقتصادية بين إسرائيل والعرب. وتفاعلت هذه النظرة إلى طرفي الصراع دوليا مع التطورات الدولية التي حدثت عبر هذه السنوات. وانتهت

إلى فكرة تهدئة الصراع وقبول الصورة الراهنة كأمر واقع، بما يعنى ذلك من تجميد للموقف ولقرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

وقد شهد صيف عام 1973 على المستوى الدولي تحركات كان من نتيجتها تنحية القضية. وهكذا بدأ وزن العرب قبل 6 أكتوبر في الحسابات الدولية خفيفا على الرغم من الأسلحة التي بأيديهم كموقع وطنهم الاستراتيجي، وقوتهم البشرية، وثروتهم النفطية، وأموالهم المجمدة في المصارف العالمية، لأن هذه الأسلحة كانت في حكم المعطلة تنتظر أن تستخدم وتشتهر في وجه العدو.

فأدبنا في هذه الفترة، قصة كان أم شعرا، شديد التأثير بالنكبة في شتى أشكالها ومعانيها، ولكن التأثير قد يكون باديا من الناحية النفسية أكثر مما هو باد من الناحية الفيزيائية. فالقصيدة مثلا قد لا تدور حول موضوع اللاجئين، أو النزوح، أو العودة، أو البطولة، أو الاستشهاد، أو المأساة المتعلقة مباشرة بأي وجه من أوجه النكبة، ولكنها في جوها وأبعادها، وجذورها، نتيجة حقيقية لمناخ النكبة وعالمها النفسي. إنّ حركة التجديد في الأدب المعاصر، والرموز والأساطير التي جعل الأدباء يشحنون بها ما يكتبون، إنما هي من فعل النكبة. والنكبة ستبقى تنثير العوامل النفسية وتنشطها في الخلق، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تأزم وتمرد وثورة وسعي، مما جعلنا نراه منذ العام 1948⁽³⁸⁾.

غير أنّ الذي نراه هو أنّ الشعر هو الوسيلة التي جاءت تعبر تعبيراً مباشراً عن النكبة، وعجزت عنها الرواية الطويلة. ومع أنّ بعض كتاب القصة القصيرة اقلحوا في تصوير بعض أوجهها، غير أننا ما زلنا في انتظار الروايات التي تجسد

38 جبرا إبراهيم جبرا، "الرحلة الثامنة"، بيروت - لبنان، منشورات المكتبة العصرية، 1967، ص

العنف والتضحية والمأساة كما تجسد مثلاً رواية تولستوي "الحرب والسلام" غزوة نابليون لروسيا في العام 1812.

نحن ما زلنا بالطبع في طور المعاناة التي قد تستثير قوى الإبداع فينا ولكنها لا تطلقها إلى آخر مداها. ولعل ما حدث للرواية الروسية يجب أن يحدث للرواية عندنا. فقد استمر الفن الروائي ينمو ويتطور في روسيا طوال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر الميلادي إلى أن أصبح في مستطاع أديب من أد بلنهم أن يكتب رواية "كالحرب والسلام" : وبين كتابة الرواية وموضوع أحداثها أكثر من نصف قرن من الزمان. فالشعر فن من فنوننا الناضجة . ولنا أن نجعله وسيلة للتعبير الآني . غير أنّ الرواية ما زلنا بحاجة إلى إتقانها وإنضاجها، من قبل أن نفلح في تحميلها موضوعنا الكبير. ولكن يجب ألا ننتظر. يجب أن نحاول، ونجدد المحاولة.

أربع روايات صدرت بين العام 1958 والعام 1965 أتت بهذه المحاولة الضرورية، هي "سنة أيام" لحليم بركات ، و"رجال في الشمس" لغسان كنفاني، و"بنفسجة للعائد" لإيليانا صنبر، فضلا عن رواية جبرا إبراهيم جبرا على "صيادون في شارع ضيق" الصادرة بالإنجليزية في لندن في العام 1960. في "سنة أيام" لحليم بركات و"بنفسجة للعائد" لإيليانا صنبر تصوير لوقوع الانهيار شيئا فشيئا، ومجابهة الأفراد البطولية لقوى شريرة تتضخم إزاءهم على نحو يكاد يكون شبيها بالأسطورة. كلتاهما تتحرك بسرعة وحتمية واعية ضمن دائرة محدودة - دير القمر في "سنة أيام" ، وبلدة بحرية في الجليل في "بنفسجة للعائد" . فتصبح المدينة الصغيرة رمزا لبلد بأكمله. أما رجال في الشمس" فتجعل من الفلسطينيين الثلاثة المحصورين في خزان السيارة اللاهب بشمس البادية بين البصرة والكويت، رمزا لا ينسى للفلسطينيين المعذبين من بعد النكبة : وإذا نحن إزاء الدقائق العاتية التي

تغفل عنها التعميمات الباهتة. ويتخصص الرعب، وتفرده، تبرز النكبة حادة التقاطيع من جديد.

والموضوع الكبير، في كل فن متكامل، هو في النهاية موضوع مأساوي . إنه الموضوع المنبثق عن حس الإنسان المأساوي بالحياة. لعل آداب الغرب، من مآسي ايسلخس إلى روايات وليم فوكنر، هي التي توحى لنا بمثل هذا الرأي. إنّ المأساة هنا هي المأساة التي عرفها أرسطو: إنها تصوير للفرد وهو يجابه القوى الكبرى، مهما لبست هذه القوى من أفضة. إنها تصوير للشخصية الإنسانية ضمن إطار الحدث. والحدث وسيلة لتحديد معنى المجابهة والسمو الإنساني والموت عن اختيار لا عن مصادقة. في روايات الرومانس، يخرج الفارس إلى متاهات الحياة ليحارب الشر دفاعا عن الفضيلة. وخروجه هذا إنما هو بحث ومخاطرة ومجابهة، تعين في النهاية شخصيته. وحين تطورت الرواية، أصبح البحث لا في الغابات والجبال والأصقاع النائية، بل في متاهات المجتمع، متاهات المدينة. وفي عصرنا هذا تحول البحث إلى متاهة هي رمز للمتاهات الأخرى : متاهة النفس والدماع والوعي واللاوعي. وفي هذا البحث دائما مجابهة تتحقق على شفا المأساة.

لعل "زقاق المدق" لنجيب محفوظ، و "يوميات نائب في الأرياف" لتوفيق الحكيم، و"الرجل الذي فقد ظله" لفتحي غانم، و"موسم الهجرة إلى الشمال" للأديب السوداني الطيب صالح، هي الروايات الوحيدة التي تدل على وعي ببعض هذه الأمور، مما يجعلها على قدمها، من أفضل ما أنتج الأدب الروائي العربي

المعاصر في القرن العشرين . إن رواية "موسم الهجرة إلى الشمال" (39) للطيب صالح هي أحد أبرع أعمال الأدب العربي الحديث التي عالجت صدام الحضارات.

إذا تنامت الشخصيات من الداخل فإن "أزمات الإنسان المعاصر" يتنامي تصويرها من ورائها وخلالها. وهكذا يكون الروائي قد أتى موضوعه الكبير تجسيدا متصلا بإمكان الواقع نتيجة لخلق الأشخاص، لا تجريداً يفرض علينا الأشخاص في حضور شبحي يضعف الحدث ويفتعله، ويتركنا غير مقتنعين وغير مكتفين فكرياً. رواية دوستويفسكي "الأبالسة" (أو "الممسوسون") خير مثل على هذا كله.

فترتنا الراهنة، في العالم العربي، فترة دينامية. وفترتنا هذه من الناحية السياسية، فترة دينامية قلقة أيضا. تكاثر وتوالد في الأحزاب، سراً و ج هراً من دون أن يتمتع أي منها بقوة أو سلطة. والسلطة أصبحت أميل إلى أن تكون ميزة الأفراد لا ميزة المؤسسات المنظمة. ويقدر ما تستنتى الأحزاب بعضها بعضاً، هكذا يستنتى الأفراد بعضهم بعضاً، ويتهم بعضهم بعضاً. والتهم عنيفة، لا هواده فيها ولا تسامح، ولا تقل عن أقصى ما يمكن لإنسان أن يتهم به أخاه وابن عمه.

والمنتديات التي ينتشبت بها الأفراد والمنظمات، هي آفة الفكر: أنها محاولة الكبت ومنع الرؤية وفرض الصمت. والجماهير قد تتأرجح بفعل هذه العملية يمناً ويسرة، ولكن إذا انغمر الكتاب والفنانون والمبدعون في هذه الكتلة المتأرجحة، فقد تنازلوا

39 الطيب صالح، "موسم الهجرة إلى الشمال"، بيروت - لبنان، دار العودة، 1967، نشرت أولاً في مجلة "حوار" في العام 1966، ترجمها إلى الإنجليزية دينيس جونيسون ديفيس (لندن، هاينيمان، 1969).

عن حقهم في الرأي وواجبهم جاه المجتمع، وأصبح "إبداعهم" ترديداً ودعوة، لا فتحاً للرؤى وانطلاقاً نحو الأسمى من غايات الإنسان.

حرب أكتوبر

جاء يوم السادس من أكتوبر ليشهد نشوب الحرب وليحمل معه جديداً تمثل في اتخاذ قرار الهجوم الذي عبّر عن انطلاق الإرادة العربية في المجال الحربي بحجم أكبر من أيّ مرة سبقت خلال الصراع، وفي الوحدة الفعلية بين جبهتيّ مصر وسوريا منذ اللحظة الأولى وعلى مدى أيام الحرب واشتراك المقاومة الفلسطينية مع الجيش النظامي في الجبهتين وقيامها بدور داخل الأراضي المحتلة، وفي المشاركة العربية الفعلية في المعركة على مستوى الوطن العربي كله في شتى المجالات وتجسيدها قومية المعركة، وفي إظهار قدرات الشعب العربي على العطاء وإمكانيات الإنسان العربي على الإبداع. وقد حفلت المعارك الحربية وأيام الحرب بأروع الأمثلة على ذلك كله. وواضح أن هذا الجديد الذي أتت به الحرب لم يتحقق فجأة بل هو ثمرة سنوات طويلة من النضال العربي وقد فعل حين ظهر فعله في تغيير صورة الواقع القائم في المنطقة وطرح معطيات جديدة في الصراع. فعلى الصعيد الإسرائيلي تغيرت الصورة مع ساعات الحرب الأولى ثم مع أيامها التالية حتى بدأ العدو عند توقف القتال في صورة أخرى. أصابت المفاجأة أفراد التجمع الصهيوني وحالة الذعر التي تلت وسيطرت واهتزت فرضيات أساسية في المفهوم الإسرائيلي للحرب والسلام. وإلى الانفصام الذي نشأ بين أكثرية القيادات السياسية والعسكرية وبين جماهير الجنود، وإلى الاهتزاز النفسي لدى أفراد التجمع الذي ظهر بسبب الخسائر البشرية التي تكبدتها إسرائيل وهي في ذروة الحرب، وكتعبير عن شعور مؤرق استقر في أعماق المستعمرين

الاستيطانيين لحقيقة كونهم غاصبين، وكنتيجة لما بدأ من بطولات المقاتل العربي التي فرضت تغيير النظرة القديمة إليه وحطمت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وللعزلة الدولية التي عانت منها إسرائيل خلال الحرب، وجماع ذلك كله نتائج خطيرة على العدو الصهيوني ظهرت آثارها على مدى العامين التاليين في شتى المجالات فكانت التغيرات في القيادات السياسية والعسكرية وكان التحقيق في "التقصير" وما كشف عنه تقرير "اللجنة المكلفة بدراسة أسبابه" وكانت تفجرات المتناقضات الداخلية في صورة مختلفة، وكان ازدياد حركة النزوح من التجمع ونقصان حركة التهجير إليه.

وعلى الصعيد العربي ظهرت للحرب نتيجة إيجابية على النفسية العربية بفعل بروز الإنسان العربي كمقاتل شجاع ومسح ما لحق به من تشويه نتيجة حرب 67، وظهر قدرة الشعب العربي على العطاء وتحمل ثمن الحرب، وتجسيد الوحدة القومية أبان الحرب في صور كثيرة. وقد أعاد ذلك كله للإنسان العربي الثقة بنفسه وكشف عن إمكانياته لحمل مسئولياته كاملة. وأكد له قدرته على استرجاع حقه واحتلال مكانه في العالم المعاصر.

وعلى الصعيد العالمي تغيرت النظرة إلى العرب من أصدقائهم وأعدائهم على السواء. وبرز التعبير عن هذه النظرة بلغة أقرب إلى الإنصاف. وبدأ التحول في مواقف بعض الدول من الصراع. وتردد الحديث عن إمكانيات التعاون بين الوطن العربي وهذه الدول. وفي الوقت نفسه تغيرت نظرة العالم إلى العدو الإسرائيلي. فتساقطت منها حالات كثيرة أحاطت به. وتخلصت من المبالغة في تقديره. فبدأ لها أقرب إلى حجمه الطبيعي. وثارَت تساؤلات عن مستقبله كمستعمر استيطاني. وتغيرت بالتالي نظرة العالم إلى الصراع نفسه. فأصبحت أكثر من أي وقت مضى تعنى طبيعته كصراع وطن وأمة من جهة وبين مستعمرين استيطانيين تجمعهم

حركة عنصرية من جهة أخرى. ولكن على الرغم من هذا الوعي ما زالت نظرة العالم تحاول إنهاء هذا الصراع بمسكنات.

مع ذلك، هيأت الحرب مناخا أفضل على المستوى الدولي لمحاولة تطبيق قرارات الأمم المتحدة والتطلع إلى تسوية دائمة، فكان أن سحبت ملفات القضية من على الرف لتتشغل بها المجموعة الدولية مرة أخرى. وبفعل الحرب بدأ وزن العرب في الحسابات الدولية يتضاعف ويتزايد قدرتهم على المشاركة بفعالية في السياسة الدولية.

وإذا كانت حرب العدوان الثلاثي على مصر العربية عام 1956 قد شهدت بداية دخول العرب كقوة مؤثرة في الحسابات الدولية لأول مرة في تاريخهم الحديث واعتبرت نقطة التحول الأولى لهم على المستوى الدولي، فإنّ حرب أكتوبر شهدت دخولهم في هذه الحسابات بحجم أكبر. ومن ثم فهي تعتبر نقطة التحول الثانية وبداية مرحلة جديدة في مشاركة العرب في رسم الصورة الدولية. إنّ التغيير الذي أحدثته الحرب على البعد النفسي، هو من أهم العوامل التي تحسم في الصراع، بل لعله العامل الأهم في صراع كالصراع العربي الإسرائيلي تحدثت المواجهة فيه بين أمة في وطنها وبين استعمار استيطاني عنصري. وهذا العامل هو جماع تأثير وتفاعل العوامل الأخرى. والحرب في النهاية صراع أرادات.

إنّ حرب أكتوبر مكنت العرب من استرجاع مساحات في سيناء والجولان. وهيأت المناخ لتحقيق انسحاب العدو من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 شرط متابعة النضال. وهذا يعنى بالطبع أن الحرب لم تنه الصراع ولكنها رسمت علامة واضحة عليه، وقد مثلت في محصلتها نصرا عسكريا للعرب ونصرا معنويا ضخما، وطرحت معطيات جديدة في الصراع فضلا عما كشفت عنه من حقائق.

لقد فرض الانقلاب النووي الذي شهده العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية نوعاً من التوازن الاستراتيجي. ودخل هذا التوازن في السبعينيات من القرن العشرين مرحلة جديدة بعد أن مر بثلاث مراحل منذ تلك الحرب. ففي أعقابها كان التوازن مختلاً مع انفراد الولايات المتحدة بالسلح النووي. فبرزت سياسة حافة الحرب وفكرة الحرب على الشيوعية في الغرب. وبالمقابل كانت فكرة الثورة الشيوعية تسيطر على الاتحاد السوفيتي. وفي الخمسينيات من القرن العشرين ومع امتلاك الاتحاد السوفيتي للسلح النووي تحقق التوازن في ظل المخاوف المتبادلة. فساعت سياسة الردع الشامل بين المعسكرين. ومع تطور السلح النووي في الستينيات من القرن السابق فضلاً عن تغيرات أخرى أخذ التوازن صورة أكثر دقة وتطور إلى سياسة التعايش السلمي بحكم ميزان الرعب النووي. وهكذا تراجعت الحرب الذرية الشاملة لتترك الباب مفتوحاً للحروب الموضوعية.

وتقاربت الدولتان الكبرتان تدريجياً، وحدث في داخل كل من الكتلتين تفكك وتباعد. وانتهى ذلك كله إلى المرحلة الرابعة التي بدأت بدخول السبعينيات وتضافرت فيها الجهود لتحقيق توازن مستقر من خلال سياسة التفاهم بين الدولتين الكبرتين، ومن خلال قبول الولايات المتحدة للمتغيرات الأساسية في الصورة الدولية، واعترافها بوجود الصين الشعبية. إنَّ بدايات التفاهم الأمريكي السوفيتي التي شهدتها اجتماع جلاسبورو في أعقاب حرب 67 سرعان ما نمت ونضجت في اجتماع موسكو عام 1972 وأخذت صورة اجتماعات دورية فضلاً عن اتفاقات في شتى المجالات الأمر الذي أشار إلى أنَّ سياسة التفاهم من الممكن أن تبلغ في تطورها سياسة وفاق.

نشبت حرب أكتوبر 1973 في ظل هذه المرحلة الرابعة من مراحل التوازن الدولي، على غير أرادتِ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، بقرار

عربي. فأنهت الاسترخاء العسكري في المنطقة، والذي ساد فترة اللاحرب واللاسلم. وهكذا أكدت الحرب حقيقة بقاء الباب مفتوحا للحرب المحدودة مع تراجع الحرب الذرية الشاملة. وكان العالم قد شهد تفجر عدة حروب إقليمية في العقود الثلاثة على 1973. إن الصعوبات التي كانت قائمة في وجه نشوب حروب التحرير خلال هذه الفترة كانت تتزايد مع تطور صورة التوازن. وقد بلغت أعلى درجة لها قبيل حرب أكتوبر في مرحلة التفاهم وصولا للوفاق. ومع ذلك نشبت الحرب.

ولقد جثم على منطقة الوطن العربي منذ حرب 1967 واقع مفروض تمثل في احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية. وعلى الرغم من أنّ هذا الاحتلال كان بالعدوان المسلح وقد شجبه المنظمة الدولية، وعلى الرغم من القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة تدعو إسرائيل إلى الانسحاب ومن تحركات الوسيط الدولي يارنج فإنّ الواقع المفروض بقي جاثما. وقد وصل الحال قبل حرب أكتوبر أن بدأ وكأنه لا سبيل للتأثير عليه وتغييره، وأنه يشجع إسرائيل على الانسحاق إلى آخر مدى وراء أطماعها التوسعية. ولم يفعل التوازن الدولي إلا أنّ تطلع للاسترخاء العسكري في المنطقة.. حتى كانت حرب أكتوبر التي ولج فيها العرب الطريق المفتوح.

كشفت حرب أكتوبر عن الارتباط الوثيق بين أمن منطقة الوطن العربي وأمن العالم عموما. وذلك لعاملين رئيسيين هما :

• الموقع الاستراتيجي للمنطقة.

• مخزون الطاقة فيها.

ولقد نتج عن هذا الارتباط الوثيق تأثر دول العالم بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر بالحرب وعلى درجات متفاوتة. قد تنذر الحرب في منطقة الوطن العربي بالحرب الشاملة. فاحتمالات تحرك المجتمع الدولي لمحاصرتها كبيرة. يتأثر أمن البحر المتوسط كثيرا بأمن الوطن العربي. ويضم معه في هذا التأثير الأمن الأوربي. وهذه النتائج تفسر لنا اشتداد التوتر بين "الدولتين الأعظم" في الأسبوع الثاني من حرب أكتوبر، والدور المهم الذي عاد للأمم المتحدة في مساعي السلام وبروز فكرة الحوار العربي الأوربي في أعقاب الحرب مباشرة. وقد أسهمت هذه الحقيقة في طرح معطيات جديدة من بعد الحرب عكست نفسها على سياسات الدول ومواقفها من الصراع.

وبيّنت الحرب الأمة العربية كقوة يحسب لها حسابها بين القوى العالمية. وبيّنت إمكانية نمو هذه القوة وقيامها بدور في السياسة الدولية من خلال الموقف العربي الواحد والسير الحثيث في طريق الوحدة العربية. وبرز العرب كقوة سادسة. إنّ من أهم ما يميز به عالمنا المعاصر أنه لم يعد يحكمه تقسيم واحد سياسيا أو عقديا أو حضاريا، وإنما تحكمه تقسيمات عدة تتداخل خطوطها أحيانا. ولقد تغيرت صورة العالم بفعل الأحداث التي شهدناها عصرنا. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت الكتلتان الشرقية والغربية ضمن الحضارة الغربية الواحدة وتزعم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة هاتين الكتلتين. وتغيرت الصورة بفعل ثورة التحرير العالمية فبرزت مجموعة العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وبدا بوضوح انقسام العالم حضاريا إلى مستويين الدول المتقدمة ومستوى الدول النامية. وهو انقسام رسمت خطوطه الثورة العلمية. وتغيرت صورة العالم بفعل الانقلاب النووي - أحد آثار الثورة العلمية. فحدث انقسامات في كل من الكتلتين.

عبّرت الانقسامات عن نفسها في صورة فكرية. فبرزت الصين في المعسكر الشرقي. وبدت بوضوح أسيويتها. وبرزت فرنسا في المعسكر الغربي. وأعلنت فرنسا أوريبتها. وبدأت تبنى مع سواها أوربا الجديدة. وبرزت إلى جانب تلك نظرية ثورات العالم الثالث التي أعطت مثلاً لها الثورة العربية. فطرحت فكرة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وتحرير الشعوب والسلام القائم على العدل والتعايش الدولي من أجل الرخاء.

وجاءت حرب أكتوبر لتبرز قوة الأمة العربية كجزء من هذا العالم الثالث. وتظهر إمكانية نمو هذه القوة. فامتدت من جهة محاولات أعداء الأمة العربية لضرب الموقف العربي الواحد ومنع التقدم على طريق الوحدة العربية بغية تبديد هذه القوة. واتجهت أوربا الغربية للحوار العربي الأوربي للاستفادة من هذه القوة. وظهرت مسؤوليات العرب الخاصة تجاه العالم الثالث.

وأفسحت الحرب مجالاً في السياسة الدولية لطرح منطوق جديد. فمن خلال بروز قوة الأمة العربية برز منطوقها ومنطوق العالم الثالث في النظر إلى المشكلات المعاصرة. وأصبح لزاماً على القوة الدولية أن تتعامل مع هذا المنطوق. كما ظللت أزمة القيم جميع المشكلات الأخرى، وأثرت في محاولات حلها. وكان من نتائجها التي ظهرت في القرن العشرين الحروب المحدودة العديدة والحربان العالميتان، وشبح الفناء بالأسلحة النووية، والمجاعات والقحط والمغبة والمرض والجهل على الرغم من كل التقدم الذي حققه الإنسان، والاستغلال والتسلط والعنصرية والفوارق بين سكان الأرض.

وقد تجلت أزمة القيم هذه في سيطرة منطوق القوة في الحضارة الغربية الحديثة الذي فرضته بدورها على العالم أجمع بعد أن تسلطت عليه. وكانت نتيجة ذلك وبالأعلى على الغرب نفسه وعلى العالم في وقت واحد. وهكذا اقتترنت الكشوفات

الجغرافية والثورة الصناعية بالاستعمار ودويلاته ومن ثم بالتنافس الاستعماري. وأدت إلى نشوب عدد من الحروب التي تضاعفت ويلاتها بفعل التقدم حتى بلغت ذروتها في عالمنا المعاصر. ونجمت عن ذلك كله مشكلات كثيرة. وألحت هذه المشكلات على الغرب في القرن العشرين. فجَدَّت دولة في محاولة إيجاد حلول لها. وتابعت محاولات أوروبية سابقة بلورت فكرة التوازن الدولي وفكرة الحكومة العالمية وفكرة حل المشكلات بالطرق السلمية. تصدت هذه الأفكار للمشكلات العارضة ولم تلتفت في أغلب الأحيان للمشكلة الأصل. وهكذا جسدت هي نفسها أزمة القيم كما اقتصر على أوروبا ضمن حدود الجغرافيا والحضارة. فمفهوم التوازن الدولي اقتصر على التوازن بين الدول الأوروبية الكبرى. وبقي كذلك طوال القرن التاسع عشر الميلادي وحتى منتصف القرن العشرين حين فرض مؤتمر باندونج عام 1955 تغييرا فيه. فالحكومة العالمية هنا تشمل أوروبا القرن التاسع عشر ويضاف إليها الولايات المتحدة في القرن العشرين. وشغلها الأساسي هو الحفاظ على الأوضاع الراهنة التي تعبر عن مصالح الدول الكبرى والتفاهم على استغلال الآخرين تجنباً لنشوب حروب بين هذه الدول بسبب تنافسها، وإبطالها رجال مثل مترنيخ القيصر اسكندرولويد جورج وكليمنصو وويلسون. وعلى الرغم من فشل عصبة الأمم مع بداية الحرب العالمية الثانية فإنَّ المحاولة الجديدة التي ظهرت في أعقاب الحرب وهي تجربة الأمم المتحدة تأثرت إلى حد كبير بهذا المفهوم وإن كانت متغيرات العصر الذري قد فرضت عليه تغييرا محدودا. ولقد دفعت حرب أكتوبر محاولات حل أزمة القيم دفعة قوية إلى الأمام وهيأت مناخا صالحا لذلك. وكان التحول المهم قد حدث في الحضارة الغربية بعد أن عانى الإنسان الكثير في النصف الأول من القرن العشرين من جراء الحربين العالميتين. وجاءت ثورة الجزائر لتؤثر بقوة في الضمير الأوروبي. ثم تلتها ثورة

فيتنام لتهدد الضمير الأمريكي. أن حرب أكتوبر باعتبارها قمة التعبير عن النضال العربي قد زادت في هذا التحول. ونشير على الخصوص إلى المنطق العربي في شرح مفهوم السلام القائم على العدل. وقد أدى هذا التحرك إلى تنبه الغرب لأهمية المنطق الجديد واللغة الجديدة في السياسة الدولية. وسجل وزير الخارجية الأمريكي في معرض حديثه عن الصورة الجديدة للعالم من بعد حرب أكتوبر وانتصار الهند الصينية أنه أتضح لأمريكا بالنسبة للدول النامية أن طريقة تفكيرها تتمثل في أن يستمد العالم الإيحاء من اعتبارات فلسفية أكثر من اعتبارات اقتصادية.

لقد تبين من بعد حرب أكتوبر ومن بعد هزيمة أمريكا في الهند الصينية أن السياسة الخارجية الأمريكية تتوزع بين استلام المارد العملاق لخطر قوته، وبين استجابته للضغوط في داخله ومن حوله وقد اشتدت هذه الضغوط خلال حرب فيتنام وحرب أكتوبر. ومع أنه ظهرت أصوات أمريكية تدعو إلى عزلة الولايات المتحدة من جديد فقد وضحت عدم واقعية هذه الدعوة وبقيت الولايات المتحدة غارقة في الصراع العالمي بحكم مصالحها.

كذلك تراوحت السياسة الأمريكية بين أساليب التفاهم والتعاون الدولي وبين أساليب وكالة المخابرات الأمريكية ووزارة الدفاع "البنتاجون". ولقد ظهرت صور أفضل لأساليب التفاهم والتعاون العالمي مع دخول المرحلة الرابعة من مراحل التوازن، وفضحت أمام الرأي العام العالمي أساليب وكالة المخابرات للحد من تأثيرها ولكن ظاهرة المزوجة بين الأسلوبين قائمة.

وبالنسبة لقضية فلسطين وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام معضلة التوفيق بين مصالحها في منطقة الوطن العربي، وبين الاستراتيجية الأمريكية التي اتخذت من إسرائيل قاعدة في المنطقة وضغوط التحالف الصهيوني الأمريكي خصوصا

في السياسة الداخلية والعوامل التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل. إنها مشكلة مستعصية أن لم تنته أو تحل فإنها قد تؤدي إلى كارثة ليس فقط لإسرائيل ولكن للولايات المتحدة. واشتد إلحاح المعضلة من بعد الحرب. فبحثت الولايات المتحدة عن حل وسط تمنع به زوال نفوذها بين العرب وتدفع به عن نفسها تهمة التحيز الكلي لإسرائيل. ويقوم هذا الحل الوسط على التفاهم مع الاتحاد السوفيتي وأخذ بعض مصالح أوروبا الغربية بعين الاعتبار ويستهدف الوصول إلى تسوية سياسية بموجب قرارٍ مجلس الأمن 242، 338 تنتهي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. ولكن تبين أنّ الأسلوب الذي اتخذته الولايات المتحدة لتحقيق هذا الحل الوسط أثار خلافات كثيرة إذ أسقط من اعتباره خطورة المدى الزمني الذي تستغرقه سياسة "الخطوة بعد الخطوة" كما تبين أيضاً أنّ السياسة الخارجية الأمريكية تربط بين هذا الحل الوسط، وبين حل بقية مشكلاتها في المنطقة. وهي على العموم تحاول بلوغ هدفين متناقضين هما دعم إسرائيل وكسب ود العرب حفاظاً على مصالحها الاقتصادية.

وكان لحرب أكتوبر تأثير واضح في سياسات القوى العالمية الأخرى من الصراع العربي الإسرائيلي. وتطور موقف أوروبا الغربية بعد أن عانت الكثير خلال الحرب، وتطلعت لحل الصراع وفق قرارات الأمم المتحدة والى مباشرة الحوار العربي الأوربي.

بالنسبة للتوجيه العام لإسرائيل بعد الحرب ولوجهتها السياسية من الواضح أنه على الرغم من سقوط نظرية الأمن الإسرائيلية، فإن إسرائيل متجهة لمزيد من التشدد والتطرف. إنّ من طبيعة الاستعمار الاستيطاني عامة أن يغلب عليه التشدد والتطرف وأن يزداد في المراحل الأخيرة منه عامة كتعبير عن اندفاع ما

قبل النهاية. وهكذا فإنّ توجه إسرائيل السياسي من بعد الحرب هو في اتجاه العدوان.

إنّ الهدف الصهيوني قبل وبعد الحرب على حاله. واعتمدت السياسة الإسرائيلية لبلوغ هذا الهدف ولمواجهة الضغوط التي نجمت عن الحرب على أسلوب المساومة في محاولة للتكيف على المعطيات الجديدة، ولضرب القيم الجديدة التي يطرحها العرب والتحول بهم إلى مسارب جانبية. وهكذا كثر الحديث في الأوساط الإسرائيلية عن المناورة والمساومة واستغلال الأوراق والثغرات.

تزايد اهتمام إسرائيل من بعد الحرب ببناء قوتها العسكرية تلبية للنزوع نحو التشدد والتطرف. وأدى ذلك إلى مزيد من سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم وإلى السير لاستكمال تحويل التجمع الإسرائيلي لتجمع حرب وعدوان. وبرز على رأس المؤسسة العسكرية رابين وبيريز وآلون من بعد سقوط مائير وديان.

أصبح هم السياسة الخارجية الإسرائيلية مواجهة نتائج الحرب من آثار وعلى الخصوص محاولة الخروج من العزلة الدولية والوقوف في وجه أية تحولات في السياسة الأمريكية إزاء الصراع وإفشال الحوار العربي الأوربي وربط خيوط مع الاتحاد السوفيتي وتخريب العلاقة بين العرب وشعوب العالم الثالث والقفز على المقاطعة العربية بصلات مع الدول المجاورة التي تمثل عمق الوطن العربي وبالذات تركيا وإيران وأثيوبيا وبعض الدول الأفريقية.

اهتمت السياسة الإسرائيلية اهتماما خاصا بموضوع التهجير والنزوح اليهودي من بعد أن سببت الحرب أضعاف حركة التهجير وتقوية حركة النزوح. فقد أذنت حرب رمضان بالمعطيات الجديدة بوضع جديد للتهجير بين يهود العالم. وفرضت حرب رمضان عليهم نظرة جديدة إليه. ومن المتوقع أن يتناسب انخفاض أرقام التهجير وازدياد أرقام النزوح تناسبا طرديا مع استمرار التوتر وتصاعد المقاومة

ولعل أهم ما طرحته حرب رمضان على اليهود في هذا الموضوع هو السؤال

الجزري : ماذا بعد؟ وإلى متى؟

فرضت الحرب على السياسة الإسرائيلية موقفا جديدا من عرب فلسطين والثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من بعد أن سقط نهائيا على الصعيد الدولي موقفها القديم عن أفكار وجود شعب فلسطين. وبان تحجر السياسة الإسرائيلية عن تغيير موقفها والأمر الذي زاد في عزلتها الدولية ازدياد الاعتراف بمنظمة التحرير خصوصا من بعد اشتراكها الفعال في دورة الأمم المتحدة لعام 1974.

وغيرت الحرب من علاقة إسرائيل بالحركة الصهيونية ويهود العالم. ولم يعد من الضروري أن يكون كل يهودي صهيونيا. وانتهجت الحركة الصهيونية سياسة صهيونية يهود العالم. واعتمدت على أساليب مختلفة في الوصول إلى ذلك. وجاءت حرب أكتوبر فبرز في أعقابها سؤال كبير عن مستقبل الحركة الصهيونية في أوساط اليهودية العالمية. وواضح أنه يؤثر في ذلك عاملان رئيسيان :

1. أولهما أنّ المسألة اليهودية التي أُلحِت في القرن التاسع عشر الميلادي هي الآن في طريقها إلى الزوال بفعل عوامل محددة ظهرت في أوروبا التي كانت مسرح بروز تلك المسألة. وقد بلغت أوروبا الغربية وأمريكا مرحلة تتبع تطور الموقف من اليهود، وفيها يشعر البرجوازيون والغربيون عموما بالثقة التامة في أنفسهم وقدراتهم المنافسة من اليهود بل يحاولون وضع الإمكانيات اليهودية في خدمة اقتصادهم الوطني.

2. العامل الآخر هو فشل المثل الإسرائيلي كحل صهيوني للمسألة اليهودية. وقد تجسد هذا الفشل في عجز إسرائيل عن استيعاب يهود العام، وإحجام الغالبية منهم عن مغادرة أوطانهم والهجرة إلى إسرائيل.

ولعل من أهم ما كشفت الحرب عنه على صعيد السياسة الإسرائيلية هو التحجر الفكري الذي يطبع العقلية إلى تصوغ السياسة، ويصيبها بالعجز عن إمكانية التكيف الذاتي مع الحقائق المحيطة. وهذا يفسر ظاهرة التشدد وانتظار الضغط الدولي للتكيف مع الواقع. كذلك كشفت الحرب عن حقيقة المتناقضات التي تتحكم في التجمع الإسرائيلي.

وقد أظهرت الحرب قدرة العرب "على الفعل" وطبعت تحركهم السياسي بطابع "الفعل" بعد أن برزت الأمة العربية من خلال الموقف الواحد كقوة جديدة في العالم بحسب حسابها وتحددت عناصر هذه القوة المادية والمعنوية في الموقع الاستراتيجي للوطن العربي وثرواته الطبيعية عموما والإمكانات الحضرية للأمة العربية.

مكننا الحرب بما وفرتنا من نصر معنوي السياسة العربية من طرح حلها المتكامل لقضية فلسطين على الصعيد الدولي.

طرحنا الحرب من جديد قضية الوحدة العربية والعمل العربي الموحد. كما كشفت عن الصراع الاجتماعي الذي يجيش به الوطن العربي سواء على صعيد القطر الواحد أو على الصعيد القومي ككل وما زال الفكر السياسي العربي يعالج هذه القضايا.

شهدت الساحة العربية في أعقاب الحرب ظاهرة اختلاف أساليب العمل السياسي بين الدول العربية وعلى الخصوص بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما شهدت الساحة بسبب هذا الاختلاف انقساماً بين منطلق رافض ومنطلق قابل ومنطق فاعل مؤثر.

أحدثت الحرب تغييرات مهمة في السياسات الداخلية لبعض الأقطار العربية. وتفجر الصراع الاجتماعي في لبنان منذاً بتغييرات في الصيغ السياسية للحكم بعد أن كشفت الحرب عدم صلاحية الصيغ السياسية القديمة. مع ذلك كله، فإنّ حرب أكتوبر لم تنته الصراع العربي - الإسرائيلي وأن طوت صفحة مهمة فيه وفتحت صفحة جديدة. إنّ حرب أكتوبر هي بداية مرحلة جديدة في الوجود الصهيوني الاستعماري في الوطن العربي. إنّ الوجود الصهيوني الاستعماري في فلسطين العربية مر بأربع مراحل منذ بدايته حتى يوم السادس من أكتوبر وهذه المراحل هي مرحلة التسلسل (1882-1917) ومرحلة التغلغل (1917-1948) ومرحلة الغزو (1948-1967) ومرحلة التوسع (1967-1973). وكان لكل من هذه المراحل ظروفها التاريخية. وقد رسم مسار الغزوة الصهيونية خلالها خطأ بيانياً متصاعداً باستمرار، سواء بالنسبة لمساحة الأراضي التي احتلتها الصهيونية، أو بالنسبة لعدد اليهود الذين هجرتهم إلى هذه الأراضي. حتى جاء يوم السادس من أكتوبر وكانت حرب أكتوبر قد دفعت هذا الخط البياني المتصاعد إلى منطقة تحول اتجهت وجهة جديدة سواء بالنسبة للأراضي أو بالنسبة لعدد السكان.

كذلك فإنّ حرب أكتوبر هي بداية مرحلة جديدة في تاريخ الوطن العربي تتصل وترتبط بما يتبعها من مراحل. واستمرت اليقظة في تفتحها ودخلت مرحلة جديدة من بعد الحرب العالمية الأولى ثم من بعد نكبة فلسطين عام 1948. وعلى الرغم من وقوع نكسة 1967 فقد تابع النضال العربي العربية في تصاعد مستمر وحركته متصاعدة كما أنّ محصلة النضال العربي على مدى قرن محصلة إيجابية في مجملها على الرغم من حدوث نكسات فيه.

إنّ حرب رمضان وضعت تقدم العدو الصهيوني في حجمه الطبيعي. فمع حرصنا الشديد على عدم التقليل من شأنه إلا أنه لم يعد ممكنا بعد الحرب المبالغة.

بدأت الغزوة الصهيونية كجزء من النشاط الاستعماري الأوربي الذي بلغ ذروته آنذاك وتصاعدت حركتها في وقت كان الاستعمار فيه ينكمش لصالح موجة التحرير. وجاء دخول الغزوة الصهيونية مرحلة التوسع عام 1967 في وقت كان العالم فيه يشهد تحولا في العلاقات التي تحكم الدول من بعد أن أحدثت سياسة التعايش السلمي في كل من المعسكرين تغيرات مهمة. وكان عدوان 1967 ذروة التآمر على موجة التحرر العالمية، الأمر الذي فرض على الحركات التحررية أن تعيد النظر في حساباتها وتطور من أساليب مقاومتها للاستعمار. وهكذا تصاعدت ثورة فيتنام واستردت الثورة العربية أنفاسها واشتد الصراع بين الدول النامية المالكة لقسم كبير من المواد الأولية وبين الدول الغنية المستغلة لهذه المواد. وقادت التغيرات إلى صورة عالمية جديدة. وهكذا كانت حرب أكتوبر نقطة تحول، وبداية مرحلة جديدة، وهي من ثم إحدى المعارك الفاصلة في تاريخ النضال العربي.

التحليل السوسيولوجى لظاهرة الفساد

"دراسة فى المحددات الموضوعية للفساد فى المجتمع المصرى"

دكتورة

نجلء عبد الحميد راتب

قسم الاجتماع - كلية الآداب بينها

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بظاهرة الفساد على المستوى الدولي كنتيجة لارتفاع معدلات الفساد في العديد من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. وقد تجسد ذلك الاهتمام الدولي في عقد العديد من المؤتمرات وإصدار العديد من الوثائق والقوائم من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي فضلاً عن المنظمات غير الحكومية وأهمها منظمة الشفافية الدولية التي أسسها "بيتر إيجن" Peter Egen في عام 1993، وهي منظمة تهدف إلى مكافحة الفساد على مستوى العالم.

وتشير القوائم التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية Transparency International منذ عام 1995 وحتى الآن إلى وجود الفساد في كل مجتمعات العالم: الغنية والفقيرة، المتقدمة والنامية. غير أنه بشكل عام يمكن القول بأن البلدان الفقيرة أكثر فساداً من البلدان الغنية وإن كانت قوائم منظمة الشفافية قد أشارت إلى ارتفاع معدلات الفساد أيضاً داخل بعض دول البترول الغنية مثل السعودية وقطر والكويت، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في نمو ظاهرة الفساد داخل مجتمعات العالم

الثالث من خلال شبكة العلاقات الفاسدة التي تؤسسها هذه الشركات مع الموظفين المحليين من أجل عقد الصفقات الكبرى داخل تلك المجتمعات. ويظهر ذلك واضحاً في قطاعات البترول داخل بعض مجتمعات الخليج الغنية مما يتطلب إلقاء الضوء على دور التبعية للعالم الرأسمالي في تفشي ظاهرة الفساد داخل بلدان العالم الثالث: الفقيرة والغنية.

غير أنه بعيداً عن الدور الذي تلعبه التبعية للعالم الرأسمالي في تفشي ظاهرة الفساد داخل العالم الثالث، يمكن القول بأن الفساد ظاهرة تكاد تكون لصيقة بالفقر، وبالذات النامية. فقد أشار الكتاب الإحصائي الذي حرره "جوهان جراف" Johann Graf بجامعة "باسو" Passau في ألمانيا، بالتعاون مع جماعة من المتخصصين الدوليين، إلى أن الفساد يوجد بشكل ملحوظ في البلدان الفقيرة من العالم مثل: بنجلاديش، نيجيريا، هايتي، باراجواي، أنجولا، كينيا، إندونيسيا. بينما يظهر الفساد بمعدلات أقل كثيراً في الدول الغنية مثل: فنلندا، أيسلاند، الدنمارك، نيوزيلاند، سنغافورة، والسويد. كذلك تشير منظمة الشفافية الدولية في التقرير الذي أصدرته عام 2003 حول مستويات الفساد في 133 دولة، إلى أن سبع دول من أصل عشرة دول نامية قد حصلوا على أقل من خمسة درجات من عشرة، وهي درجة الشفافية الكاملة. بينما خمس دول من أصل عشرة دول نامية درجاتهم أقل من ثلاث درجات من عشرة. وأن تسع دول من أصل عشرة دول نامية يحتاجون بشكل ملح لدعم عملي لمكافحة الفساد. وفيما يتعلق بالمجتمع المصري، فقد قامت منظمة الشفافية بعمل عدة مسوح حول إدراك مستوى الفساد في دول العالم المختلفة، وصُنفت "مصر" في هذه المسوح ضمن الدول التي انتعشت فيها مؤسسة الفساد. وانطلاقاً من ذلك تحاول هذه الدراسة تحليل ظاهرة الفساد داخل المجتمع المصري من حيث طبيعتها أو خصائصها،

وأشكالها، والآثار المترتبة عليها، وكيفية انعكاس السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة خلال مرحلة زمنية معينة على حجم الفساد وخصائصه وأثاره أيضاً. إضافة إلى الدور الذي تلعبه التبعية للعالم الرأسمالي في نمو ظاهرة الفساد في مصر.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، كان لا بد أولاً من التطرق إلى مفهوم الفساد ومعانيه وتعريفاته داخل دوائر المعارف والقواميس المختلفة. ثم محاولة التعرف على أبرز الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير الفساد حيث تختلف طبيعة التناول النظري للظاهرة باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الإيديولوجية للباحثين. وفي هذا السياق نعرض **لاتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول** يضم تلك النظريات التي فسرت الفساد من خلال عوامل فردية مثل: النظرية الأخلاقية، والنظرية التعديلية أو التنقيحية، والنظرية الوظيفية، ونظرية التنمية والتحديث. أما **الاتجاه الثاني:** فيقع على الطرف المقابل حيث يقدم تفسيراً للفساد من خلال عوامل **بنائية** مثل: نظرية التبعية، والمادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة، ونظرية الفجوة التنظيمية.

بعد ذلك نعرض لمظاهر الفساد والآثار المترتبة عليه كما تقدمها الكتابات المهمة بالظاهرة والتي يؤكد بعضها على وجود آثار إيجابية للفساد.

وعلى الرغم من عدم منطقية وصعوبة قبول فكرة الآثار الإيجابية للفساد، وخاصة بعد كل ما أكدته تقارير الأمم المتحدة، والبنك الدولي من أن الفساد هو العائق الرئيسي – إن لم يكن الوحيد – أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، وأنه يؤدي

إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية وتهديد شرعية النظم السياسية. إلا أن تجارب بعض الدول التي تعاني مستويات عالية من الفساد ورغم ذلك لم يؤثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي بها، أو على شرعية نظامها السياسي، هذه التجارب كانت تستحق وقفة للتعرف على العوامل الموضوعية التي تكمن وراء ذلك والتي يمكن لها أن تحد من الآثار التدميرية للفساد، أو تحد من الظاهرة ذاتها، ومن ثم تناولت الدراسة بعض هذه التجارب من واقع الدراسات السابقة عنها.

وانطلاقاً من الاستعراض النظري لاتجاهات تفسير الفساد، واستناداً إلى ما خلصت إليه الدراسات السابقة، وأيضاً بناءً على التعريف الذي تبنته الدراسة للفساد باعتباره ظاهرة بنائية. طرحت الدراسة ثلاثة مقولات نظرية حاولت اختبارها في واقع المجتمع المصري لإثبات مدى صحة أو خطأ تلك المقولات، وللتعرف من خلالها على أبعاد ظاهرة الفساد داخل المجتمع المصري.

وتتطرق "المقولة الأولى" إلى دور التبعية للعالم الرأسمالي في نقشي ظاهرة الفساد داخل المجتمع المصري وذلك من خلال قناتين رئيسيتين، تتمثل القناة الأولى في الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في إفساد الموظفين المحليين من خلال الرشاوي المقدمة إليهم من رجال الأعمال الغربيين في إطار عقد الصفقات مع تلك الشركات. أما القناة الثانية التي تمارس من خلالها أوامر التبعية دورها، فتتمثل في الدور الذي تلعبه الرأسمالية المصرية التابعة من خلال العلاقات الوثيقة التي تؤسسها مع الرأسمالية العالمية من جانب ومع السلطة المحلية من جانب آخر.

ونحاول اختبار صحة هذه المقولة في ضوء الأحداث التي مر بها المجتمع المصري منذ ثورة 1952 وحتى الآن، لنتعرف على مستوى الفساد في الفترات التي كان المجتمع خلالها أكثر اندماجاً في النظام الرأسمالي العالمي، وهل بالفعل شهدت هذه الفترات مستوى أعلى من الفساد عن تلك الفترات التي كان المجتمع فيها أكثر استقلالاً واعتماداً على الذات؟

أما "المقولة الثانية" التي تطرحها الدراسة، فترى أن حجم الفساد وخصائصه والآثار المترتبة عليه، إنما تتوقف إلى حد كبير على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الحاكمة. ونحاول هنا أيضاً اختبار صحة هذه المقولة في الواقع المصري حيث تسعى الدراسة إلى الكشف عن مدى التباين في حجم الفساد وخصائصه وآثاره بين المرحلتين: الاشتراكية والليبرالية، مع اختلاف وتباين طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين المرحلتين.

وفيما يتعلق "بالمقولة الثالثة" والأخيرة من الدراسة، فإنها تدور حول مكافحة الفساد في المجتمع المصري، وترى الدراسة أن غياب عنصر الشفافية والمساءلة يمثلان عائقاً رئيسياً أمام محاربة الفساد في أي مجتمع، وخاصة وأنه من استعراضنا لتجارب بعض دول العالم مع الفساد، اتضح أهمية الشفافية والمساءلة في الحد من ظاهرة الفساد نفسها وليس فقط الحد من تداعياتها الخطيرة، حيث اشتركت غالبية الدول التي تقلل بها معدلات الفساد، في عنصر رئيسي هو عنصر المساءلة.

وأخيراً نحاول في خاتمة موجزة للبحث تحديد أهم استخلاصات الدراسة، والرؤية التي يمكن أن نخرج بها لظاهرة الفساد في المجتمع المصري.

أولاً: مفهوم الفساد وتعريفاته

تشير إنسيكلوبيديا علم الاجتماع إلى أنه "برغم أن كلنا يعرف ما هو الفساد، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه. فالثقافات المختلفة لديها مفاهيم مختلفة عن الفساد حيث يختلف مفهوم الفساد من ثقافة إلى أخرى: فما يعتبر سلوكاً فاسداً في الدنمارك مثلاً قد ينظر إليه باعتباره سلوكاً مقبولاً في إندونيسيا. وذلك الفهم يختلف أيضاً من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى: ف شراء منصب – على سبيل المثال – كان إجراءً معترفاً به في بريطانيا القرن الثامن عشر بل ويعتبر سلوكاً نموذجياً يجب أن يحتذى به، بينما أصبح هذا السلوك اليوم إنحرافاً لا يمكن التماس العذر فيه أو تبريره".⁽¹⁾

وقد صنف "هايدنهايمر" Arnold Heidenheimer (1978) الفساد إلى ثلاثة فئات:⁽²⁾

- **فساد "أبيض"** : ويشمل السلوكيات التي يرى "الأقلية" فقط من أفراد المجتمع أنها مستحقة للعقاب.
 - **فساد "رمادي"** : ويتضمن السلوكيات التي يرى "بعض" أفراد المجتمع ضرورة توقيع العقاب على مرتكبيها، بينما لا يرى آخرون ذلك.
 - **فساد "أسود"** : ويشمل السلوكيات التي يكون هناك "إجماع" من الأغلبية Majority Consensus على إدانتها وضرورة توقيع عقاب على مرتكبيها.
- ويرى "هايدنهايمر" أن مفهوم الفساد يتغير ويتطور مع تطور المجتمعات الإنسانية من مرحلة تاريخية إلى أخرى. فالسلوك الذي كان ينظر إليه في مرحلة

معينة باعتباره فساد "أبيض"، قد يصبح "رمادياً" وقد يتحول إلى فساد "أسود" في مراحل زمنية أخرى.

وفي تصنيف آخر تحدد إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية الفساد في ثلاثة أنماط: الفساد الفردي Individual، والفساد النظامي أو المؤسسي Institutional والفساد النسقي Systemic، وحيث يُعرف الفساد هنا باعتباره "صفقة Transaction تتم بين طرفين على الأقل حيث تؤدي إلى تحقيق نتيجة يصعب على أحدهما أن يحققها بمفرده".⁽³⁾

ويتضمن الفساد الفردي - كما تشير دائرة المعارف السابقة - تلك الأفعال الفردية ذات الطابع الانتهازي والإجرامي. أما الفساد النظامي أو المؤسسي، فإنه يتضمن تلك الأنشطة والسلوكيات التي تتجاهل الإجراءات والقواعد الرسمية داخل مؤسسة ما. في حين يحدث الفساد النسقي حيث تُستخدم المناصب العامة والسلطة الرسمية كوسيلة للإثراء والمكاسب الشخصية وذلك من خلال النسق السياسي. ويرتبط الفساد النسقي عادة ببلدان العالم الثالث، ويكون واضحاً ارتباطه الوثيق بأنساقها السياسية.⁽⁴⁾

من ذلك التصنيف الذي أوردته موسوعة التنظيمات السياسية، يمكن القول بأن الفساد الفردي يمثل هنا سلوكيات الانحراف الفردية أي الجريمة بمعناها الفردي المعتاد بينما يشير الفساد النظامي أو المؤسسي إلى الفساد الإداري أو البيروقراطي والذي يحدث بداخل المؤسسات البيروقراطية متجاهلاً لقواعدها الرسمية، أما الفساد النسقي فإنه يعبر عن نمط ثالث من الفساد وهو الفساد السياسي الذي يتم من خلال استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص ويلعب فيه النسق السياسي دوراً أساسياً، ومن ثم كان ارتباط هذا النوع من أنواع الفساد

ببلدان العالم الثالث التي يعاني معظمها من فساد واستبداد أنظمتها الحاكمة. وتعرض القواميس المختلفة معاني متعددة للفساد يصنفها "روبرت ويليام" Robert Williams في ثلاث معان أساسية ألا وهي: (5)

1 - **الفساد العضوي Organic Corruption**: ويشير إلى التلف الذي يصيب الأشياء فيفقدنا نفعها. ويرى "روبرت ويليام" أن هذا المعنى للفساد قليل النفع للبحث الاجتماعي والسياسي، وذلك لأن الفساد في معناه العضوي عادة ما يُستخدم لوصف حالة تدهور أو انحطاط الدول وأيضاً انحراف أو سوء سلوكيات السياسيين والأمراء، ومن ثم لا يساعدنا المعنى العضوي للفساد على تفسير طبيعة الفساد.

2 - **الفساد الأخلاقي Moral Corruption**: وتركز القواميس في هذا المعنى للفساد على مصطلحات أخلاقية مثل انهيار المبادئ الأخلاقية. ويُستخدم هذا المعنى للفساد في الحياة السياسية للإشارة إلى تدهور أخلاقيات الحكام أو المحكومين حيث يمثل الفساد السياسي - في هذه الحالة - تساؤلاً حول القيم الأخلاقية للحكام أو المحكومين، ويستخدم بالمعنى الأخلاقي لوصف حالة الانحراف الأخلاقي لهم. ومن ثم فإن المحللين الذين وقع اختيارهم على استخدام الفساد في معناه الأخلاقي - كما يرى ويليام - يكونوا أكثر اهتماماً بالإدانة عنها بالتفسير أي تفسير طبيعة الفساد.

3 - **الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة Official Corruption**: ويركز هذا المعنى للفساد على الانحراف عن القواعد والإجراءات الرسمية أكثر من تركيزه على الانحراف الأخلاقي أو العضوي. ويحدد هذا المعنى

الرشوة، والواسطة، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة، باعتبارها الأنماط الرئيسية للسلوكيات الفاسدة.

ويأخذ "ويليام" على هذا المعنى الأخير للفساد أنه لم يشر إلى نتائج أو آثار الفساد.⁽⁶⁾

ومن الملاحظ هنا أن "روبرت ويليام" يقرر مدى أهمية المعاني السابقة للفساد استناداً إلى الدور الذي يلعبه المعنى في تحليل ظاهرة الفساد سواءً من حيث فائدته في تفسير طبيعة الظاهرة أو رصد نتائجها وآثارها على المجتمع.

وإضافة إلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الفساد بنوعيه: السياسي والإداري نجده متضمناً تحت المعنى الثالث من المعاني التي استعرضها "ويليام" وهو الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة بينما لا نجد تمييزاً واضحاً للفساد الأخلاقي حيث يظهر بعض التداخل بينه وبين المعنى العضوي للفساد.

ويكاد يكون التعريف الأخير للفساد الذي أشار إليه "روبرت ويليام" وهو **فساد الوظيفة العامة** هو المعنى الذي تتفق حوله تقريباً التعريفات المختلفة العديدة للفساد في الأدبيات الاجتماعية والسياسية، حيث تتفق هذه التعريفات على النظر إلى الفساد باعتباره "إساءة استغلال الوظيفة العامة لأغراض خاصة، والترشح من الوظائف العامة، وسوء استغلال وتبديد المال العام".⁽⁷⁾

وتعرض إنسيكلوبيديا علم الاجتماع لتعريفات الفساد لدى بعض علماء الاجتماع والسياسة، وتدور حول نفس المعنى السابق. فنجد العالم السياسي الأمريكي "كاي" V.O.Key. يعرف الفساد بأنه: "إساءة استغلال السلطة لتحقيق مكسب شخصي أو جزئي". ويعرفه عالم سياسي آخر وهو "ناي" Joseph Nye

بأنه: "السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام (سواءً أكان بالانتخاب أو بالتعيين) للحصول على مكاسب فردية (شخصية أو عائلية أو قبلية)، وأنه يتضمن سلوكيات مثل الرشوة، والمحسوبية الخ". (8)

ويمكن القول بأن التعريفات المتعددة للفساد قد ركز كل منها على بعد أو آخر من أبعاد ظاهرة الفساد. ويوضح "موريس زيفتيل" Morris Szeftel ذلك حيث يصنف بعض هذه التعريفات تحت محور يطلق عليه " **محور المصلحة العامة**"، والتي تنظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة ضارة أو مدمرة للمصلحة العامة. وتعريفات أخرى يضعها تحت "**محور السوق**" حيث ترى تلك التعريفات أن الفساد يحدث حينما يتم تغيير معايير وقواعد ممارسة الوظيفة العامة من نموذج "السعر المحدد أو القيمة المحددة" إلى "نموذج السوق الحر". أما المجموعة الثالثة من التعريفات فيضعها "زيفتيل" تحت "**محور الوظيفة العامة**" حيث تؤكد تلك التعريفات على أن الفساد يعني "إساءة استغلال الوظيفة العامة من قبل أصحاب المناصب لتحقيق مكاسب خاصة". أما المحور الأخير الذي يرى "زيفتيل" أنه مازالت هناك دراسات توظفه برغم ما عليه من تحفظات وما وجه إليه من انتقادات فهو: "**محور الرأي العام**"، والذي يركز على نظرة الرأي العام أو قطاعات منه لسلوكيات وموظفي ومسئولي الحكومة. (9)

وفي صياغة أخرى، يصنف "سكوت" James C. Scott تعريفات الفساد وفق معايير أو محكات معينة، يرى أنه يمكن الاستناد إليها في تحديد مستويات السلوك التي يعد الانحراف عنها فساداً. ويرى "سكوت" أنه توجد ثلاث معايير أو محكات وردت في تعريفات الفساد لتحديد مستويات السلوك ألا وهي: (10)

2 - الرأي العام.

3 - القانون أو الوظيفة العامة.

غير أن كل معيار أو محك من هذه المحكات، وخاصة المصلحة العامة والرأي العام، يواجه صعوبات كبيرة على المستوى العملي أو الواقعي. فمن غير الواضح - على سبيل المثال - ما المقصود بالمصلحة العامة تحديداً؟ لذلك فإن استخدام مثل هذا المعيار يتطلب منا تعريفاً واضحاً لا لبس فيه، لمعنى المصلحة العامة لكي نصنف الأفعال أو السلوكيات المختلفة وفقاً لمدى اقترابها من تحقيق المصلحة العامة أو ابتعادها عنها.

ولكن المشكلة - كما يرى سكوت - تكمن في أن أي تعريف مقترح للمصلحة العامة أو لغيرها من المعايير أو المحكات السابقة، لن يلقي اتفاقاً عاماً حيث تظل الاختلافات الأيديولوجية حائلاً دون ذلك الاتفاق حول ماهية المصلحة العامة. فقد نجد على سبيل المثال أن ما يعتبر سلوكيات فاسدة في مجتمع ما قد لا يُنظر إليها على مثل هذا النحو في مجتمع آخر. بل قد يحدث ذلك أيضاً داخل المجتمع الواحد مع اختلاف المراحل الزمنية التي يمر بها هذا المجتمع. وعلى ذلك فقد تكون هناك سلوكيات أو أفعال نراها جميعاً أنها سلوكيات فاسدة بينما هي تحقق الصالح العام، وفي المقابل قد توجد سلوكيات معينة لا تبدو أمامنا أنها سلوكيات فاسدة بينما هي في الواقع تعمل ضد الصالح العام وتضر بالمصلحة العامة.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني وهو "الرأي العام"، والذي يركز على نظرة عامة الشعب لسلوكيات الفساد، فإن هذا المعيار يحدد الفعل الفاسد وفقاً لما يراه الرأي العام وتقييمه لهذا الفعل فيما إذا كان فاسداً أم لا. وهذا المعيار للحكم على

مستويات السلوك، تواجهه أيضاً صعوبات على المستوى العملي كما يرى سكوت Scott، وتتمثل هذه الصعوبات في مدى الاتفاق حول معنى الرأي العام؟ وماذا يشكل الرأي العام؟ إضافة إلى أنه من الصعوبة بمكان الاستناد إلى رأي الجماهير في حكوماتهم فيما إذا كانت فاسدة أم لا، وذلك لأنهم لن يعطوا إجابات صحيحة وموضوعية. لذا يرى سكوت Scott أنه يجب استبعاد كلا المدخلين: المصلحة العامة، والرأي العام عند دراسة الفساد. أما فيما يتعلق بالمدخل الثالث والخاص "بالقانون" والذي يركز على اعتبار الفعل الفاسد هو الفعل الذي ينتهك القانون، فإن "سكوت" Scott يرى أنه برغم ما لدى ذلك المدخل من نقاط ضعف إذا ما اعتمدنا عليه في تعريف الفساد، إلا أنه يبدو أكثر المداخل ملاءمة". ويعرف "سكوت" Scott الفساد وفقاً للمدخل القانوني بأنه: "السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة سواءً أكانت بالانتخاب أو بالتعيين. وذلك لتحقيق مكاسب خاصة (شخصية أو أسرية أو قرابية الخ)، أو لتحقيق ثروة أو مكانة معينة". (11)

ونضع هنا بعض التحفظ على آراء سكوت Scott والتوقف عند ما أثاره حول عدم موضوعية رأي الجماهير في مدى فساد حكوماتهم حيث نرى على العكس من ذلك، أن أكثر الآراء موضوعية فيما يتعلق بممارسات السلطة والحكام هو رأي الجماهير المحكومة.

ويمكن أن نجد هنا أيضاً اتفاقاً بين تصنيف "سكوت" للفساد وبين تصنيفات غيره من العلماء وإن اختلفت المسميات. فالفساد السياسي والإداري نجده حاضراً عند "سكوت" Scott تحت المدخل القانوني في تعريف الفساد، وهو ذاته "فساد الوظيفة العامة" لدى "روبرت ويليام" و "موريس زيفتيل"، وهو أيضاً الفساد المؤسسي، والنسقي، في إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية.

وبعني ذلك أن تعريفات الفساد رغم تعددها وتنوعها، وبرغم المشكلات العملية المحيطة بها، إلا أنها تتفق على أن الفساد هو انحراف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة أو السلطة وإساءة استغلالها لتحقيق مكاسب خاصة. وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نخلص من العرض السابق إلى مايلي:

(1) تتبنى معظم الأدبيات الاجتماعية والسياسية المهتمة بظاهرة الفساد تلك التعريفات المدرجة تحت مدخل " القانون أو الوظيفة العامة " والذي يركز على الانحراف عن القواعد والواجبات الرسمية أكثر من تركيزه على الانحراف الأخلاقي أو العضوي. فالفساد وفقاً لهذه التعريفات هو "السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة سواء أكانت بالتعيين، أو بالانتخاب، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة قد تكون شخصية أو أسرية أو حتى قرابية.

(2) يحدد اتجاه الوظيفة العامة مظاهر الفساد في بعض المظاهر الرئيسية كالرشوة، والواسطة، والمحسوبية، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة.

(3) تتحدد خصائص ظاهرة الفساد كما تشير إليها التعريفات السابقة فيما يلي:-
أ - الفساد ظاهرة دينامية تختلف من مجتمع لآخر، ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى، وتختلف أيضاً داخل المجتمع الواحد مع اختلاف المراحل الزمنية لهذا المجتمع. فما يعتبر سلوكاً فاسداً في مجتمع ما لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وما يعد فساداً خلال مرحلة زمنية معينة داخل مجتمع ما لا يُنظر إليه بنفس النظرة خلال مرحلة زمنية أخرى داخل نفس المجتمع، وهكذا.

ب- الفساد غالباً ما يكون له طابع مؤسسي أو نسقي حيث يتطلب وجود

طرفين أو أكثر بينما يُنظر إلى الانحراف الفردي باعتباره انحرافاً أخلاقياً قد يُطلق عليه انحراف أو جريمة أو مسمى آخر غير الفساد.

ج- تتضمن ظاهرة الفساد انهياراً للمبادئ الأخلاقية، وإضراراً بالمصلحة العامة، وتحقيق مكسب فردي.

(4) يمكن التمييز بين الفساد الإداري والفساد السياسي في أن النوع الأول وهو الفساد الإداري يمثل انتهاكاً للقواعد الرسمية وانحرافاً عن الإجراءات واللوائح التي تحكم الوظيفة العامة داخل مؤسسة ما، وهي غالباً ما تكون وظيفة عن طريق التعيين.

أما النوع الثاني وهو الفساد السياسي فإنه قد يستخدم القواعد الرسمية أو السلطة الرسمية ذاتها كوسيلة لتحقيق مكسب خاص، وقد تكون الوظيفة هنا عن طريق الانتخاب.

ثانياً: الاتجاهات النظرية المختلفة في تفسير الفساد

كما تتعدد تعريفات الفساد تتعدد المداخل أو الاتجاهات النظرية التي حاولت الاقتراب من تلك الظاهرة وتفسيرها. وتختلف طبيعة التناول النظري لظاهرة الفساد باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين حتى أننا نجد تحليلات قد تصل إلى حد التناقض في تناولها لهذه الظاهرة. فهناك على سبيل المثال اتجاهات تنظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة إيجابية بينما تنظر إليه اتجاهات أخرى كظاهرة سلبية يترتب عليها آثار خطيرة ومدمرة على المجتمعات. فعلى الطرف الأول، نجد "هنتنجتون" Huntington يعتبر الفساد بديلاً للعنف السياسي في ظروف معينة، ويراه "ناي" Nye مشجعاً للنمو والاستثمار، بينما على الطرف المقابل ترى غالبية الاتجاهات النظرية الأخرى أن الفساد معوقاً رئيسياً لعملية التنمية والتحديث، ومقوضاً لشرعية النظم الحاكمة.

كذلك ترى بعض الاتجاهات النظرية أن الفساد ظاهرة طبيعية ملازمة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها أي مجتمع من المجتمعات حيث يرى "ويرثيم" Wertheim وعلماء نظرية التنمية والتحديث أن ظهور الفساد يكون حتماً أثناء انتقال المجتمع من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى، وفي مقابل ذلك أيضاً تقف الاتجاهات النظرية الأخرى كنظرية التبعية وغيرها من النظريات ذات الطابع الراديكالي، على الطرف النقيض حيث تؤكد على حدوث الفساد في المجتمعات الإنسانية بفعل عوامل تاريخية وبنائية عديدة.

وإضافة إلى ما سبق، نجد نظريات تركز على البعد الدولي في دراسة الفساد مقابل نظريات تركز على البعد القومي أو المتغيرات الداخلية وتمنحها الأولوية على المتغيرات الدولية عند تفسير ظاهرة الفساد.

وفي سياق تلك الاختلافات النظرية، يذهب "روبرت ويليام" إلى أنه "لا يوجد اتفاق على اتجاه نظري واحد في دراسة الفساد وتفسيره، كما لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين الباحثين".⁽¹²⁾

وبرغم تعدد الاتجاهات النظرية وتباينها في تفسير الفساد، إلا أننا يمكن

أن نميز بداخلها بين اتجاهين رئيسيين:-

اتجاه يُرجع الفساد إلى عوامل فردية، والاتجاه الثاني يُرجع الفساد إلى

عوامل بنائية.

ويمكن تصنيف نظريات الفساد تحت أي من هذين الاتجاهين. ذلك أنه

برغم تباين تلك النظريات، إلا أن جميعها تشترك إما في تفسير الفساد من خلال

عوامل فردية قد تكون أخلاقية، وقد تتعلق باتخاذ بعض الإجراءات التي توفر

الفرص للفساد وتتيح المجال أمامه، وقد تكون سيكولوجية، إلى آخر ذلك من

عوامل تحتم ضرورة البحث عن بدائل لمواجهة ظاهرة الفساد في **السلوك الفردي**

وما يطرأ عليه من تغيرات. وعلى الطرف المقابل، تشترك نظريات أخرى في تفسير الفساد من خلال **عوامل بنائية**، وذلك برغم تباينها في عناصر عديدة أخرى. وسوف نتعرض تفصيلاً للاتجاهين من خلال الفقرات التالية:-
الاتجاه الأول:

ويشمل مجموعة النظريات التي فسرت الفساد من خلال **عوامل فردية**، ويمكن حصرها في أربعة اتجاهات أساسية:-

1 - **الاتجاه الأخلاقي** Moralists

2 - **الاتجاه التعديلي أو التنقيحي** Revisionists أو كما يطلق عليه البعض الاتجاه "التبريري" استناداً إلى أنه الاتجاه النظري الذي يحاول تبرير الفساد من خلال التركيز على آثاره الإيجابية.

3 - **الاتجاه الوظيفي** Functionalism

4 - **اتجاه التنمية والتحديث.**

1- **الاتجاه الأخلاقي:**

وترى هذه النظرية أن الضعف الإنساني يكون عادةً هو مصدر الفساد. فنُرجع الفساد إلى عوامل أخلاقية أكثر منها عوامل اقتصادية أو سياسية. فإذا ما تدهور المستوى الأخلاقي لأفراد أي مجتمع إنساني، ينتشر الفساد. ومن ثم تأتي مواجهة هذه الظاهرة من خلال الارتقاء بالقيم والمبادئ الأخلاقية".⁽¹³⁾

وينظر أصحاب المدرسة الأخلاقية للفساد باعتباره عائقاً أمام عملية

التنمية والتحديث، وأنه يُضعف من شرعية النظام الحاكم. فقد رأى "ميردال" -
على سبيل المثال - "أن تفشي الفساد يعوق التنمية والتطور، ويضعف من الوحدة القومية، ويقفل من الاحترام والولاء للحكومة، ويهدد أيضاً الاستقرار السياسي".⁽¹⁴⁾

وبعني ذلك أن الاتجاه الأخلاقي في تفسير الفساد ينظر إليه كظاهرة سلبية تترتب عليها آثاراً ضارة بالتنمية والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وهي النظرة التي يرفضها الاتجاه التنقيحي أو التبريري.

2- الاتجاه التنقيحي أو التبريري:

يرى الاتجاه التنقيحي الفساد كظاهرة إيجابية تترتب عليها آثار ونتائج إيجابية إلى حد كبير. فيرى "هنتينجتون" Huntington الفساد كبديل للعنف السياسي داخل المجتمع تحت ظروف معينة، حيث يعمل الفساد هنا كأداة للحفاظ على بقاء واستمرار النظام وجعله نظاماً مرغوباً فيه - أي يتمتع بالشرعية - من قبل أعضاء المجتمع بدلاً من ثورتهم عليه واستخدام العنف ضده. كذلك يرى "تيلمان" Tilman أن الفساد قد يعمل على حفظ التوازن بين الخدمات الحكومية المعروضة وهي خدمات محدودة، وبين الطلب المتزايد عليها. فالسوق السوداء في نظر "تيلمان" - على سبيل المثال - تقوم بذلك الدور، أي تعمل على حفظ التوازن بين العرض والطلب. وفي بحث له عن الفساد، رأى عالم آخر وهو "ناي" Nye أن الفساد قد يشجع النمو وخاصة عندما يكون أطرافه من كبار الموظفين لأنهم يكونون أكثر ميلاً لاستثمار مكاسبهم من الممارسات الفاسدة عن صغار الموظفين والذين يكونون أكثر ميلاً للاستهلاك.⁽¹⁵⁾

وهكذا يفند الاتجاه التنقيحي أو التبريري، القضية النظرية للمدرسة

الأخلاقية والتي ترى التأثير السلبي للفساد على عملية التنمية.

ويوجز "كليتجارد" Klitgaard الوظائف المفيدة التي تؤديها ظاهرة الفساد

للمجتمع فيما يلي.⁽¹⁶⁾

بالنسبة لرجل السياسة: يستخدم السياسيون الفساد كوسيلة لتحقيق التكامل السياسي، حيث يوفر الفساد فرصة الاقتراب بين الدولة والجماعات المهمشة، والذين يتم إدماجهم داخل النسق السياسي، مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار السياسي. وبالنسبة لرجل الإدارة: يزيد الفساد من فعالية وكفاءة البيروقراطية الإدارية لأنه يساعد على تجنب الإجراءات غير العملية والمستهلكة للوقت بلا طائل.

وبالنسبة لرجل الاقتصاد: يجلب الفساد حصص أكثر فعالية من السلع النادرة. وكما هو واضح، يبدو وكأن الغاية لدى أصحاب هذا الاتجاه، تبرر الوسيلة. فالمهم لديهم هو تحقيق الاستقرار السياسي، وتجنب الإجراءات الروتينية الطويلة حتى ولو كانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي إتاحة الفرصة أمام الفساد والمفسدين. ولكي يؤكدون صحة قضاياهم النظرية، أشار أصحاب الاتجاه التبريري إلى أمثلة من مجتمعات أوروبا الغربية، والولايات المتحدة حيث أشار "هنتينجتون" إلى أن الثروة التي تم اكتسابها بطرق غير مشروعة عن طريق ممارسات الفساد، استخدمت هناك في تمويل وتدعيم الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر. وفضلاً عما سبق، يرى الاتجاه التبريري أن تهديد الفساد لشرعية النظام الحاكم يتوقف على كل من: **نظرة المواطنين للفساد ودرجة تسامحهم معه** ، وأيضاً على **درجة الحساسية له بمعنى مدى معاناة المواطنين منه**. فكما ارتفعت درجة التسامح التي تظهرها ثقافة المجتمع تجاه الممارسات الفاسدة، وانخفضت درجة الحساسية له أي انخفض حجم معاناة المواطنين منه، كلما زادت الفرص أمام النظام ليحافظ على شرعيته والعكس صحيح. (17)

وبرغم أن الاتجاه التبريري أو التنقيحي كان مسيطراً بقوة على المناقشات الدائرة حول موضوع الفساد خلال عقد السبعينيات إلا أن انتقادات رئيسية وُجّهت له من بينها أن علماء ذلك الاتجاه حصروا أنفسهم في الحالات الفردية ولم يقدموا لنا تفسيراً عاماً. (18) فالافتراضات النظرية لهذا الاتجاه لم تحمل أي معنى يوضح أن استثمار الثروة غير المشروعة سوف يؤدي إلى نفس النتيجة – وهي النمو الاقتصادي – داخل المجتمعات النامية. وخاصة وأن تلك المجتمعات تشهد عوائق كثيرة أمام الاستثمار، إضافة إلى أن الاستثمار هناك يميل إلى أن يكون موجهاً في المضاربات أكثر منها في الصناعة ومشروعات التنمية. وأكثر من ذلك، يميل الفاسدين في تلك المجتمعات إلى تبديد الفوائض الاقتصادية ويتجه معظمهم إلى تحويل ثروته إلى مصارف أجنبية في حسابات سرية. (19)

غير أن ما يؤخذ على هذا النقد الموجه للاتجاه التبريري هو أنه اعتبر أن المشكلة في الرؤية النظرية التي قدمها ذلك الاتجاه، إنما تكمن في أن الفساد لن يستطيع ممارسة وظائفه الإيجابية داخل المجتمعات النامية للأسباب المذكورة آنفاً، الأمر الذي يعني قبول مبدأ الانحراف والفساد وتبرير وجوده وعدم الاعتراض عليه إلا لأسباب متعلقة بصعوبة تعميمه على كل المجتمعات الإنسانية نظراً لاختلاف ظروفها الاقتصادية – الاجتماعية، وهو منطوق يصعب قبوله كما يصعب تقبل الممارسات المنحرفة والفاصلة مهما كانت الفوائد الناجمة عنها. ومن غير المقبول أو المنطقي تبرير الفساد تحت زعم أنه يحقق وظائف مفيدة للمجتمع. ويلاحظ أن نفس ذلك التبرير تقريباً ساقه أيضاً بعض علماء الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

3- الاتجاه الوظيفي:-

برغم أنه يوجد العديد من التحليلات الوظيفية المتنوعة التي يركز بعضها على وحدات صغرى كالمجموعات، بينما يركز بعضها الآخر على تحليل وحدات كبرى كالمجتمع، إلا أن تلك التحليلات المتباينة تلتقي حول رؤية واحدة عند دراستها لنسق سياسي أو اجتماعي معين ألا وهي التركيز على ماهية الدور أو الوظيفة التي يؤديها نموذج معين من السلوك في حماية واستقرار النسق ككل أكثر من تركيزها على كيفية أو أسباب نشأة هذا السلوك.⁽²⁰⁾

وانطلاقاً من تلك الرؤية، ووفقاً لنظريتهم العامة عن نماذج السلوك الاجتماعي، ينظر الموظفون إلى الفساد باعتباره سلوكاً اجتماعياً قد يسهم في حماية الاستقرار السياسي والتكامل الاجتماعي داخل بعض المجتمعات. فهو كأى شكل آخر من النشاط، يقوم بأداء بعض الوظائف الأساسية.⁽²¹⁾ "فميرتون" – على سبيل المثال – يرى أن الفساد يمكن أن يكون ميكانيزم لتشجيع التغيير الاجتماعي وإشباع الحاجات غير المشبعة لجماعات معينة داخل المجتمع.⁽²²⁾

ويعني ذلك أن الفساد – من وجهة النظر الوظيفية – قد تترتب عليه نتائج أو آثار إيجابية في بعض الأحيان، وبتعبير الموظفين: يشكل الفساد أحياناً سلوكاً وظيفياً. Functional

وفي نفس السياق، يؤكد "دوركايم" على أهمية الجريمة بالنسبة للبناء الاجتماعي، وذلك في حالتها المعتادة. فالجريمة من وجهة نظره، سلوكاً متوقفاً داخل كل أنماط المجتمعات، لكنها تصبح ظاهرة مرضية حينما تزداد عن معدلاتها المعتادة. ويسجل "دوركايم" عدة وظائف اجتماعية تسهم بها الجريمة حينما تكون في معدلاتها المعتادة منها: أنها تساعد على تحقيق التطور الطبيعي للجوانب القانونية والأخلاقية، وذلك لأنها تمهد الطريق أمام هذا التطور بإحداث

نوعاً من المرونة في بناء النسق، كذلك قد تسهم الجريمة في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية. (23)

غير أن الوظيفيين قد نظروا أيضاً إلى الفساد باعتباره ظاهرة معوقة وظيفياً Dysfunctional داخل بعض البلدان، حيث قام بعض العلماء الوظيفيون بتحليل ظاهرة الفساد في بعض الدول كظاهرة معوقة وظيفياً. (24)

إلا أن الرؤية الوظيفية للفساد قد تعرضت للنقد لكلا النوعين من التحليلات الوظيفية سواءً تلك التي تحدثت عن الفساد كسلوك وظيفي تترتب عليه آثار إيجابية، وأيضاً لتلك التحليلات التي رأت الفساد في بعض البلدان كظاهرة معوقة وظيفياً.

فقد ذهب "روبرت ويليام" إلى أن تقرير الوظيفيين لفكرة أن نموذج معين من السلوك تترتب عليه نتائج وآثار إيجابية أو سلبية هي فكرة جيدة وجذابة، ولكنها لا تقدم تفسيراً للسلوك ذاته. فالفساد كسلوك اجتماعي أو سياسي – قد يسهم أو لا يسهم – في تحقيق التكامل والاستقرار السياسي، غير أن ذلك ليس هو المهم كما يرى "ويليام"، وإنما الأهم من ذلك هو تقديم تفسيرات عن كيفية نشأة مثل هذا السلوك، أو لماذا يأخذ شكله الذي هو عليه، كذلك فإن الإدعاء بوظيفية الفساد يتطلب براهين وأدلة إمبريقية. (25)

وإضافة إلى ما سبق، أضفت النظرية الوظيفية الطابع الأخلاقي على ظواهر الانحراف عموماً ومنها ظاهرة الفساد، فالانحراف عامة يدفع إليه عامل أخلاقي متمثل في خروج الشخص المنحرف عن المعايير والقيم المشتركة والسائدة داخل مجتمعه. (26) ويعني ذلك أن مواجهة ظاهرة كالفساد تتم عن طريق تعديل السلوك الفردي.

4- اتجاه التنمية والتحديث:

يرتبط هذا الاتجاه في كثير من تفسيراته للفساد بالاتجاه الوظيفي. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الفساد كظاهرة طبيعية ملازمة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها حتماً أي مجتمع إنساني ويتجاوزها. ذلك أن أعراض الفساد التي تظهر أحياناً ما هي إلا أعراض مرضية ضرورية تصاحب مراحل النمو التي يمر بها أي مجتمع إنساني. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمعات المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بهذه المرحلة الانتقالية ثم تجاوزتها وانتقلت إلى مرحلة أكثر شفافية. وأن بلدان العالم الثالث التي ينتشر فيها الفساد سوف تجتاز حتماً هذه المرحلة وتنتقل إلى مرحلة أكثر شفافية مثل المجتمعات المتقدمة، فمتلما كان التغيير السياسي لدولة ما يفسر بالنظر إلى مراحل التنمية التي تمر بها هذه الدولة أو تلك، فإن الفساد - في رأي علماء التنمية والتحديث - يُنظر إليه أيضاً كمرحلة وكظرف انتقالي.⁽²⁷⁾

ويرى "ويرثيم" Wertheim كذلك أن ظهور الفساد يكون حتماً خلال انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى. مثال ذلك، عند انتقال المجتمع من مرحلة الكنيسة إلى المرحلة القانونية الرشيدة (أو العقلانية)، وبعبارة أخرى الانتقال من مرحلة المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. فخلال هذه المرحلة الانتقالية، يؤدي تضارب وتصارع القيم والولاءات لدى أفراد المجتمع إلى عدم الاستقرار، وإلى اختلاط العام بالخاص. ويترتب على ذلك - في رأي ويرثيم - أنه يجب البحث عن حلول ظاهرة الفساد في السلوك الفردي وما يطرأ عليه من تغيرات.⁽²⁸⁾

وقد وُجّهت انتقادات عديدة لاتجاه التنمية والتحديث قللت من قيمته كنظرية قادرة على تفسير واقع مجتمعات العالم الثالث. ومن بين تلك الانتقادات:

رفض ذلك الاستقطاب النظري غير الواقعي لمجتمعات العالم إلى نموذج المجتمعات التقليدية في مقابل نموذج المجتمعات الحديثة بينما لا يشهد الواقع تلك النماذج بشكل خالص، فأكثر المجتمعات حداثة نستطيع أن نرى فيها بعض الخصائص التقليدية. ومن الانتقادات أيضاً التي وُجّهت إلى هذه النظرية افتراضها بأن خط التطور لا بد أن يقف عند نقطة التطور التي وصلت إليها أوروبا والولايات المتحدة متجاهلة بذلك اختلاف ظروف التنمية والتراث الحضاري في مجتمعات العالم الثالث عنه في مجتمعات أوروبا وأمريكا، مما يجعل هناك إمكانية أن تسير مجتمعات العالم الثالث في مسارات أخرى للتطور. كذلك أغفلت نظرية التحديث - عن عمد - الفترة الاستعمارية التي مرت بها مجتمعات العالم الثالث وما تخللها من محاولات نهب وسلب لمواردها أدت إلى فقرها وتخلفها وما ترتب على ذلك التخلف من مشكلات وظواهر سلبية عديدة من بينها الفساد، في ذات الوقت الذي لعب فيه الاستعمار دوراً إيجابياً في بلاده حيث أسهم - بما سلبه من موارد الدول المستعمرة - في تحقيق التنمية الغربية، ومن ثم فإنه بمنطق نظرية التنمية والتحديث، يحتاج العالم الثالث إلى عالم آخر ينهب موارده ليتمكن من تأسيس تنميته.⁽²⁹⁾، وتجاوز ظاهرة الفساد المنتشرة داخل مجتمعاته.

الاتجاه الثاني:-

ويتضمن مجموعة النظريات التي فسرت الفساد من خلال عوامل بنائية ،

ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات أساسية:-

1 - نظرية التبعية.

2 - المادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة.

3 - نظرية الفجوة التنظيمية.

1- نظرية التبعية:-

يرى علماء نظرية التبعية أن الأبنية الاقتصادية والسياسية للدول المتخلفة في أفريقيا يمكن تفسيرها من خلال موقعها داخل النظام الاقتصادي العالمي حيث تركز هذه النظرية تحليلاتها على التطور العالمي للرأسمالية وآثارها على دول العالم الثالث.

وتحدد نظرية التبعية رؤيتها للفساد من خلال وجهة نظرها في الجماعات الحاكمة داخل العالم الثالث والدول الأفريقية بصفة خاصة. فقد نظر علماء التبعية إلى حكام العالم الثالث باعتبارهم مجرد عملاء للقوى الأجنبية، وحارسين للمصالح الاقتصادية الأجنبية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار. فعلى الرغم من خروج المستعمر وتحقيق الاستقلال السياسي، ظل الاقتصاد تابعاً. وفي ظل ظروف التبعية، صعد إلى السلطة في العالم الثالث حكام عسكريين ومدنيين، وهم ليسوا حكاماً بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما هم مجرد صور وهمية لحكام، حيث يحكمون من الظاهر فقط بينما هم في حقيقة أمرهم أسرى للظروف التي تمر بها بلدانهم أكثر منهم أسياد يسيطرون على مصائرهم ومصائر شعوبهم. ومن ثم بقي الاستقلال السياسي مجرد شعار أكثر منه حقيقة واقعة، وسيبقى كذلك ما لم يتم القضاء على الرأسمالية العالمية.⁽³⁰⁾

ولم تشر نظرية التبعية إلى فساد الحكام فقط، وإنما قدمت تحليلاً لفساد واسع النطاق هو **فساد الطبقة الرأسمالية التابعة** في العالم الثالث والتي تُعرف بالبرجوازية الكومبرادورية. فالفساد يعد خاصية أو سمة مميزة لأنشطة هذه الطبقة التي تتعاون مع الشركات متعددة الجنسية، ومع الشرائح الأخرى من الرأسمالية العالمية، إضافة إلى تعاونها مع السلطة السياسية المحلية.⁽³¹⁾

ونخلص من ذلك إلى أن الفساد لدى نظرية التبعية هو ثمرة تلك العلاقات الوثيقة التي تؤسسها الرأسمالية الكومبرادورية – أي رأسمالية العالم الثالث – مع الرأسمالية العالمية من جانب ومع الحكام المحليين من جانب آخر.

ومن الواضح هنا أن نظرية التبعية لم تغفل المتغيرات الداخلية عند تفسيرها لظاهرة الفساد في العالم الثالث كما زعم علماء نظرية التحديث، وإنما هي فقط أعطت الأولوية للعوامل الخارجية فاعتبرت المتغيرات أو العوامل الخارجية بمثابة العامل المستقل بينما العوامل الداخلية بمثابة العامل التابع.

وتعتقد الباحثة أن التركيز على البعد الخارجي الدولي له أهميته عند دراسة ظاهرة الفساد. فالقوى الخارجية تحاول دوماً ضرب أية محاولة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي داخل أي من بلدان العالم الثالث، والذي يتبعه بالضرورة – لو تحقق – استقلالاً سياسياً حقيقياً أيضاً. ومن هنا تكتسب نظرية التبعية أهميتها – من وجهة نظر الباحثة – من اهتمامها بالتفاعل الجدلي بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية (أو المحلية) عند دراسة ظاهرة الفساد وغيره من الظواهر داخل مجتمعات العالم الثالث.

2- المادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة:

بينما انشغلت نظرية التبعية بالعلاقات الدولية غير المتكافئة، ركزت المادية التاريخية على طبيعة أساليب الإنتاج المسيطرة داخل الاقتصاديات الرأسمالية التابعة، وعلى التكوينات الاجتماعية المتولدة عنها. فعملية الإنتاج

بالنسبة للنظرية الماركسية هي المفتاح للتكوين الطبقي وعمليات الاستيلاء على الفوائض الاقتصادية.⁽³²⁾

ويأتي تفسير الاتجاه الراديكالي داخل علم الاجتماع لظاهرة الفساد في سياق تلك النظرة العامة. فذلك الاتجاه يقدم تفسيراً بنائياً دينامياً لظاهرة الفساد حيث ينظر لهذه الظاهرة باعتبارها نتاجاً لبناء اجتماعي اقتصادي معين خلال مرحلة تاريخية معينة. فالفساد لدى التيار الراديكالي بشكل عام، يرتبط بمجموعة من التناقضات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة.

وإذا كانت الماركسية قد ركزت على التناقضات ذات الطابع الاقتصادي مثل التناقض بين قوة المجتمع الإنتاجية وقدرته على الاستهلاك وهو التناقض الذي ينجم عنه علاقات اجتماعية متنافرة.⁽³³⁾، فإن الاتجاهات النقدية الحديثة قد ركزت على التناقضات الطبقيّة والسياسية والثقافية كمصدر للفساد وإن لم تذكره صراحة أو بشكل مباشر.

فقد أشار "جون ركس" - على سبيل المثال - وهو أحد ممثلي النظرية النقدية في إنجلترا، إلى أن التناقضات الداخلية تضع المجتمع على حافة أزمة تتجلى أهم مظاهرها في التفكك الأخلاقي. وتحدث أيضاً "جون ركس" عن العالم الثالث الذي أطلق عليه عالم المستعمرات، حيث تحدث عن نظمه الاقتصادية وأبنيته الاجتماعية المتصلة بتلك النظم والتي تختلف عن مثلتها في المجتمعات المتقدمة حيث لعب الاستعمار دوراً كبيراً في خلق مجتمعات لا متجانسة داخل العالم الثالث. ويذهب "ركس" إلى أنه إذا كانت مشكلات العالم الأول تتعلق بالأجور، ومشكلات العالم الثاني تتعلق بالحرية السياسية والفكرية، فإن أهم

مشكلات العالم الثالث هي المرض والفقير والعنف. وأنه برغم حصول العالم الثالث على استقلاله السياسي، إلا أن العالم الرأسمالي مازال يمارس عليه استغلاله من خلال المساعدات العسكرية والمالية، ومن خلال مساندة ودعم الطبقات الحاكمة هناك، ومن ثم فإن ثورة العالم الثالث لا يجب أن تتجه فقط نحو الدول الرأسمالية المتقدمة وإنما يجب أن تتجه بنفس القدر نحو استغلال وقهر القادة المحليين والطبقات الحاكمة.⁽³⁴⁾

وبلاحظ هنا اتفاق "جون ركس" مع علماء نظرية التبعية في التأكيد على دور كلاً من المتغيرات الخارجية: المتمثلة في الاستعمار التقليدي ثم استمراره في صورته الجديدة، وأيضاً دور المتغيرات الداخلية المتمثلة في القهر والاستغلال الذي تمارسه الطبقات الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث.

3- نظرية الفجوة التنظيمية:

قدم العالمين "Gaiden and Gaiden" ما يُسمى بنظرية "الفجوة التنظيمية"، حيث قدما مفهوم "الفساد النسقي" Systemic Corruption ويعارضان من خلاله الحديث عن "الفساد الفردي" الذي نظرت له بعض الاتجاهات.

فمن وجهة نظرهما، لا يجب إرجاع الفساد إلى خصائص فردية فقط، لأن النوع الأكثر انتشاراً منه يكون ذو خاصية نسقية. ويشير الفساد النسقي إلى:

النسق الذي تصبح فيه السلوكيات المنحرفة هي السلوكيات المسيطرة والمميزة لهذا النسق . أي تصبح السلوكيات المنحرفة هي في حد ذاتها القواعد السلوكية

الحاكمة لهذا النسق. ويؤكد Gaiden and Gaiden أنه ليس صحيحاً ما تذهب

إليه بعض الاتجاهات من أن الصراع القيمي بين أفراد المجتمع أو أن التناقض

بين قواعد السلوك أو المعايير الأخلاقية العامة وبين قيم أي من أفراد المجتمع -

أي القيم الفردية - هو الذي يؤدي إلى السلوكيات الفاسدة، ولكن الذي يؤدي إلى

الفساد هو تلك الفجوة بين قيم ومعايير المؤسسات المختلفة داخل المجتمع. بعبارة أخرى، أن صراع المعايير والقيم التي تنشرها المؤسسات أو التنظيمات المختلفة داخل المجتمع هو الذي يفسر نسق الفساد في هذا المجتمع. ولا بد من فهم تلك الصراعات في المعايير والقيم التنظيمية – والتي تسمى **بالفجوة التنظيمية** – وذلك إذا ما أريد الكشف عن سبب اختراق الفساد لبعض المجتمعات أكثر من غيرها. ويوضح الأخوين Caiden كيف يحدث ذلك التضارب أو الصراع حيث يذهبان إلى أنه يحدث حينما تفقد المعايير والقيم التنظيمية القديمة شرعيتها بينما لا تكون القيم والمعايير الجديدة قد تمت صياغتها التنظيمية. بعد . ومثال ذلك: حينما تتطور التنظيمات الاقتصادية بينما لم تتطور بعد قيم ومعايير التنظيمات أو المؤسسات السياسية والقانونية الضرورية للسيطرة الفعالة على التنظيمات أو المؤسسات الاقتصادية. ذلك التناقض أو الصراع يُشار إليه بمصطلح "الفجوة التنظيمية الأفقية" Horizontal Institutional Gap وتلك الفجوة التنظيمية إذا لم يتم القضاء عليها وبشكل سريع، سوف يزداد الفساد. وأخيراً يؤكد الأخوين Caiden أن الفساد النسقي يستتبعه بالضرورة فساد فردي.⁽³⁵⁾

ثالثاً: المظاهر الرئيسية للفساد والآثار المترتبة عليه

على الرغم من أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة تشهدها كافة بلدان العالم – المتقدم والنامي – إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذه البلدان لا تحوي نفس المعدلات من الفساد، وحتى بلدان العالم الثالث تختلف فيها بينها أيضاً في درجة انتشار الفساد وفي مظاهره أو أشكاله الرئيسية، وأيضاً في الآثار المترتبة عليه.

ونتناول في الفقرات التالية المظاهر الرئيسية للفساد، وأهم الآثار التي يمكن أن تترتب عليه كما تعرض لها الكتابات المهتمة بالفساد، والتي يشير بعضها إلى ثمة آثار إيجابية لهذه الظاهرة.

1- مظاهر الفساد:-

يحدد "روبرت ويليام" مظاهر الفساد من خلال دراسته عن الفساد السياسي في أفريقيا، في ثلاث مظاهر أساسية:⁽³⁶⁾

المظهر الأول الذي يرى "ويليام" أنه أكثر أشكال أو مظاهر الفساد انتشاراً في المجتمعات الأفريقية وأكثرها أهمية هي **الرشوة الصغيرة**. وتشمل موظفي الحكومة ذوى المراكز الصغيرة أي صغار الموظفين الذين يكونون على اتصال منتظم بالجمهور. وإذا كان معظم الفساد في أفريقيا يأخذ شكل الرشوة الصغيرة، فإن ذلك المظهر من مظاهر الفساد يكاد يكون أحد مظاهر الحياة اليومية في أفريقيا على حد تعبير "روبرت ويليام". وعلى الرغم من أن الرأي العام في هذه المجتمعات لا يقره، إلا أنه يشكل جزءاً من التوقعات الشعبية عن السلوك البيروقراطي. فقد أصبحت الرشوة الصغيرة بالنسبة للغالبية من الشعوب الأفريقية، ظاهرة عادية أو أمر معتاد في تعاملاتهم اليومية مع البيروقراطية.

أما المظهر الثاني من مظاهر الفساد، والأكثر انتشاراً أيضاً في أفريقيا بعد الرشوة الصغيرة، فيتمثل في **الواسطة Nepotism** ويرجع انتشار ذلك المظهر من مظاهر الفساد إلى ما تتمتع به المجتمعات الأفريقية من روابط عائلية قوية. فالموظف العام تقع عليه ضغوط مكثفة تدفعه إلى ذلك السلوك حيث تتطلب روابط الدم وصلات القرابة وعلاقات الجيرة والصدقة مثل هذا السلوك – أي الوساطة – بل وتشجعه. ومن ثم فإن إحساس الموظف بالالتزام تجاه جماعته

التي ينتمي إليها كالأُسرة أو جماعات القرابة والأصدقاء وما إلى ذلك، يدفعه إلى منح تفضيلاته النسبية لعميل دون آخر، وتمييز عميل على آخر في العمل. أما المظهر الثالث للفساد - كما يحدده ويليام - فيتمثل في **المحسوبية** Patronage، بمعنى التعيين في الوظائف على أساس معيار غير معيار الكفاءة. فلا يكون التخصص أو الكفاءة الفنية أو المهنية هي الاعتبارات الأكثر أهمية في تقييم المتقدمين للوظائف لدى رب العمل.

وإضافة إلى المظاهر التي حددها "ويليام"، يمكن القول بأن هناك مظاهر أخرى للفساد داخل المجتمع المصري لا تقل أهمية - بل تزيد - عن تلك المظاهر مثل: **تبيد المال العام، وعقد الصفقات المشبوهة** بما يترتب عليها من استيراد سلع فاسدة ومنتهية الصلاحية، وأيضاً **الهروب بأموال البنوك**، وغيرها كثير من مظاهر الفساد التي انتشرت خلال العقود الأخيرة في مصر، وكلها جرائم يرتكبها كبار الموظفين وليس صغارهم، فضلاً عن بعض كبار المسؤولين والساسة، ممن يستغلون وظائفهم ونفوذهم في تحقيق مكاسب خاصة.

2- الآثار المترتبة على الفساد:-

تتفق الكتابات المهمة بدراسة الفساد على أن الآثار المترتبة على الفساد ونتائجه تفوق بكثير ذلك الاهتمام الذي نالته تلك الظاهرة من قبل الاقتصاديين وعلماء السياسة أو علماء الاجتماع.⁽³⁷⁾

وإذا كان من تناولوا ظاهرة الفساد قد اختلفوا في تعريفها وفي المداخل النظرية التي درسوها من خلالها، فإنهم قد اختلفوا أيضاً في تحديد الآثار المترتبة عليها من حيث كونها آثار سلبية أو إيجابية. فقد رأت بعض المدارس الفكرية أن الفساد يمكن أن يحقق أهداف مفيدة للمجتمع، بينما رأى آخرون أنه آفة اجتماعية تمثل دائماً خرقاً للثقة العامة في النظام، ومن ثم لا ينبغي التسامح معه أبداً.

وترى فئة ثالثة أن الفساد ينبغي النظر إليه وتحليله في سياقه الاجتماعي والذي بناءً عليه تتحدد آثاره إن كانت إيجابية أو سلبية.

أ- الآثار السلبية للفساد:-

يتترك الفساد آثاراً سلبية خطيرة على عملية التنمية وعلى شرعية النظام الحاكم، كما يؤدي إلى زيادة حدة الصراعات الاجتماعية وخاصة الطبقة. وتتفق كتابات عديدة على أن الفساد قد يتسبب في تفويض شرعية النظام الحاكم أو اهتزازها، حيث يؤدي إلى إضعاف ثقة المواطنين في حكامهم وفي ممثليهم من النواب الذين انتخبوهم لكي ينوبوا عنهم.⁽³⁸⁾

ويؤثر الفساد أيضاً على الاستقرار السياسي للمجتمعات، فالمجتمع الذي ينتشر بداخله الفساد لا يكون مجتمعاً متجانساً يتسم بالولاء الواحد والانتماء المشترك، وإنما يكون مجتمعاً منقسماً إلى عدد من الجماعات غير المتجانسة ذات الولاءات المتضاربة، بما يعني وجود أزمة تكامل سياسي وما يتبعها من صراعات اجتماعية حيث تصبح كل جماعة أشبه بالكيان المنعزل عن غيره، ولكل جماعة معاييرها الخاصة، ويترتب على كل ذلك تهديد الاستقرار السياسي، وظهور مؤشرات العنف السياسي.⁽³⁹⁾

وكمحصلة لتأثير الفساد على كل من شرعية النظام الحاكم وعلى الاستقرار السياسي للمجتمع، يأتي تأثيره السلبي على عملية التنمية. فحينما تهتز شرعية النظام ويهتز الاستقرار السياسي للمجتمع، ويتهدد التكامل السياسي داخل المجتمع، وتظهر مؤشرات العنف والصراعات الاجتماعية، من شأن كل ذلك أن يعمل كمعوقات لعملية التنمية.⁽⁴⁰⁾

ويعمل الفساد أيضاً كمعوق لعملية التنمية - حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ويؤثر على الدخل القومي - حينما تحاول بعض

الأنظمة الحاكمة الفاسدة تشويه السياسات الاقتصادية من أجل تمرير حصص كبيرة من موارد بلدانهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم على حساب بقية أفراد الشعب. أي تصبح السياسة الاقتصادية هنا بمثابة الأداة التي يعيد عن طريقها الحكام الفاسدين، توزيع الدخل القومي لصالحهم. في هذه الحالات يؤثر الفساد على الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. ومن أمثلة تلك الحالات: حالة زائير تحت حكم "موبوتو" والفلبين تحت حكم "ماركوس" حتى عام 1985، ونيكاراجوا تحت حكم "سوموزا" في الستينيات والسبعينيات.⁽⁴¹⁾ وعلى النقيض من وجهة النظر التي تؤكد على الآثار السلبية للفساد، نعرض في الفقرات التالية لوجهة النظر التي تؤكد على الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة وإن كان من غير المقبول تبرير الفساد حتى لو كان أقل ضرراً من بدائل اجتماعية أخرى كالعنف مثلاً، الذي يراه أصحاب الرأي القائل بالآثار الإيجابية للفساد، كبديل أكثر ضرراً وخطورة على المجتمع من الفساد.

ب- الآثار الإيجابية للفساد:

يصف "ميشيل كلارك" Michael Clarke هؤلاء الذين ركزوا على الآثار الإيجابية لظاهرة الفساد بأنهم "أصحاب المذهب الواقعي" أو "منهج السياسة الواقعية" Real Politic. فمعظم المناقشات النقدية التي دارت حول آثار الفساد - كما يذهب "كلارك" - قد تمت من قبل علماء سياسة أمريكيين. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع فيما بينهم، إلا أنهم تبنا ما يمكن أن يسمى بمنهج السياسة الواقعية في تناولهم لظاهرة الفساد، حيث أنهم لم يركزوا فقط على إدانتها. ويرى "كلارك" أن تناول هؤلاء العلماء لظاهرة الفساد هو تناول واعٍ لأنه تجنب النزعة الأخلاقية أو الحكم القيمي عند تفسير الآثار المترتبة على الفساد، مما أضفى نوعاً من التوازن على مناقشاتهم حيث أظهرت هذه المناقشات فوائد الفساد كما

أظهرت أضراره. وهو ما يتفق مع الواقع - في رأي "كلارك" - حيث شكل الفساد بالفعل في بعض المجتمعات أو في مراحل معينة من تاريخها آفة اجتماعية ولكنه كان أقل ضرراً من بدائل أخرى.⁽⁴²⁾

وفي هذا السياق، يرى "سكوت" James C. Scott أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي في حالات معينة فقط وليس في كل الحالات. ويعطي "سكوت" أمثلة من التاريخ حيث لعب الفساد دور العامل المساعد للنمو الاقتصادي في كل من تايلاند وإنجلترا خلال القرن السابع عشر، بينما كان الفساد معوقاً للنمو الاقتصادي في كل من إندونيسيا وهايتي.⁽⁴³⁾

ويضع "سكوت" Scott بعض الافتراضات التي يمكن أن تفسر لنا طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، وتفسر أسباب ذلك التباين بين مجتمعات يساعد فيها الفساد على تحقيق النمو الاقتصادي، ومجتمعات أخرى يعوق فيها ذلك النمو.

وفي سياق ذلك، يرى "سكوت" أن الفساد تزيد خطورته في إعاقة النمو الاقتصادي في الحالات التالية:-⁽⁴⁴⁾

- 1 - عندما يكون الحاكم غير مبالٍ، أو معادٍ للنمو الاقتصادي لمجتمعه.
- 2 - عندما تفتقر الحكومة إلى المهارات أو الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.
- 3 - عندما يرتبط الفاسدين بعلاقات وثيقة مع كل من البيروقراطيين، والسياسيين أيضاً.

أما عن كيفية إسهام الفساد في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فإن ذلك يتم من خلال قيام مرتكبي وقائع الفساد باستثمار مكاسبهم من عمليات الفساد

التي يقومون بها في مشروعات تفيد مجتمعاتهم وتدفع عملية التنمية بها. فالفساد هنا يسهم في تحقيق الكفاية ونسبة من التراكم ومن ثم يحقق نسبة نمو. (45)

لكن وعلى الرغم من اتجاه بعض الباحثين إلى الحديث عن الآثار الإيجابية للفساد، فإنه من الصعب قبول هذا الرأي وخاصة في مجتمعاتنا التي تنتمي إلى العالم الثالث. ومن ثم فإن الاتجاه الأكثر واقعية هو الذي يؤكد على الآثار السلبية والخطيرة لظاهرة الفساد وأهمها تفويض شرعية النظام الحاكم، وافتقاده للمصداقية وثقة المحكومين، وزيادة حدة الصراعات الطبقية، فضلاً عن إعاقته لعملية التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل القومي.

رابعاً : استخلاصات أساسية

يمكن أن نخلص من العرض السابق إلى ما يلي:-

- (1) تركز دوائر المعارف المختلفة على التمييز بين أنواع أو أنماط الفساد حيث تصنف بعض هذه الدوائر سلوكيات الفساد استناداً لمدى استحقاقها للعقاب من وجهة نظر أفراد المجتمع (فساد أبيض أو رمادي أو أسود)، وتصنف دوائر معرفية أخرى الفساد استناداً إلى طبيعة السلوك الفاسد ذاته (ما بين فساد فردي أو مؤسسي أو نسقي)، بينما تصنف دوائر معرفية ثالثة الفساد استناداً إلى طبيعة الانحراف عن الحالة السوية (ما بين فساد عضوي، أو أخلاقي أو قانوني). ويعد ذلك التصنيف الثالث وبالتحديد "الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة" - والذي يعني الانحراف عن القواعد والإجراءات الرسمية للوظيفة العامة - هو المعنى الذي تتفق حوله تقريباً التعريفات المختلفة للفساد لدى المحللين الاجتماعيين والسياسيين، وحيث يُعرف الفساد بأنه "إساءة استغلال الوظيفة العامة - سواءً أكانت بالتعيين أو بالانتخاب - لأغراض خاصة". ويحدد اتجاه الوظيفة العامة

في تعريف الفساد، أهم مظاهره في: الرشوة، والواسطة، والمحسوبية، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة.

(2) مثلما تتعدد التعريفات اللغوية للفساد، تتعدد أيضاً المداخل النظرية في تفسير ظاهرة الفساد. ففي حين يرجعها البعض إلى عوامل فردية، يرجعها آخرون إلى عوامل اجتماعية تتمثل في طبيعة الظروف البنائية المحيطة بالظاهرة. وفي حين يرى بعض المحللين أنها ظاهرة إيجابية ومرغوب فيها في بعض الأحيان كبديل للعنف السياسي وكأداة للحفاظ على الاستقرار السياسي وشرعية النظام الحاكم، وأيضاً كدافع لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخاصة إذا ما سادت بين المواطنين ثقافة التسامح تجاه الممارسات الفاسدة وانخفضت درجة معاناتهم منها، يرى آخرون أنه ظاهرة سلبية تلعب دوراً معوقاً لعملية التنمية الاقتصادية، وتهدد شرعية النظم الحاكمة والاستقرار السياسي. كذلك تركز بعض المداخل النظرية على البعد الدولي لظاهرة الفساد وعلى دور المتغيرات الخارجية بينما تركز أخرى على البعد القومي والمتغيرات الداخلية وتمنحها الأولوية على المتغيرات الدولية عند تفسير ظاهرة الفساد.

(3) تربط نظرية التبعية استمرار ظاهرة الفساد داخل مجتمعات العالم الثالث وصعوبة القضاء عليها ببقاء الرأسمالية العالمية والنظم الحاكمة العميلة لها والحارسة لمصالحها في العالم الثالث، فضلاً عن تلك العلاقات الوثيقة التي تؤسسها طبقة البرجوازية التابعة في هذه المجتمعات مع الرأسمالية العالمية من خلال الشركات متعددة الجنسية من جانب، ومع الحكام المحليين من جانب آخر، وهي علاقات يعد الفساد أهم ثمارها.

(4) في حين تركز نظرية التبعية على العوامل الخارجية لظاهرة الفساد وتمنحها الأولوية على العوامل الداخلية في العالم الثالث، تنظر المادية التاريخية إليها

باعتبارها نتاجاً لمجموعة من التناقضات الاقتصادية – الاجتماعية الداخلية والتي يشهدها المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة.

(5) أخيراً تتبنى هذه الدراسة اتجاه الوظيفة العامة في تعريف الفساد، كما يتحدد الموقف النظري لها في النظر إلى الفساد كظاهرة بنائية تتفاعل في إطارها عوامل داخلية وعوامل خارجية. ويترتب عليها آثار ونتائج سلبية ضارة بكل قطاعات ومجالات المجتمع. ويمكن النظر أيضاً إلى الفساد باعتباره أحد أشكال الاستغلال الطبقي، وتتكاتف في إحداثه مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

خامساً: تجارب بعض دول العالم مع ظاهرة الفساد من واقع الدراسات السابقة

تقرر الأمم المتحدة في برنامجها العالمي ضد الفساد أنه يؤدي إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية، وإعاقة التنمية الاقتصادية، كما يسهم في عدم استقرار الحكومات حيث يتضمن الفساد تزويراً للعمليات الانتخابية وانحرافاً عن القواعد القانونية أو إساءة استخدام القانون. أما التنمية الاقتصادية فإنها تتوقف أيضاً نظراً لما يسببه الفساد من إعاقة الاستثمار الأجنبي والمشروعات الصغيرة داخل الدولة والتي غالباً ما تجد صعوبة بالغة في تحمل التكاليف المطلوبة منها في ظل وجود الفساد".⁽⁴⁶⁾

كذلك عرف "البنك الدولي" الفساد باعتباره العائق الأكبر بل ويكاد يكون الوحيد أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعمل على تقويض عملية التنمية من خلال ما يتضمنه من انحرافٍ عن أحكام القانون وإضعاف الأساس التنظيمي الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي⁽⁴⁷⁾

كذلك أشارت آراء واتجاهات نظرية عديدة من خلال الاستعراض النظري السابق حول ظاهرة الفساد، إلى حجم وعمق الآثار السلبية التي يتركها الفساد على طبيعة أداء الدولة والأفراد، وعلى شرعية النظم الحاكمة، وعلى التطور السياسي، وأيضاً على عملية التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي بشكل عام.

فضلاً عن ذلك تؤكد بعض الكتابات على أنه برغم وجود الفساد داخل الديمقراطيات الغربية المتقدمة وبلدان أوروبا الشرقية كما هو الحال في بلدان العالم الثالث، إلا أن دراسة الفساد في مجتمعات العالم الثالث تحتل أهمية خاصة نظراً لوجوده بشكل أكثر انتشاراً عن البلدان المتقدمة من ناحية، ونظراً لآثاره الخطيرة على التطور السياسي والاقتصادي من ناحية أخرى. غير أنه برغم كل هذه التأكيدات السابقة حول الآثار المدمرة للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى التطور السياسي وشرعية النظم الحاكمة، إلا أن الرجوع إلى تجارب بعض الدول التي تعاني مستويات عالية من الفساد – ومن خلال الدراسات التي أجريت عنها – سوف يؤكد لنا أنه برغم ارتفاع مستوى الفساد في هذه الدول إلا أنه لم يؤثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي ولم يؤثر أيضاً على شرعية النظم الحاكمة بها. وفي الفقرات التالية نحاول التعرف على الظروف الموضوعية التي تحد من الآثار التدميرية لظاهرة الفساد.

(1) الآثار المترتبة على تفشي الفساد في بعض دول العالم:

في سياق مناقشة الآثار المترتبة على تفشي الفساد، يشير "ناي" Nye إلى نيكاراجوا التي استثمر فيها الفاسدون رؤوس أموالهم التي جمعوها من عمليات غير مشروعة، في مشروعات اقتصادية داخلية، الأمر الذي نتج عنه تحقيق نمواً اقتصادياً ملحوظاً، وترتب عليه أيضاً استقراراً سياسياً.⁽⁴⁸⁾

مثال آخر من الصين التي تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى ارتفاع مستوى الفساد فيها، والذي تعكسه درجات الشفافية الحاصلة عليها بداخل هذه القوائم منذ عام 1996 وحتى عام 2005، وقد تراوحت ما بين 2.4 إلى 3,4 درجة من عشرة، علماً بأن الرقم عشرة يشير إلى أعلى درجات الشفافية والرقم صفر يشير إلى أعلى معدلات الفساد. وتحتل الصين الدولة رقم 52 في العالم في قائمة 1998، ثم تراجعت إلى الرقم 57 في قائمة 2001، ورقم 59 في قائمة 2002، ووصل ترتيبها بين دول العالم في قائمة 2005 إلى رقم 78.⁽⁴⁹⁾

لكن على الرغم من ارتفاع معدلات الفساد في الصين والذي تؤكد دراسة سابقة أنه "قد أصبح ظاهرة هيكلية اخترقت نسيج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" إلا أن نفس الدراسة تؤكد أيضاً على أن الصين قد حققت في ظل هذا المناخ أعلى معدلات للنمو الاقتصادي في تاريخ الصين الحديثة، ولم يشكل الفساد هناك عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية ولا تهديداً لشرعية النظام السياسي.⁽⁵⁰⁾ فعلى الصعيد الاقتصادي، حققت "الصين" إنجازات متميزة في القطاع الزراعي حيث أعلنت عام 1996 عن تحقيقها الاكتفاء الذاتي من الحبوب، فضلاً عن ارتفاع دخول الفلاحين بنسبة (10%) . كما حققت أيضاً المشروعات الصناعية المملوكة للدولة تقدماً ملحوظاً في إنتاجها وأرباحها. إضافة إلى أن الفساد لم يشكل تهديداً لشرعية النظام الحاكم هناك حيث يوجد جسراً قوياً من الثقة بين المواطن الصيني وحكامه، ولا تزال الحكومة تتمتع بمصداقية عالية لدى المواطن.⁽⁵¹⁾ غير أنه على الطرف المقابل نجد أمثلة لدول أخرى مثل نيجيريا وإندونيسيا وروسيا، تعاني من الآثار المدمرة للفساد المتفشي فيها، على عملية التنمية الاقتصادية وأيضاً على شرعية النظام.

فإندونيسيا - على سبيل المثال - شهدت هبوطاً في قيمة العملة المحلية، وبدأ نظامها المالي في الانهيار ووقع الإفلاس، وطُرد العاملين بالجملة، وعاد نصف شعب إندونيسيا إلى الفقر، وقد حدث ذلك في عام 1997.⁽⁵²⁾

مثال آخر من دراسة سابقة لدولة يلحق فيها الفساد بآثاره الضارة على عملية التنمية الاقتصادية والتطور السياسي وهي "روسيا" التي اتبع فيها "يلتسين" سياسة إصلاحية من أهم ملامحها: تحرير الأسعار، خصخصة الزراعة والصناعة، الانضمام للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية للحصول على المساعدات اللازمة لعملية الإصلاح. إلا أن الفساد المتفشى في هذه الدولة مارس آثاره السلبية على الاقتصاد الروسي.⁽⁵³⁾

ويتضح من ذلك العرض الموجز لآثار الفساد داخل بعض دول العالم أن الفساد لم يمارس آثاره المدمرة في بعض الدول بينما مارس هذه الآثار في دول أخرى لا تقل معدلات الفساد فيها عن الأولى. فينكاراجوا، والصين يشهدان مستوى عالٍ من الفساد لا يقل عن دول مثل نيجيريا وإندونيسيا وروسيا. فإذا كانت درجات الشفافية الحاصلة عليها **الصين** - كما سبقت الإشارة - داخل قوائم منظمة الشفافية الدولية قد تراوحت ما بين (2.4 إلى 3.4) درجة بين عامي 1996 و 2005 فإن دولة مثل **إندونيسيا** حصلت خلال نفس الفترة على درجات من عشرة تتراوح ما بين (2,2 إلى 2,7)، وكذلك **روسيا** حصلت على درجات تتراوح ما بين (2.4 إلى 2,6) خلال نفس الفترة الزمنية.⁽⁵⁴⁾ وهو ما يشير إلى تقارب مستوى الفساد في كل هذه الدول إلا أنه لا يمارس ذات التأثير فيها. والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: ما السبب وراء ممارسة الفساد لتأثيراته المدمرة في بعض الدول وعدم فعالية تلك التأثيرات في دول أخرى؟ تقدم الدراسات السابقة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال استعراضها لبعض الظروف والعوامل

الموضوعية التي حالت دون تدمير الفساد المتفشي في بعض الدول لعملية التنمية الاقتصادية وحالت أيضاً دون تهديده لشرعية النظم الحاكمة هناك.

(2) طبيعة الظروف الموضوعية الدافعة والمعوقة لآثار السلبية لظاهرة

الفساد:

تتمحور الظروف الموضوعية الدافعة والمعوقة لآثار الفساد السلبية - كما عرضت لها الدراسات السابقة - حول محور رئيسي يتمثل فيما يتحقق من إنجازات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. أما المحرك الرئيسي والفاعل لهذه الإنجازات فهو الطبقة الحاكمة.

فإذا ما بحثنا عن العوامل المشتركة بين تلك الدول والتي تحد من تأثيرات الفساد الضارة على عملية التنمية الاقتصادية وشرعية النظام السياسي، سوف نلاحظ أنها تتمثل فيما يلي:-

- أ- أموال الفساد استثمرها الفاسدون في مشروعات اقتصادية محلية كما حدث في كل من "نيكاراجوا" و"الصين"، مما رفع بالتالي من معدلات النمو الاقتصادي.
- ب- حرص القيادات المسئولة على تحقيق مطلب الاستقرار الاجتماعي لدى المواطن والحرص على منحه الإحساس الدائم بالأمان والاستقرار الوظيفي. ففي الصين، ومنذ عام 1949، تحرص القيادات الصينية دائماً، على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية، على منح الأولوية لمطلب "الاستقرار الاجتماعي" وتحقيقه. وحتى مع التحول نحو اقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، حاول المسؤولون التقدم بحذر شديد في خطوات بيع أو خصخصة القطاع العام والمصانع المملوكة للدولة حرصاً على استقرار العمال - الوظيفي والاجتماعي - والذي يعتبرونه مسئوليتهم الأولى ويعدون دائماً بتحملها. وقد حفز الإحساس

بالاستقرار المواطن الصيني على الإنجاز في نشاطه الاقتصادي وعلى الإنتاج، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي⁽⁵⁵⁾.

ج- استخدام أسلوب تدريجي وبطيء وخطوات مدروسة في تنفيذ سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام.

وقد عبر أحد كبار المسؤولين في الصين عن ذلك التصور قائلاً: "إنه من غير المعقول أن نتخذ قرارات بتحويل ملكية مصانعنا إلى القطاع الخاص غداً لنجد بعد غد الملايين من العمال بلا وسيلة عيش، إنها مسئوليتنا وسنظل نتحملها".⁽⁵⁶⁾

د- سيطرة منظومة من القيم الإيجابية لها جذور في ثقافة المواطن الصيني

تعكس آثارها الإيجابية على عملية التنمية حتى مع تفشي الفساد.

فقد أشارت نفس الدراسة السابقة إلى أن نجاح الصين في بلوغ مستويات عالية من النمو الاقتصادي على الرغم من تفشي الفساد، يعود في جزء هام منه إلى عدد من القيم الثقافية الإيجابية ذات الجذور العميقة في البيئة الصينية.⁽⁵⁷⁾

هـ- تميز الاقتصاد بأداء ناجح يحقق معدلات نمو اقتصادي عالية أدت إلى وجود درجة كبيرة من الرضاء الشعبي عن النظام الحاكم، وبالتالي حالت دون تهديد الفساد لشرعية ذلك النظام.

فقد أثبتت استطلاعات الرأي في الصين وجود علاقة قوية بين إنجازات النظام في المجال الاقتصادي وبين درجة الرضاء الشعبي عنه حتى مع استمرار ممارسات الفساد.⁽⁵⁸⁾

و- عدم وصول ممارسات الفساد إلى درجة تبديد الموارد العامة للدولة مما وفر الإمكانيات والموارد اللازمة للاستثمار.⁽⁵⁹⁾

وفي مقابل العوامل الموضوعية السابقة، نجد أن مجموعة الظروف والعوامل المشتركة بين تلك الدول التي أضرت فيها ممارسات الفساد بعملية التنمية الاقتصادية وشرعية النظام، تتمثل فيما يلي:-

أ- انتشار درجة عالية من الفقر ونسبة مرتفعة أيضاً من البطالة. ففي روسيا، التي مارس فيها الفساد تأثيراته المدمرة على عملية التنمية، أدت السياسة الإصلاحية التي اتبعتها النظام الحاكم هناك إلى آثار سلبية عديدة منها عزز الموازنة، وتدهور مستويات المعيشة، وغياب العدالة الاجتماعية، والخلل في توزيع الدخل والثروة العامة، مع التضخم وارتفاع الأسعار. وقد ترتب على كل ذلك زيادة نسبة الفقر، والبطالة.⁽⁶⁰⁾

ب- غياب الرقابة ومخالفة القوانين أو النفاذ من ثغراتها في القطاع الاقتصادي وخاصة في مجال القطاع البنكي الذي يكون في الغالب مجالاً لتحالف السلطة والمال في طريق الفساد.

ففي إندونيسيا، شارك كبار المسؤولين في مشروعات اقتصادية اعتماداً على الاقتراض من البنوك المملوكة للدولة في تمويل هذه المشروعات. وقد سمحت هذه البنوك بتراكم القروض التي لم تُسدّد، ولم تُتخذ أية إجراءات قانونية ضد أصحابها من كبار المسؤولين⁽⁶¹⁾.

ج- تحالف المال مع السلطة الذي يتبدى فيما يشوب عمليات الخصخصة من نهب واسع حيث تباع أملاك الدولة بأقل من أسعارها بكثير.

وتقدم روسيا نموذجاً في هذا السياق، حيث تجسد الفساد في مظاهر عديدة من أهمها الاحتيال والنصب والنهب في بيع أملاك الدولة".⁽⁶²⁾

د - الاستبداد السياسي وتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة.

ففي روسيا - على سبيل المثال - يُمنح رئيس الدولة سلطات واسعة وبسيطير على الحكم بشكل فردي ويلتف حوله مجموعة من المنتفعين الذين يستفيدون من سلطات الرئيس في تحقيق مصالحهم الخاصة.⁽⁶³⁾

هـ- عدم حرص الدولة على الاستقرار الاجتماعي والوظيفي لمواطنيها. فقد تفجرت في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، مشكلات عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب التسرع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات الخصخصة والتحول نحو نظام السوق.⁽⁶⁴⁾

إذن ما يمكن أن نستنتجه من المقارنة السابقة، هو أن طبيعة الظروف الموضوعية السائدة داخل المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة، هي التي يتوقف عليها نوعية الآثار المترتبة على تفشي ظاهرة الفساد. فالفساد حينما يجتمع مثلاً مع انهيار منظومة القيم الإيجابية المحفزة نحو العمل والإنتاج لدى أفراد المجتمع، فإن ذلك المناخ لا يحول دون التأثير المدمر للفساد على عملية التنمية الاقتصادية. كذلك الأمر إذا ما نما الفساد في ظل مناخ لا تحرص فيه القيادات المسئولة على تحقيق مطلب الاستقرار الاجتماعي والوظيفي لمواطنيهم. ووجهة النظر هذه لا تحمل تبريراً للفساد، فالفساد مُدان في أي مجتمع وتحت أي ظرف وفي أي زمان، ولكننا لا نستطيع منعه أو القضاء عليه بشكل نهائي، فصحيح أنه لا يوجد مجتمع بلا فساد، ولكن توجد سلطة ونظام حكم مسئول عن هذا المجتمع ويقع عليه عبء مكافحة ذلك الفساد بالسعي نحو توفير المناخ والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحد منه أو تقضي عليه أو على الأقل تحد من آثاره التدميرية المخربة.

فإذا ما تأملنا في بعض الدول التي تنخفض بها مستويات الفساد من واقع الدراسات السابقة أيضاً، سوف نجد أن هناك عامل محوري مهم تشترك فيه غالبية

تلك الدول، وهذا العامل أسهم في الحد من ظاهرة الفساد ذاتها وليس فقط من آثارها التدميرية وهو عنصر المساءلة.

(3) العوامل الموضوعية التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد:-

من الدول التي تشير قوائم منظمة الشفافية الدولية إلى انخفاض مستويات الفساد بها، وتناولتها بعض الدراسات السابقة، دول مثل: سنغافورة، ألمانيا، اليابان، إنجلترا وغيرها من الدول المتقدمة.

فسنغافورة، على سبيل المثال، وبالرغم من كونها واحدة من دول العالم الثالث (قارة آسيا)، إلا أن ترتيبها داخل قوائم منظمة الشفافية الدولية قد جاء متقدماً بين الدول الأكثر شفافية والأقل فساداً في العالم.

فقد احتلت سنغافورة المركز السابع في قائمة عام 1996 بدرجة شفافية 8,8 درجة، وتقدمت إلى المركز الرابع في قائمة 2001 بدرجة 9,2، كما احتلت المركز الخامس في قائمة 2003 بدرجة (9.4)، وحتى قائمة 2005 ظلت سنغافورة محتفظة بنفس ترتيبها الخامس بين دول العالم وعند نفس درجة الشفافية أيضاً.⁽⁶⁵⁾

كذلك في دول أخرى مثل اليابان وإنجلترا تتراوح درجات الشفافية في الأولى بين 6 إلى 7.3 درجة خلال الفترة من 1996 إلى 2005، وتتراوح درجات الشفافية في إنجلترا بين 8.4 إلى 8.6 درجة خلال نفس الفترة الزمنية. وفي دولة كالمانيا تتراوح درجات الشفافية فيها ما بين 8,2 إلى 8,3 بين عامي 1996 و 2005.⁽⁶⁶⁾

وبالرجوع إلى بعض الدراسات السابقة حول الفساد في هذه الدول، وجدنا أن هناك عامل رئيسي تشترك فيه تلك الدول ذات المستوى المنخفض من الفساد وهو عنصر المساءلة.

ويمكن إيجاز العوامل والظروف الموضوعية التي تتشابه فيها الدول التي تتخفف بها معدلات الفساد فيما يلي:-

1 -النظام الديمقراطي الذي يتيح قدراً كبيراً من الشفافية والمساءلة مهما كان منصب أو مكانة الطرف الذي ارتكب واقعة الفساد.

فسنغافورة تتمتع بنظام حكم ديمقراطي، وعنصر القيادة لديها أهم من العنصر الاقتصادي. والحكومة مسؤولة أمام البرلمان في كل أنشطتها. ويحاسب كلاً من الراشي والمرتشي، والبقيشيش مخالف للقانون. كما يقدم المسؤولون في الحكومة إقرار نمة مالية كل عام. إضافة إلى ذلك، فإن سنغافورة تُطبق فيها قوانين مكافحة الفساد بكل حزم ودون أية استثناءات.⁽⁶⁷⁾

كذلك الحال في دول كاليابان، وإنجلترا. فاليابان وإنجلترا دولتان ديمقراطيتان. وقد قامت هاتان الدولتان بمحاسبة كبار المسؤولين فيها عند ارتكابهم تجاوزات ومخالفات تضر بالاقتصاد الوطني.⁽⁶⁸⁾

2 -ارتفاع متوسطات الدخل وارتفاع مستوى المعيشة. ففي سنغافورة، هناك اعتقاد راسخ لدى الدولة بأن الموظف إذا ما وجد دخلاً يكفيه، فإنه سيمتتع عن ممارسة الفساد. لذلك يعد دخل الموظف الحكومي في سنغافورة من أعلى المرتبات في العالم. فقد رفعت الدولة نصيب الفرد من الدخل القومي من 650 دولار سنوياً وقت حصولها على الاستقلال عام 1965، إلى عدة آلاف.⁽⁶⁹⁾ وكذلك الحال في دولتي اليابان وإنجلترا حيث ترتفع متوسطات الدخل ومستويات المعيشة.

أما في ألمانيا، فعلى الرغم من ضعف دخول الموظفين بها، إلا أنهم يتمتعون بمشاعر الاستقرار الوظيفي، كما يحظون باحترام المواطن الألماني مما يترك مجالاً ضعيفاً أمامهم لممارسات الفساد الإداري. أما الفساد السياسي، فكما تشير إحدى الدراسات السابقة، تنتشر بعض مظاهره في ألمانيا وذلك نظراً لغياب عنصر المساءلة بالنسبة للسياسيين. فأعضاء البرلمان لا يخضعون للمساءلة، والبرلمان لا يحق له مساءلة الوزراء، والحزب هو الجهة الوحيدة المسيطرة على قرار إبقاء أو عزل مسئول من منصبه. وقد سبق أن تورط بعض المسئولين هناك في قضايا فساد، ولم تتم إدانتهم وتم الإبقاء عليهم في مناصبهم داخل السلطة.⁽⁷⁰⁾ وفي تجربة ألمانيا دليل واضح مرة أخرى على أهمية كل من **الاستقرار الوظيفي** و**عنصر المساءلة** في مكافحة الفساد والحد من نموه.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن حرص النظام على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والوظيفي، وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية، والترويج لقيم إيجابية تحث على العمل والإنتاج، فضلاً عن الحرص على تحقيق مستوى معيشي ملائم، ومتوسط دخل وفرصة عمل ملائمة أيضاً، وتوفير مناخ ديمقراطي تكون المساءلة والرقابة - وخاصة مع كبار المسئولين - في قائمة أولويات النظام. كل هذه العوامل الموضوعية إذا ما توافرت بإمكانها الحد من الآثار السلبية والتدميرية للفساد على عملية التنمية الاقتصادية وعلى شرعية النظام السياسي، ويمكنها أيضاً الحد من **نمو الفساد ذاته** وليس فقط الحد من آثاره.

سادساً: تعريف الفساد ومقولات الدراسة

انطلاقاً من العرض النظري السابق حول ظاهرة الفساد يمكن أن نخلص إلى التعريف الذي تتبناه الدراسة الحالية للفساد.

1- تعريف الفساد:-

تتبنى الدراسة تعريفاً للفساد يرى "أن الفساد هو بمثابة سلوك جماعي عام يتفشى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل بنائية اقتصادية واجتماعية وسياسية. وتستخدمه الطبقة المسيطرة على المجتمع كأحد الآليات الرئيسية التي تعتمد عليها في إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الأقلية داخل هذا المجتمع، وفي ممارسة الاستغلال على الأغلبية الخاضعة، حيث يمثل الفساد أيضاً أحد أساليب الاستغلال التي تمارسها الطبقة المسيطرة.

ويعني ذلك أن الفساد في معناه الحقيقي - كما تراه الدراسة الحالية - ليس مجرد سلوكيات أو ممارسات فردية منحرفة يؤتيها أفراد بهدف تحقيق مكاسب خاصة كالرشاوي الصغيرة والاختلاسات وغيرهما، وهي ممارسات قد تشكل مجرد جرائم فردية وترجع أسبابها إلى عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية.

أما الفساد فيتجاوز ذلك المعنى حيث ترجع أسبابه إلى عوامل بنائية وتنسم ممارساته بالسلوك الجماعي وبوجود شبكة من علاقات متبادلة. بعبارة أخرى، نستطيع أن نستخدم هذا المفهوم حينما تتحول ممارسات كالرشوة والاختلاس وتبديد المال العام وغيرها إلى سلوك جماعي أشبه ما يكون بالمؤسسة التي تكاد تحكم وتتحكم في مقدرات المجتمع".

واستناداً إلى ذلك التعريف، وانطلاقاً من الإطار النظري السابق ومن تجارب بعض دول العالم مع ظاهرة الفساد، تحاول هذه الدراسة طرح بعض المقولات النظرية حول ظاهرة الفساد ومحاولة اختبار تلك المقولات في المجتمع المصري في ضوء ما هو سائد داخل المجتمع من خلال قراءة واقعه استناداً إلى الأرقام الواردة في بعض التقارير الدولية حول ظاهرة الفساد في مصر وذلك على النحو التالي:-

2- مقولات الدراسة:

(أ) تؤدي التبعية للعالم الرأسمالي بما تتضمنه من تحول نحو اقتصاد السوق إلى ارتفاع معدلات الفساد داخل المجتمع التابع.

(ب) يتوقف حجم الفساد، وخصائصه، والآثار المترتبة عليه، على طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية للنظم الحاكمة.

(ج) غياب الشفافية والمساءلة يشكلان عائقاً رئيسياً أمام مكافحة الفساد.

سابعاً: اختبار مقولات الدراسة على الواقع المصري:-

* المقولة الأولى:-

"تؤدي التبعية للعالم الرأسمالي بما تتضمنه من تحول نحو اقتصاد السوق إلى ارتفاع معدلات الفساد داخل المجتمع التابع".

يمكن القول بأن المراحل التي يكون فيها المجتمع أقل تبعية للنظام العالمي وأقل اندماجاً فيه، يكون أقل فساداً بينما الفترات التي يزداد فيها اندماج المجتمع وتبعيته يكون أكثر فساداً.

وتتجسد علاقة الفساد بالتبعية من خلال الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات داخل مجتمعات العالم الثالث ومنها المجتمع المصري. وأيضاً من خلال الدور الذي تقوم به الطبقة الرأسمالية التابعة في الداخل.

فالعلاقة التبعية لا يمكن صياغتها والحفاظ عليها من قبل القوى الخارجية المسيطرة إلا بتعاون قوى داخلية تتحد مصالحها مع المصالح الخارجية. فكما يذهب جلال أمين "لابد للتبعية من وكلاء محليين".⁽⁷¹⁾ وهنا يكون منشأ الفساد. فالشركات

متعدية الجنسيات، وهي شركات عملاقة، تؤدي مهامها في غالبية مجتمعات

العالم الثالث اعتماداً على تقديم الرشاوي والعمولات لكبار المسؤولين والسياسيين ورجال الأعمال والمال في تلك المجتمعات.

1- دور الشركات متعدية الجنسية في نمو ظاهرة الفساد داخل المجتمع المصري:

فيما يتعلق بالمجتمع المصري، وعلى الرغم من أن موقف النظام السياسي خلال المرحلة الاشتراكية من تاريخ المجتمع كان موقفاً معادياً للتبعية، إلا أن النظام في المرحلة التالية وهي المرحلة الليبرالية - والممتدة حتى الآن - أعاد المجتمع مرة أخرى أسيراً لروابط التبعية للعالم الرأسمالي.

بعد انتهاء المرحلة الاشتراكية ومحاولات النظام الناصري للقضاء على نفوذ وسيطرة القوى المحلية الحليفة للغرب، بدأ النظام الجديد في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول التدريجي نحو اقتصاد السوق. وقد تواقبت هذه السياسة مع صعود ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات. وقد أتاحت سياسة الانفتاح الفرص أمام هذه الشركات لتمارس نشاطها داخل المجتمع المصري بالتعاون مع الطبقة الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها أيضاً سياسة الانفتاح، مما أسهم في المزيد من فرص نمو الفساد مع بدايات هذه المرحلة.

وذلك إضافة إلى ما يترتب على أنشطة تلك الشركات التي تخرج باستثماراتها إلى خارج دولها الأم، ذلك الخروج الذي ينطوي على تصدير العمالة إلى خارج هذه الدول فترقع البطالة في دول العالم الثالث ويزداد توزيع الدخل سوءاً، ويزداد انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، وحماية صناعاتها وعمالها.⁽⁷²⁾ وكلها خصائص لمناخ اجتماعي مهيب لنمو ظاهرة الفساد.

وتسود دائماً اتهامات متبادلة بين الساسة الأمريكيين والأوروبيين من ناحية وبين المصريين من ناحية أخرى، حول الطرف الذي يتحمل تبعه ذلك الفساد الناشئ عن أنشطة الشركات متعدية الجنسيات داخل مصر.

فالساسة الغربيين والأمريكيين يلقون بمسئولية ذلك الفساد على الموظف المصري "ويرددون ادعاءات شركاتهم بأن رجال الأعمال الغربيين لابد لهم أن يدفعوا الرشاوي إلى الموظفين المصريين إن شاؤوا الحصول على عقود، أو عقد صفقات. بينما يذهب المصريون إلى أن رجال الأعمال الغربيين هم الذين يفسدون موظفينا الكبار بعرض الرشاوي عليهم".⁽⁷³⁾ أي أنه في الوقت الذي نحمل فيه الدول الرأسمالية مسؤولية "إفساد" مسئولينا في مصر والعالم الثالث، نجد الكثيرون في الدول الرأسمالية يلقون التبعة على مجتمعاتنا التي يجعل مسئولوها "الرشوة" أحد الشروط المهمة لإتمام عقود الصفقات التي يعقدها مع الخارج من وجهة نظرهم، حتى أن الولايات المتحدة قد اتجهت نحو إصدار تشريع جديد هو "قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة" عام 1997 - 1998 ضد قيام الشركات الأمريكية برشوة المسئولين الأجانب.⁽⁷⁴⁾ ولكن أياً كانت حقيقة هذه الاتهامات المتبادلة، وأياً كان الطرف المسئول عن ذلك الفساد الناتج أو المتولد عن عقد الصفقات التجارية مع الخارج، فإن المؤشرات والإحصاءات التي ينشرها البنك الدولي تشير إلى حجم هذا النوع من الفساد وزيادة معدلاته داخل المجتمع المصري مقارنة بدول شمال القارة الإفريقية، ومقارنة أيضاً بدول الشرق الأوسط. وفيما يلي عرضاً لتلك الإحصاءات:-

أ - حجم الرشاوي المقدمة لبعض المسئولين في مجال الأعمال وعقد الصفقات داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة ببقية المناطق في العالم:-

تشير جماعة البنك الدولي إلى أنه في بعض الدول يتطلب إنجاز الأعمال وعقد الصفقات فيها، القيام بدفع مبالغ غير رسمية لتجاوز الخطوط الحمراء غير المسموح بتجاوزها، أو تقديم الهدايا إلى بعض المسؤولين مثل مأموري الضرائب أو مفتشي الجمارك أو الموظفين الذي يمتلكون سلطة إبرام أو إتمام العقود الحكومية. وقد كشفت الإحصاءات عن أن متوسط نسبة المبالغ التي تدفع بطريقة غير رسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من إجمالي حجم المبيعات Sales هي 5.02% مما يجعلها من أعلى المتوسطات مقارنة بمناطق العالم الأخرى.⁽⁷⁵⁾

المنطقة	نسبة المدفوعات غير الرسمية (من حجم المبيعات)
شرق آسيا والباسفيك	1.81
أوروبا ووسط آسيا	0.78
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	2.41
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.02
جنوب آسيا	1.28

جدول رقم (1)

يوضح متوسطات نسب المدفوعات غير الرسمية
الممنوحة لبعض المسؤولين في مناطق مختلفة من العالم
المصدر: جماعة البنك الدولي

وكما يوضح الجدول رقم (1)، تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الأولى من حيث حجم الرشاوي المقدمة لبعض المسؤولين والموظفين ممن لديهم سلطة إصدار العقود الحكومية، وحجم هذه الرشاوي لا يقارن بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم حيث لا تزيد أعلى نسبة في المناطق الأخرى عن 2.41% في منطقة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي.

ب- حجم الرشاوي المقدمة إلى بعض المسؤولين في مجال الأعمال وعقد الصفقات داخل مصر مقارنة ببعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبعض دول العالم الثالث الأخرى:-

يذكر تقرير البنك الدولي أيضاً أنه في داخل بلدان منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تحتل مصر القمة في مؤشر الفساد المتولد عن عقد الصفقات وإبرام العقود في مجال الأعمال حيث تبلغ نسبة ما يدفع من مبالغ غير رسمية 8.02% من إجمالي حجم المبيعات. ويوضح الجدول التالي ذلك، وقد أضفنا إليه بعض دول أخرى من العالم الثالث ولم نقتصر على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:-

نسبة المدفوعات غير الرسمية (من حجم المبيعات)	الدولة
6.04	الجزائر (2002)
2.10	بنجلاديش (2002)
صفر	البرازيل (2003)
1.62	الصين (2003)
8.02	مصر (2004)
صفر	أثيوبيا (2002)
1.14	الهند (2002)
2.91	إندونيسيا (2003)
2.88	كينيا (2003)
1.77	مالي (2003)
1.01	نيكاراجوا (2003)
1.61	عُمان (2003)
صفر	باكستان (2002)
0.64	بيرو (2002)
0.05	رومانيا (2005)
صفر	جنوب أفريقيا (2003)
0.97	سوريا (2003)
1.25	تركيا (2005)
1.14	أوغندا (2003)
	زامبيا (2002)

جدول رقم (2)

يوضح نسب المدفوعات غير الرسمية الممنوحة لبعض المسؤولين والموظفين في مصر مقارنة ببعض دول العالم الثالث والشرق الأوسط وأفريقيا

المصدر: جماعة البنك الدولي

ومن خلال استعراض الإحصاءات الواردة عن كثير من دول العالم الثالث يتضح أن مصر في عام 2004 كانت تحتل المركز الأول بين هذه الدول فيما يتعلق بذلك النوع من الفساد، وهو مؤشر خطير للغاية حيث قد وصلت سمعة مصر في هذا المجال إلى حد اعتبار المدفوع بطريقة غير رسمية هو أساس حركة الأعمال والصفقات، وهو مؤشر دال على حجم الفساد الذي تعيشه مصر في السنوات الأخيرة، وحجم الدور الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات في نمو ظاهرة الفساد، وقبل هذا وذلك هو مؤشر على مدى تبعية المجتمع المصري وما نجم عن هذه التبعية من فساد.

2- دور الطبقة الرأسمالية المصرية في نمو وتكريس ظاهرة الفساد في مصر:-

يعد تشكل الطبقة الرأسمالية التابعة في الداخل أحد النتائج المترتبة على تبعية المجتمع للنظام الرأسمالي العالمي وتحوله إلى اقتصاد السوق. فكما سبقت الإشارة، لا تتجح روابط التبعية للخارج إلا في وجود قوى محلية تدعمها. وتشكل الطبقة الرأسمالية التابعة يصاحبه بالضرورة ارتفاع معدلات الفساد وذلك لأن الفساد - كما تذهب نظرية التبعية - هو خاصية أو سمة مميزة لأنشطة هذه الطبقة، هذا من جانب، ومن جانب آخر تتحالف هذه الطبقة مع السلطة السياسية المحلية وتؤسس شبكة هائلة من علاقات الفساد في داخل المجتمع.

وتتضح هذه الصورة داخل المجتمع المصري وعلى الأخص خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ.

فبعد ما حققه نظام الستينات من خلال سعيه لتحقيق التنمية المستقلة، جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادي مع منتصف عقد السبعينيات لتعود بالمجتمع مرة أخرى إلى دائرة التبعية للنظام العالمي، وأطلق نظام السبعينيات حرية النشاط

الرأسمالي بلا قيود، فضلاً عما قام به النظام من إطلاق حرية طبقة الأرسقراطية الزراعية والرأسمالية الكبيرة التي كان قد حَجَمها النظام الناصري بعد الثورة. وقد ترتب على السياسة الاقتصادية الجديدة والتحول نحو اقتصاد السوق منذ منتصف السبعينيات، وهي السياسة التي ازداد اتجاه الدولة نحوها قوة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ترتب عليها "تتاقضاً طبقياً حاداً محوره بروز وتنامي طبقة رأسمالية استأثرت بثمار عملية النمو، واستفحل ثقلها الاقتصادي والاجتماعي". (76) وقد اختصت الطبقة الرأسمالية المصرية بالأنشطة الطفيلية التي تمثل أنشطة غير إنتاجية لا تسهم في عملية الإنتاج وتحقق الربح السريع في فترة زمنية قصيرة. وقد شكل الفساد - وكما تشير نظرية التبعية - خاصية مميزة لنشاط الطبقة الرأسمالية المصرية. فبداية ركزت هذه الطبقة أنشطتها الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد غير الإنتاجية، واتجهت نحو الاستثمار سريع العائد وقليل الإنتاج كأعمال الوساطة والتجارة والبناء والمضاربة. (77) وقد ترتب على انتشار تلك الأنشطة الاقتصادية الطفيلية صعود منظومة قيمية تحث وتشجع على الفساد مثل قيم الاستسهال والكسب السريع بدون بذل جهد أو وقت، وصعود القيم المادية أعلى سلم القيم الاجتماعية واحترام صاحب المال والثروة بغض النظر عن مصدره، وهبوط قيمتي العلم والعمل إلى أدنى سلم القيم، والسعي وراء أي عمل مريح بغض النظر عن قيمته أو مشروعيته، فضلاً عن انتشار نمط الاستهلاك البذخي.

ومع مزيد من اندماج النظام في الاقتصاد العالمي اتجهت الرأسمالية الطفيلية في مصر نحو أنشطة ذات طبيعة خاصة مثل إنشاء الشركات ومكاتب الاستيراد والتصدير والسمسرة والتوكيلات التجارية والعقارات والأراضي والتجارة في السوق السوداء، والاتجار في العملة، والمضاربات في البورصة، ثم بدأت رحلة

الاقتراض من البنوك بدون ضمانات كافية من أجل تمويل مشروعاتها الخاصة وشركاتها، وظهر في مصر عدد من المليونيرات - بل المليارديرات - الذين مارس معظمهم الفساد. (78) إضافة إلى ما سبق أقامت الرأسمالية المصرية شبكة من العلاقات والتحالفات مع بعض كبار المسؤولين وبعض أعضاء السلطة السياسية الرسمية في الدولة. فعلى سبيل المثال، ترددت في السنوات القليلة الماضية إشارات في الصحف إلى بعض عناصر الفساد من الذين يرتبطون بعلاقات قوية بثلاثة من الوزراء الذين كانوا لا يزالون يشغلون مناصبهم الرسمية في السلطة، ومنهم وزير الزراعة السابق. (79) كذلك انخرط العديد من أعضاء الطبقة الرأسمالية من رجال الأعمال المصريين في المؤسسات السياسية كالحزب الوطني، والمؤسسة التشريعية مما ساعدهم على استصدار تشريعات وقوانين تخدم أهدافهم، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تعاظم نفوذ الفاسدين الذين كان لبعضهم علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع السلطة.

بل تذهب بعض التحليلات إلى أن الأصل في فساد بعض أعضاء هذه الطبقة ليس تحالفها مع السلطة، وإنما كان المنطلق في البداية لفساد هؤلاء هو أن لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة بمواقع السلطة، ومن أمثلة هؤلاء: توفيق عبد الحي وعصمت السادات، ورشاد عثمان، وممدوح الليثي، وعبد الوهاب الحباك، والريان، ومنى الشافعي وغيرهم. (80) ويعني ذلك أن السلطة كانت هي المحركة للفساد والدافعة له منذ البداية. وهنا نستدعي مرة أخرى حديث نظرية التبعية عن الجماعات الحاكمة داخل العالم الثالث والدول الأفريقية بصفة خاصة، وحيث نظر علماء التبعية إلى حكام العالم الثالث باعتبارهم مجرد عملاء للقوى الأجنبية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار.

وقد برز تحالف الرأسمالية المصرية التابعة مع السلطة كأوضح ما يكون خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وأيضاً خلال الألفية الثالثة. ويتضح ذلك مما تشير إليه إحدى الدراسات حول طبيعة الفئات الممارسة للفساد، ومنها أنهم كانوا من فئة أصحاب النفوذ خلال عقد السبعينيات، ومن أصحاب المواقع الرسمية خلال عقد الثمانينيات، ومن فئة رجال الأعمال خلال عقد التسعينيات، مع ملاحظة التداخل بين الثمانينيات والتسعينيات في فئتي شاغلي المواقع الرسمية ورجال الأعمال.⁽⁸¹⁾

وهناك العديد من المؤشرات على تحالف المال والسلطة في مصر، منها ما أشارت إليه نتائج إحدى الدراسات – التي تناولت بعض قضايا الفساد في مصر بالتشريح – من أن أغلب عناصر الفساد لم يتم اكتشافها إلا بعد تضخم ثرواتها رغم أن بعضهم مارس الفساد لفترات طويلة تصل إلى عشرين عاماً. كما لوحظ تمكن عدد كبير من عناصر الفساد من الهرب خارج البلاد، كما استطاع بعضهم سحب ودائعه بعد التحفظ عليها أمثال أولاد عصمت السادات هذا إلى جانب أن فترات التحقيق كانت تطول إلى أكثر من عشر سنوات في بعض الأحيان.⁽⁸²⁾ وكل هذه المؤشرات تضع علامات استفهام حول القوة ذات النفوذ التي تقف خلف هؤلاء.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من مظاهر الفساد التي تجسد تحالف الرأسمالية الطفيلية مع السلطة في مصر من بينها قضايا القروض البنكية المتعثرة. ومن أشهر قضايا عقد التسعينيات هي قضية نواب القروض عام 1995 والتي اتهم فيها أربعة برلمانيين وحوالي اثنتي عشرة من رجال الأعمال في فضيحة قرض بمئات الملايين من الجنيهات بدون ضمانات كافية.⁽⁸³⁾

وقد واصل عدد قضايا الفساد في قطاع البنوك ارتفاعه منذ عام 2000 حيث وصلت القروض الممنوحة بدون ضمانات إلى المليارات. وتشير الإحصاءات الواردة في تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى تفاقم هذا الشكل من أشكال الفساد بداية من عام 2000، كأحد النتائج المترتبة على تبعية المجتمع المصري.

فقد كانت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في بداية التسعينيات لا تتعدى 5% من إجمالي القروض في جميع البنوك، بينما وصلت نسبة القروض المتعثرة في عام 2001/2000 إلى 15.6% من إجمالي القروض، ووصلت إلى 20.2% في عام 2003/2002 ثم إلى 21.5% في عام 2004/2003. وفضلاً عن ذلك فإن القطاع الخاص كان نصيبه من هذه القروض أكثر من 50%، وقد حصل عليها بدون ضمانات عينية.⁽⁸⁴⁾

ويوضح الجدول التالي نسب القروض المتعثرة منذ عام 2002/2001

العالم	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
2001/2000	15.6
2002/2001	16.9
2003/2002	20.2
2004/2003	21.5

جدول رقم (3)

يوضح نسبة القروض المتعثرة سداها من إجمالي نسبة القروض البنكية في الفترة من عام 2000 إلى 2004.

المصدر: موسوعة المجالس القومية المتخصصة

مظهر آخر من مظاهر الفساد التي تجسد تحالف الرأسمالية الطفيلية مع السلطة في مصر نجده متمثلاً في الاستيلاء على الأراضي العامة المملوكة للدولة بوضع اليد حيث تشير الدراسات إلى دور مؤسسات هامة في تسهيل مهمة الاستيلاء على أراضي الدولة مثل وزارة الزراعة والمحليات ومثال لذلك ما تم الكشف عنه في قضية اتهم فيها وكيل وزارة الزراعة وثلاث وزراء عام 1983، ثم توالى القضايا بعدها فبلغت حجم التعدييات على أراضي الدولة في الإسكندرية وحدها مبلغ 25 مليار جنيه عام 1996.⁽⁸⁵⁾

وإضافة إلى تسهيل الاستيلاء على الأراضي، هناك أيضاً مظهر ثالث يجسد تحالف المال والسلطة، ويتمثل في تسهيل الاستيلاء على المال العام حيث ترى بعض الآراء أن ما يسمى بالخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق ما هو إلا غطاء خارجي أو ظاهري للفساد. بعبارة أخرى أن ممارسات الفساد في مصر تجري تحت مسمى الخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق. وتدلل تلك الآراء على ذلك باندفاع الحكومة المصرية نحو بيع الجزء الأكبر من شركات القطاع العام بأقل من ربع قيمتها الحقيقية لبعض رجال الأعمال العاملين لحساب النخبة الحاكمة ذاتها، أو لشركات أجنبية في مقابل عمولات ضخمة لأعضاء النخبة الحاكمة أو لبعض كبار المسؤولين في الدولة.⁽⁸⁶⁾

وفضلاً عما سبق، هناك مظاهر عديدة أخرى للفساد تجسد التحالف بين المال والسلطة منها على سبيل المثال ما عرضت له الصحف من قضايا فساد داخل قطاع الإعلام واستغلاله من قبل بعض رجال الأعمال بمساندة القيادات المسؤولة في جهاز الإعلام، وقضية المبيدات المسرطنة في وزارة الزراعة،

والقضية التي اتهم فيها محافظ الجيزة السابق بتهمة تلقي رشاي من رجال أعمال، وغير ذلك كثير.

ويتضح من الوقائع السابقة حجم شبكة علاقات الفساد التي تصيغها الرأسمالية الطفيلية التابعة في مصر مع السلطة، ومع القوى الأجنبية متمثلة في الشركات متعدية الجنسية، وهي العلاقات التي تزداد قوة كلما اتجه المجتمع نحو المزيد من التبعية للخارج والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، الأمر الذي يفسر ما وصلت إليه معدلات الفساد غير المسبوقة في المجتمع المصري خلال العقدين الأخيرين حيث الفساد هو ثمرة تلك العلاقات التي تؤسسها الرأسمالية التابعة.

* المقولة الثانية:-

"يتوقف حجم الفساد، وخصائصه، والآثار المترتبة عليه، على طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية للنظم الحاكمة".

على الرغم من صعوبة ربط الفساد بنظام سياسي أو بخيار إيديولوجي معين حيث يتواجد الفساد داخل كل الأنظمة ذات الإيديولوجيات المختلفة، إلا أنه استناداً إلى الأفكار النظرية والدراسات السابقة حول ظاهرة الفساد، يمكننا القول باختلاف حجم الفساد وخصائصه وكذلك طبيعة الآثار المترتبة عليه مع تباين السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة من قبل النظم الحاكمة.

وإذا حاولنا اختبار صحة هذه المقولة النظرية من خلال التجربة المصرية، وبالتحديد منذ عام 1952 وحتى وقتنا هذا، سوف نجد أنه برغم وجود مظاهر الفساد في المجتمع المصري طوال هذه المراحل التي مر بها منذ قيام ثورة 1952، لا فرق في ذلك بين المرحلة الاشتراكية خلال الخمسينيات والستينيات، وبين المرحلة الليبرالية خلال عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وحتى

منتصف الألفية الثالثة، إلا أن حجم هذا الفساد وخصائصه وآثاره قد اختلف بين المرحلتين - الاشتراكية والليبرالية - مع اختلاف وتباين طبيعة السياسات الاقتصادية - الاجتماعية المتبعة من قبل النظام الحاكم.

1- طبيعة السياسات الاقتصادية - الاجتماعية وانعكاسها على حجم ظاهرة الفساد في المجتمع المصري خلال مرحلتي: الاشتراكية والليبرالية :-

تشير بعض الآراء إلى وجود بعض مظاهر الفساد واستغلال النفوذ خلال المرحلة الاشتراكية (52 - 1970) كمحصلة لعوامل عدة منها: اعتماد الدولة في هذه المرحلة على أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة، والتوسع الهائل في ملكية الدولة والذي ترتب عليه سيطرة طبقة من الموظفين، ولم يكن بعض أعضاء هذه الطبقة الجديدة تتمتع بالنزاهة الكاملة أو الحرص الشديد على المال العام، وهي الطبقة التي أُطلق عليها طبقة البرجوازية البيروقراطية. ومن بين عوامل تفشي بعض مظاهر الفساد أيضاً خلال هذه المرحلة، ذلك العامل المتمثل في عدم خضوع عناصر النخبة العسكرية لأي نوع من المحاسبة أو المساءلة أو الشفافية المالية والسياسية، الأمر الذي سبب ظهور أشكال معينة من الفساد كالحصول على امتيازات خاصة مثل إدخال سلع مستوردة بدون جمارك، أو السطو على قصور ومجوهرات بعض أمراء الأسرة المالكة قبل الثورة.⁽⁸⁷⁾

ويعني ذلك تركيز عوامل الفساد خلال المرحلة الاشتراكية في زيادة حجم طبقة الموظفين من ناحية، وفي غياب عنصر المساءلة والرقابة بين أعضاء النخبة العسكرية من ناحية أخرى. أي تمثلت الفئات المرتكبة لوقائع الفساد في فئتين: موظفي القطاع العام، وعناصر من النخبة العسكرية الذين أتاح عدم خضوعهم للمساءلة، الفرصة للفساد لمن يتوافر لديه الاستعداد.

لكن على الرغم من مظاهر الفساد السابقة خلال المرحلة الاشتراكية، إلا أنه بالرجوع إلى بعض الإحصاءات حول حجم الفساد في هذه المرحلة، سوف نكتشف محدودية مظاهره وانخفاض معدلاته مقارنة بالمرحلة الليبرالية.

فقد زادت جرائم العبث بالمال العام خلال المرحلة الاشتراكية وتشمل الاختلاس، والتزوير، والإهمال، من 4817 جريمة عام 1966 إلى 6103 جريمة عام 1970. وكانت قيمة الاختلاس في أول قضية تصل إلى محكمة أمن الدولة العليا في أكتوبر عام 1967، ثلاثون ألف جنيه، شارك فيها ثمانية موظفين من شركة عمر أفندي. والغالبية العظمى من قضايا الفساد تمثلت أيضاً في اختلاسات من الشركات أو المصالح الحكومية أو الحصول على هدايا ورشاوي صغيرة. أي شكلت قضايا الفساد في هذه المرحلة الصورة النمطية للفساد الوظيفي.⁽⁸⁸⁾

وتوضح الإحصاءات السابقة – ومقارنة ببداية المرحلة الليبرالية وبما يحدث الآن – انخفاض حجم الفساد خلال المرحلة الاشتراكية، والذي لم يكن فساداً بالمعنى الحقيقي للكلمة، ووفق التعريف الذي تبنته هذه الدراسة، ولم يكن سوى مجرد جرائم عادية تجسد نوعاً من الفساد الصغير أو الجرائم الفردية التي لم ترق إلى مستوى الفساد. فضلاً عن أن زيادة عدد هذه الجرائم بواقع 1286 جريمة على مدار أربعة سنوات لا يمثل زيادة عددية كبيرة في هذه الجرائم وخاصة إذا ما قورنت بحجم الفساد خلال المرحلة الليبرالية.

فقد شهدت المرحلة الليبرالية، وخاصة مع بداية عقد الثمانينيات، نمواً ملحوظاً في ظاهرة الفساد التي تمثلت في الرشاوي الكبرى، والاستيلاء على الأراضي العامة المملوكة للدولة، والاستيلاء على المال العام، والاتجار في السلع الفاسدة والممنوعات، والغش في مواد البناء، وغيرها الكثير من قضايا الفساد الكبرى.

وتشير بعض الإحصاءات إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات الفساد بالنسبة لموظفي الحكومة والقطاع العام خلال الفترة من 1980 وحتى عام 1995.⁽⁸⁹⁾

وقد ظهر مؤخراً **تقرير حكومي** يضع مصر على قائمة الدول الأكثر فساداً، وهو تقرير أصدرته إدارة الإحصاء القضائي التابعة لوزارة العدل. وقد كشف التقرير عن تزايد معدلات الفساد في مصر بشكل متواصل خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية. ورصد التقرير واقع الفساد بالأرقام منذ عام 1981 مشيراً إلى أن جرائم الرشوة في ذلك العام لم تتعد 91 حالة سنوياً في حين لم تزد جرائم الاختلاس على 54 حالة. وأوضح التقرير أن هذه النسبة تزايدت بشكل كبير في منتصف الثمانينات ثم تضاعفت في السنوات الأخيرة حيث وصلت معدلات جرائم الاختلاس إلى 7000 حالة حتى الآن. وأكد التقرير أن هذه الأرقام المفزعة وضعت مصر على قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.⁽⁹⁰⁾

وتشير إحصاءات أخرى عن عام 1995 إلى ضبط خمسة آلاف قضية رشوة واختلاس واستيلاء على المال العام، تجاوزت قيمتها 13 مليار جنيه.⁽⁹¹⁾ أما تقارير النيابة الإدارية الصادرة في نهاية عام 2004، فتشير إلى أن عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الحكومة قد بلغ 63 ألفاً و 269 قضية خلال عام واحد فقط بواقع 211 قضية يومياً أي بواقع قضية فساد كل دقيقتين.⁽⁹²⁾ وبالطبع لا وجه للمقارنة بين عدد 63 ألف قضية وأكثر خلال عام 2004 وحده وبين 1286 قضية خلال أربعة أعوام من 1966 إلى 1970، حتى مع الوضع في الاعتبار حجم الزيادة السكانية لأن الفارق كبير جداً بين المرحلتين من حيث حجم الفساد مهما كان الفارق بينهما في حجم الزيادة السكانية.

ويذكر نفس التقرير السابق أن قضايا الفساد قد تمثلت في إهدار المال العام والاستيلاء عليه، والتلاعب في المناقصات وأعمال المخازن وعدم إحكام الرقابة على الميزانية. أما أطراف الفساد فمنهم مسئولون كبار في وزارات حكومية.⁽⁹³⁾

واستكمالاً لسلسلة التقارير الحكومية، يشير تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى أن عام 2003 قد شهد زيادة في عدد قضايا الفساد عن عام 2002 بمعدل 14 ألف قضية داخل المؤسسات الحكومية بما يعكس الترددي الذي وصلت إليه المصالح والوزارات والشركات الحكومية.⁽⁹⁴⁾

من الواضح إذن اتجاه حجم الفساد إلى التزايد المستمر خلال المرحلة الليبرالية وتفوق معدلاته بدرجة كبيرة عن المرحلة الاشتراكية التي بدأ الحديث فيها يتردد عن الفساد مع نهاية عقد الستينيات حيث كانت أول قضية اختلاس تصل إلى المحكمة في أكتوبر عام 1967 وهو العام الذي يرى الدارسون أنه يمثل بداية شيوع ظاهرة الفساد خلال المرحلة الاشتراكية كأحد النتائج المترتبة على الحرب والاستعداد للمعركة ثم الهزيمة والأزمة الاقتصادية التي بدأت الدولة تمر بها. أما المرحلة الليبرالية، فكما تشير أرقام قضايا الفساد، قد شهدت نمواً متزايداً ومستمرًا لمعدلات الفساد الذي قُدرت خسائره بالمليارات، وأصبح موضوعاً شبه يومي في الصحف المصرية.

وإذا ما حاولنا البحث وراء أسباب تضاؤل معدلات الفساد خلال المرحلة الاشتراكية مقارنة بالمرحلة الليبرالية، سوف نلمس تأثيراً أو انعكاساً واضحاً لطبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية المتبعة من قبل النظام الحاكم، على حجم الفساد. فقد كانت لطبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية التي أخذ بها النظام

الناصرى، والتي تحققت بفضلها درجة كبيرة من تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والتوزيعية، دوراً فاعلاً في الحد من نمو ظاهرة الفساد.

لقد نجحت ثورة يوليو 1952 في إحداث تغييرات كبيرة وجذرية على طبيعة نمط الإنتاج والبنية الاقتصادية التي كانت سائدة في المجتمع المصري قبل الثورة، وهي المرحلة الليبرالية التي اتسمت بنمط إنتاج رأسمالي، وبالتبعية الاقتصادية الكاملة للغرب، وبأقلية صغيرة من كبار ملاك الأراضي الزراعية والمسيطرة على كل أنواع النشاط الاقتصادي في مصر تقريباً. ولأن الفساد كان السمة المميزة للعصر الليبرالي خلال مرحلة ما قبل الثورة، "قامت الإيديولوجيا الناصرية على نقد واسع النطاق لمظاهر الفساد الذي انتشر بشكل ملحوظ في المرحلة الليبرالية قبل الثورة وظهر بشكل خاص في سلوكيات قمة النظام الحاكم أي الملك. وقدم الخطاب الناصري نقداً مريراً للفساد في ذلك العصر، وربط بوضوح بين الفساد في العصر الليبرالي وبين سيطرة رأس المال على الحكم".⁽⁹⁵⁾

ومن هنا، انطلقت رؤية الخطاب الناصري للفساد من المبادئ الاشتراكية التي أرساها كأساس لبنيته الاقتصادية. **فمفهوم الفساد** لدى هذا الخطاب كان مرادفاً لمفهوم **الاستغلال**. بمعنى أن الأصل في الأمر هو أن "يأخذ كل بقدر ما يعطي" أي "يأخذ بقدر الخدمة التي يقدمها للمجتمع سواء تمثلت هذه الخدمة في صورة عمل أو رأس مال. فإذا ما تقاضى شخص **أكثر مما أعطى أي أكثر من قيمة الخدمة التي يقدمها للمجتمع**، فإنه يكون "مستغلاً" أي "فاسداً" من منظور هذا الخطاب".⁽⁹⁶⁾

وكان "الاستغلال" هو أيضاً معيار العدالة الاجتماعية لدى نظام الستينيات مما يعني أن الفساد في منظور الخطاب الناصري يحدث حينما تغيب العدالة الاجتماعية والتي يعني "أن يأخذ كل بقدر ما يعطي". وترتب على ذلك أن

أصبح السبب الجوهري وراء انتشار الفساد - من وجهة نظر نظام الستينيات - هو عدم تطبيق العدالة الاجتماعية وغياب العدالة التوزيعية.

ومن هذا المنطلق كان الهدف الرئيسي الذي وضعه النظام الناصري أمامه أثناء صياغة عناصر مشروعه الاقتصادي هو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. ومن ثم فقد تشكلت ملامح البنية الاقتصادية من خلال تضخيم دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد، وذلك في إطار السعي نحو تملك المجتمع لوسائل الإنتاج وخاصة مع ما ارتبط في ذهن النخبة الحاكمة في ذلك الوقت من أن هناك علاقة وطيدة بين سيطرة رأس المال على الحكم وبين انتشار الفساد، كما كان الحال في العصر الليبرالي قبل الثورة.

وقد تحقق بالفعل قدراً كبيراً من العدالة الاجتماعية والتوزيعية خلال المرحلة الاشتراكية، انعكست في وجود درجة كبيرة من التناسب بين "الدخل" و "الأسعار"، مما شكل عاملاً أساسياً ساعد على عدم شيوع "الفساد الصغير" في هذه المرحلة، فضلاً عن ضعف التطلعات الطبقيّة وكبح جماح النهم الاستهلاكي الذي انتشر في المرحلة التي تليها وهي المرحلة الليبرالية. (97) كذلك تبدت العدالة التوزيعية في أسلوب توزيع الناتج المحلي الذي كان توزيعاً عادلاً إلى حد كبير خلال المرحلة الاشتراكية وخاصة إذا ما قورنت بالمرحلة الحالية. فقد انتهى عقد الستينيات وكان "توزيع الناتج المحلي نصفاً للأجراء ونصفاً للملاك، أما الآن فالثالث للأجراء، والثالثان للملاك". (98)

ويمكن القول بأن العدالة الاجتماعية والتوزيعية والتحيز للطبقات الشعبية في ظل المرحلة الاشتراكية، قد حققت إلى حد كبير مطلب هام وضروري للحد من نمو ظاهرة الفساد أو على الأقل الحد من آثارها السلبية، وهو مطلب الاستقرار الاجتماعي والوظيفي . وهو ذات المطلب الذي تحرص على تحقيقه

حكومات الدول التي نجحت في الحد من ظاهرة الفساد أو الحد من آثارها السلبية كالصين وسنغافورة وغيرها من الدول التي عرضنا لها في موضع سابق. ومثلما كانت للسياسات الاقتصادية – الاجتماعية انعكاسها على حجم الفساد خلال المرحلة الاشتراكية، كانت لها انعكاساتها أيضاً على معدلات الفساد في المرحلة التي تلتها وهي المرحلة الليبرالية التي بدأت مع منتصف عقد السبعينيات.

فقد شهد المجتمع المصري تحولاً من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق عام 1974، بعد صدور قانون استثمار رأس المال العربي الأجنبي، والذي أقر سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة اقتصادية رسمية للبلاد، ومنح القطاع الخاص حرية الاستيراد والتصدير والاستثمار وإنشاء الشركات وغيرها. ومنذ ذلك الوقت وحتى وقتنا هذا، بدأت ظاهرة الفساد في تنامي وتساعد مستمر، مثلما أشرنا من قبل عند الحديث عن حجم الفساد خلال المرحلة الليبرالية.

فنظام السبعينيات، مع تحوله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبداية انسحاب الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، اتسم بعدم الحرص على الاستقلال الاقتصادي للدولة والتخلي عن إرادته السياسية، وإتاحة الفرص والمناخ الملائم لنمو ظاهرة الفساد الصغير، والكبير على وجه الخصوص. فمع الاتجاه نحو اقتصاد السوق، ومع الاتجاه نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، بدأ الفساد يتحول من مجرد فساد صغير – كالذي ساد قبل مرحلة الانفتاح – يقتصر على تلقي موظف لرشوة أو عمولة إلى جانب بعض الاختلاسات التي لم تتجاوز بضع آلاف من الجنيهات، تحول بعد الانفتاح إلى فساد كبير ذو خصائص وطبيعة خاصة.

فقد ترتب على السياسة الاقتصادية الجديدة صعود طبقة جديدة من أسفل السلم الطبقي هي طبقة "الرأسمالية الطفيلية" على حساب فئات الرأسمالية المنتجة، وقد صعدت تلك الطبقة الجديدة ومعها قيمها الجديدة أيضاً على المجتمع المصري وهي قيم مادية تؤكد على الانتهازية والمكسب السريع بدون بذل جهد، وتقلل من قيمة العلم ومكانته، وتقلل أيضاً من قيمة العمل والإنتاج. وقد كان الفساد هو أحد المظاهر التي جسدت هذه القيم.

ويذكر "جلال أمين" أن "ظواهر سقوط العمارات الجديدة والاعتداء على أموال الدولة وشيوع الرشوة، كانت مظاهر تجسد الرغبة في الصعود الاجتماعي والمادي السريع وهو صعود لا يحققه سوى الأنشطة الاقتصادية غير المنتجة وسوى اللجوء إلى الممارسات الفاسدة. غير أن هذه الممارسات الفاسدة لا يلجأ إليها فقط من يرغب في الصعود الاجتماعي السريع، وإنما أيضاً قد يلجأ إليها من يشعر بالإحباط الشديد نتيجة فشله في تحقيق طموحاته مما أدى إلى المزيد من انتشار هذه الممارسات وانتقالها إلى فئات واسعة من المجتمع وإلى أوجه من النشاط تعتبر من أكثر المهن تطلباً لقيم النزاهة والاستقامة كمهن القضاء والتعليم ونواب البرلمان ورجال الشرطة والسياسيين".⁽⁹⁹⁾

وهكذا تكاثفت قيم الطبقة الرأسمالية الجديدة، والتي تدعو إلى الانتهازية والمكسب السريع بدون علم أو عمل، مع إحباط الكثيرين الناتج عن عجزهم عن تحقيق طموحاتهم بسبل مشروعة في ظل مناخ يسوده الإحساس بغياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية وعدم تكافؤ الفرص، وكانت النتيجة المنطقية والمتوقعة هي المزيد من انتشار ممارسات الفساد على نطاق واسع.

وقد امتدت سياسة السبعينيات إلى عقدي الثمانينيات والتسعينيات وحتى وقتنا الحاضر. وقد عكست أيضاً البنية الاقتصادية السائدة منذ الثمانينيات وحتى

الآن، العديد من الأمراض الاجتماعية. فقد انتشرت ممارسات النصب والاحتيال والغش والجشع المادي والأنانية والسلوك الفردي.

وقد اتجهت الدولة مع بداية عقد التسعينيات إلى إبرام الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة. وتستررت خلف عمليات الخصخصة العديد من ممارسات الفساد التي شارك فيها كبار الموظفين والمسؤولين في الدولة.

ويكاد يكون هناك اتفاق بين كثير من الكتابات المهتمة بالفساد، على أن اتجاه الدولة نحو تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام وإتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية، قد أوجد مناخاً لأشكال عديدة من الفساد.⁽¹⁰⁰⁾ فقد انتشر الفساد خلال العقدین الأخيرین بمعدلات غير مسبوقه ودرجة تعرض النظام ذاته للانهايار كما تشير إلى ذلك آراء كثيرة.

فقد تعامل **مجتمع رجال الأعمال** مع سياسات الإصلاح الاقتصادي باعتبارها أسلوباً أو طريقة لإثراء نفسه أكثر منه أسلوباً أو طريقة لخلق مناخ مناسب للمنافسة الاقتصادية.⁽¹⁰¹⁾ وندكر هنا المجتمع الصيني وكيف أستثمرت أموال الفساد في مشروعات اقتصادية محلية أدت إلى طفرة في النمو الاقتصادي.

وإضافة إلى ما سبق، فإن غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية يعد من أهم ملامح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تحيزت في سياساتها وقراراتها دائماً - ولا تزال - لطبقة رجال الأعمال والأثرياء ضد مصالح الطبقة الشعبية والتي تمثل الغالبية من المصريين. وقد ترتب على ذلك زيادة معدلات البطالة وزيادة حدة التناقض الطبقي، وغير ذلك من الظروف الموضوعية الملائمة تماماً لتفشي المزيد من ممارسات الفساد الصغير بعد ما أصبح الفساد الكبير حقيقة لا مفر منها وآلية من آليات النظام.

2- طبيعة السياسات الاقتصادية – الاجتماعية وانعكاسها على خصائص

ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في المرحلتين الاشتراكية، والليبرالية:

استناداً إلى ما استقرت عليه خصائص البنية الاقتصادية – الاجتماعية في المجتمع المصري خلال المرحلة الاشتراكية، تحددت ملامح وخصائص ظاهرة الفساد خلال هذه المرحلة، حيث اختلفت عما أصبحت عليه في المرحلة الليبرالية التالية. وبداية، يكاد يكون هناك اتفاق على أن الفساد الذي كان معروفاً خلال المرحلة الاشتراكية هو "الفساد الصغير" ، حيث تمثلت غالبية وقائع الفساد في الاختلاسات والرشاوي الصغيرة، فضلاً عن محدودية انتشار تلك الظاهرة مقارنة بالعهد التالي.

وإذا ما طبقنا التعريف الذي تبنته الدراسة الحالية للفساد، فإن فساد المرحلة الاشتراكية، يمكن ألا نطلق عليه هذا المفهوم لأنه في رأي الباحثة ليس أكثر من مجرد حالات أو جرائم فردية عادية ولم يصل إلى حالة السلوك الجماعي الذي نعتبره السمة الجوهرية في تعريف الفساد، ولم يتحول إلى جزء من نسيج المجتمع وتفاعلاته اليومية، وخاصة مع انخفاض معدلاته خلال المرحلة الاشتراكية كما سبق أن أشرنا، فضلاً عن عدم إثارة الحديث عن وجود مثل هذا الفساد إلا مع نهاية عقد الستينيات.

وقد اختلفت أيضاً أطراف الفساد في المرحلة الاشتراكية عنها في المرحلة الليبرالية، وذلك كانعكاس لطبيعة البنية الاقتصادية والطبقية والاجتماعية خلال هذه المرحلة.

"فقد شهدت المرحلة الناصرية تدميراً شبه شاملاً لرأس المال الخاص الكبير حيث ضربت قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم الطبقة الإقطاعية ومن جاء منها

للاستثمار في قطاعات الصناعة والخدمات. وبدأت الدولة في السيطرة على القطاع الأكبر من المؤسسات الرأسمالية الكبيرة في الصناعة والخدمات".⁽¹⁰²⁾

وكان من محصلة ذلك أن نمت البيروقراطية المصرية كنتيجة لتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فضلاً عن التزامها بتعيين جميع الخريجين. فانخفضت المراكز الاقتصادية والاجتماعية للأرستقراطية الزراعية والرأسمالية الصناعية والتجارية في مقابل ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لفئات كبيرة من مستأجري الأراضي الزراعية وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، والعمال الصناعيين، وأصحاب المهن الذين أتاح لهم اتساع دور الدولة في الاقتصاد فرص للترقي السريع كمديرين لشركات ومؤسسات تملكها الدولة، أو كأعضاء في المجالس النيابية والمحلية، كما صعد ضباط الجيش سريعاً على السلم الطبقي بغض النظر عن أصولهم الطبقية.⁽¹⁰³⁾ ومع تغير التركيبة الطبقيّة للمجتمع المصري بناءً على ما تم من تغيرات اقتصادية عميقة، اختلفت أطراف الفساد عما كانت عليها في المرحلة السابقة للثورة وفي المرحلة التالية لها، حيث تمثلت الفئات المرتكبة لوقائع الفساد في فئتين سبقت الإشارة إليهما، وهما: موظفي القطاع العام، وعناصر من النخبة العسكرية.

ولكن مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف عقد السبعينيات، وصعود الرأسمالية الطفيلية، وتغير ملامح البنية الطبقيّة مع تحيز السياسات الاقتصادية - الاجتماعية إلى جانب الطبقة الرأسمالية الجديدة وإطلاق قيودها في مجال النشاط الاقتصادي .. كل ذلك أدى إلى تحول نمط الفساد الذي كان سائداً في المرحلة الاشتراكية من مجرد ممارسات فردية إلى ممارسات جماعية تتم في إطار عائلي. فالفساد مع بداية المرحلة الليبرالية، لم تتأثر أشكاله فقط بطبيعة

السياسات الاقتصادية - الاجتماعية الجديدة، وإنما تأثرت خصائصه أيضاً والأساليب التي يمارس بها.

فقد تحولت أشكال الفساد وأساليبه خلال عقد السبعينيات من الاختلاسات والرشاوي الصغيرة، إلى الرشاوي الكبرى والاتجار في السلع الغذائية الفاسدة والاتجار في العملة والممنوعات. وأصبح يُمارس في غالبية أشكاله في إطار عائلي، حيث مارست بعض العناصر الفساد بكامل عائلاتها (الأخوة، الزوجة، الأولاد، والأقارب.... الخ). مثال ذلك الشركات التي أسسها رشاد عثمان، وتوفيق عبد الحي، وعصمت السادات، وذلك لضمان سرية أنشطتهم.⁽¹⁰⁴⁾

وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ومع اتجاه الدولة نحو المزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، ونحو سياسات الخصخصة وما يسمى بالإصلاح الاقتصادي وإعادة التكيف الهيكلي، أضيف، إلى الخاصية العائلية للفساد، خاصية أخرى هي تحالف الفساد مع السلطة، حيث تشابكت عناصر الفساد من رجال الأعمال الرأسماليين، مع كبار المسؤولين في الدولة من وزراء ومحافظين وبرلمانيين وغيرهم، بعلاقات واسعة ومعقدة، وتحول الفساد إلى ما يمكن أن يسمى **بالفساد النسقي** - والذي أشرنا إليه من قبل في سياق تعريف إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية للفساد - وهو نمط من الفساد يُمارس من خلال النسق السياسي حيث تُستخدم المناصب العامة والسلطة الرسمية كوسيلة للإثراء غير المشروع.⁽¹⁰⁵⁾ ومع تغير أطراف الفساد وخصائصه، تغيرت أيضاً أشكال الفساد في الثمانينيات والتسعينيات، وأساليب ممارسته، وكان أبرزها الرشاوي الكبرى التي وصلت إلى الملايين، والمضاربات على الأسهم في البورصة، واغتصاب أراضي الدولة بوضع اليد، وأخيراً النصب على البنوك حيث الاقتراض بالمليارات بدون ضمانات كافية والهرب إلى خارج البلاد، وهو الشكل الذي ساد

خلال السنوات الأخيرة وتكرر حدوثه بشكل لافت وعلى فترات متقاربة. (106)
ونستطيع القول بتشابه خصائص ظاهرة الفساد خلال العقود الثلاثة الأخيرة –
السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات – وهي عقود المرحلة الليبرالية، من حيث
كونه فساداً جماعياً. وفي هذا السياق تشير بعض الإحصاءات إلى أن (58%)
من قضايا الفساد في مصر ترتكبها نخبة المجتمع، وأن (64.4%) من الفساد يتم
بصورة جماعية، و (33.14%) فساداً فردياً. (107)

ويُقصد "بنخبة المجتمع" أن أكثر الفئات المرتكبة للفساد هي إما من رجال
الأعمال، وأصحاب النفوذ، وإما من شاغلي المواقع الرسمية أو مواقع المسؤولية
في الدولة. ويبنى الفاسدون شبكة علاقات مع السلطة تحميهم من المساءلة وتؤمن
لهم طرق نقل الثروة العامة إلى حساباتهم الشخصية. (108)

وهذه المقولة الأخيرة التي تشير إلى نقل الثروة العامة في مصر عن
طريق الفساد، إنما تؤكد على التعريف الذي تبنته الدراسة الحالية للفساد باعتباره
"سلوكاً جماعياً تستخدمه الطبقة المسيطرة كأحد آليات إعادة توزيع الثروة العامة
لصالح الأقلية في المجتمع".

ويعبر "محمد السيد سعيد" – في دراسته عن الفساد في مصر – عن هذه
المقولة بأنها أقرب إلى ما أسماه ماركس "بالتراكم الأولى لرأس المال" والذي يشير
إلى توليد فائض مالي كبير – لم يكن موجوداً – عن طريق السرقة الجماعية
بوسائل قانونية وغير قانونية. (109)

ويعني ذلك أن الفساد في مصر قد تحول إلى آلية أو أسلوب لاستنزاف
موارد البلاد وإعادة التوزيع غير العادل للثروة العامة، الأمر الذي يهدد بانحيار
المجتمع وكيان الدولة وشرعية النظام السياسي.

3- انعكاس السياسات الاقتصادية – الاجتماعية في المجتمع المصري على

الآثار المترتبة على ظاهرة الفساد خلال المرحلتين: الاشتراكية والليبرالية:

على الرغم من أن هناك ما يشبه الإجماع على الآثار السلبية بل والمدمرة لظاهرة الفساد داخل أي مجتمع إنساني. إلا أن هناك من الشواهد الأمبيريقية أيضاً ما يؤكد على عدم إعاقة الفساد لعملية التنمية الاقتصادية داخل بعض البلدان التي تشهد مستويات عالية من الفساد مثل الصين وغيرها من البلدان التي عرضنا لها في موضع سابق ومن خلال الدراسات السابقة التي أجريت عنها. ومن هذا المنطلق تطرح الدراسة الحالية مقولة نظرية مؤداها أن طبيعة السياسات الاقتصادية والانحيازات التطبيقية للنظام الحاكم، قد تحد من الآثار السلبية لظاهرة الفساد.

ونركز في هذه المقولة على أثر الفساد على معدلات النمو الاقتصادي

في المجتمع المصري، على اعتبار أنه من أهم الآثار السلبية المترتبة على نمو الفساد داخل أي مجتمع هو أثره على تنمية ذلك المجتمع والذي يترتب عليه آثار أخرى عديدة على بقية قطاعات وأنظمة المجتمع الأخرى.

وفيما يتعلق بالمجتمع المصري، فإنه في إطار المرحلة الاشتراكية،

حرص النظام الحاكم على ترسيخ قيمتي العلم والعمل كأساس لأيديولوجيته الاشتراكية في مواجهة رأس المال المستغل. ومن ثم فقد تعاضد دور القطاع العام، وتحمل مسؤولية الجزء الأعظم من الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية. وحدث توسع كبير في التعليم ومد المجانية فيه. وانحازت السياسات الاقتصادية إلى جانب الطبقات الشعبية، فسعى النظام جاهداً نحو تحقيق الاستقلال في صناعة قراره الاقتصادي، وتركزت سياساته الاقتصادية على تنمية قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة، فحقق معدلات نمو اقتصادي عالية، وأعاد توزيع الدخل لصالح فئات الدخل الدنيا.

وفي سياق تلك البنية الاقتصادية – الاجتماعية، لم تؤثر مظاهر الفساد التي كانت منتشرة في ذلك الوقت – حتى ولو كانت من نمط الفساد الفردي والصغير – على معدلات النمو الاقتصادي، أو عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام. ولا نستطيع أن نقول بأن انخفاض معدلات الفساد في هذه المرحلة هو الذي أسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لأن هذه الأخيرة جاءت محصلة لسياسات اقتصادية طبقها النظام الحاكم انطلاقاً من توجه إيديولوجي محدد وانحيازاً طبقياً واعياً. وكأي مجتمع إنساني لا يمكن أن يخلو من مظاهر الفساد والجريمة، كان المجتمع المصري أيضاً خلال هذه المرحلة، إلا أن طبيعة سياساته وانحيازاته الطبقية أعاقت كثيراً من الآثار السلبية لهذا الفساد مثلما أعاقت من حجم الفساد ومعدلات نموه.

ولكن مع تراجع المجتمع المصري عن محاولات تحقيق التنمية المستقلة، وعودته إلى طريق التبعية للنظام الرأسمالي خلال المرحلة الليبرالية، اتجهت السياسة الاقتصادية نحو تركيز الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد غير الإنتاجية، وزيادة الاعتماد على القروض الخارجية وتخلي الدولة عن مسئولية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، وتخليها أيضاً عن مسئوليتها حتى في محاولة توجيه القطاع الخاص بعيداً عن الاستثمارات قليلة الإنتاجية.⁽¹¹⁰⁾ وقد ترتب على ذلك تدهور معدلات النمو الاقتصادي. فخلال عقد الثمانينيات، وعلى الرغم من زيادة حجم الإنفاق على الاستثمار إلى 27% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي بقيت متدنية حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين حوالي 4 – 5%. طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.⁽¹¹¹⁾ فضلاً عن عجز الموازنة العامة للدولة، وارتفاع نسبة التضخم، وثبات متوسط الدخل الحقيقي للفرد بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات. وخلال عقد التسعينيات – ومع اتجاه الدولة نحو

سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تنفيذاً لتعليمات صندوق النقد الدولي - اتبع النظام برنامجاً مطرداً للخصخصة حيث صدر القانون 203 لعام 1991 من أجل بيع المئات من المشروعات المملوكة للدولة سواءً بشكل كلي أو جزئي. وقد سمح القانون بالبيع لكيانات أجنبية.⁽¹¹²⁾ وبعد ذلك سار الاقتصاد المصري من سيئ إلى أسوأ. ويمكن أن نستدعي هنا الأفكار النظرية "لجيمس سكوت" James C. Scott على الرغم من اختلافنا معه في نظريته حول الآثار الإيجابية للفساد. "فسكوت" يرى أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي في حالات معينة فقط وهي: حينما يكون الحاكم معادٍ للنمو الاقتصادي لمجتمعه أو غير مبالٍ به. أو عندما يرتبط الفاسدين بعلاقات وثيقة مع البيروقراطيين والسياسيين. أو عندما تنقصر الحكومة للإمكانات اللازمة لتحقيق النمو.⁽¹¹³⁾ وتعتقد الباحثة أن أفكار "سكوت" C. Scott تنطبق إلى حد كبير على المجتمع المصري. فالسياسة الاقتصادية الرسمية في مصر أصبحت موجهة لإثراء أعضاء النخبة وكبار المسؤولين في الدولة بدلاً من توجيهها نحو زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ولا يوجد دليل إمبريقي على ذلك أوضح من تدهور أوضاع الطبقات الوسطى والدنيا، وارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الفقر الذي تشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى تفاقمه موضحة أن 30.9% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر. كما يشير التقرير إلى مستوى التفاوت الاجتماعي - بل نقول التناقض الطبقي - السائد بين الفقراء والأغنياء. فيذكر التقرير أنه بينما يبلغ نصيب استهلاك أفقر 20% من السكان أقل من 9% من الدخل، يستهلك أغنى 20% منهم ما يقرب من 43,6% من الدخل.⁽¹¹⁴⁾ ويوضح الجدول التالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسبة التضخم، ونسبة البطالة في الفترة الواقعة بين عام 1995 وحتى عام 2004: ⁽¹¹⁵⁾

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	نسبة التضخم	نسبة البطالة
-------	------------------------------------	-------------	--------------

11.3	15.7	4.6	1995
10.0	7.2	5.0	1996
8.4	4.6	5.5	1997
8.2	4.2	7.5	1998
8.1	3.1	6.2	1999
9.0	2.7	5.4	2000
9.2	2.3	3.5	2001
10.2	2.7	3.2	2002
11.0	4.5	3.1	2003
9.9	11.3	4.2	2004

جدول رقم (4)

يوضح معدل نمو الناتج المحلي، ونسب التضخم والبطالة
في الفترة الواقعة بين عامي 1995 – 2004

المصدر: Political Risk Yearbook 2005

ويوضح الجدول السابق، زيادة معدل نمو الناتج المحلي زيادة طفيفة مقارنة بحجم الإنفاق على الاستثمارات الخاصة حيث انحصرت الزيادة فقط فيما بين 0.3% و 2.5% بين عامي 1995 و 1998. ثم أخذ في الانخفاض التدريجي مرة أخرى حتى وصل من 7.5% عام 1998 إلى 3.1% عام 2003. كذلك نسبة التضخم التي انخفضت تدريجياً حتى نهاية عقد التسعينيات والثلاث سنوات الأولى من الألفية الثالثة ثم ارتفعت ارتفاع مفاجئ إلى 11.3% مع حلول عام 2004، والحال نفسه ينطبق على نسبة البطالة. ويلاحظ على المؤشرات السابقة بداية تدهور الاقتصاد المصري مع بداية الألفية الثالثة، واستمرار التدهور التدريجي حتى عام 2004. ويقدم تقرير المجالس القومية المتخصصة اعترافاً بأن أزمة الكساد التي واجهها الاقتصاد المصري على مدار السنوات الخمس الماضية (1999 – 2004) والمتمثلة في تباطؤ معدل النمو، وزيادة نسبة التضخم ومعدل

البطالة، إنما تعود إلى طبيعة السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة المصرية وخاصة بالنسبة لسعر صرف الجنيه.⁽¹¹⁶⁾

إذن الأصل في الموضوع هو سياسات اقتصادية غير ملائمة بل مناقضة لاحتياجات ومتطلبات تطوير المجتمع المصري وتنميته، الأمر الذي يمنح الفرصة لعناصر الفساد ويدعم من الآثار التدميرية لظاهرة الفساد على معدلات النمو الاقتصادي.

ويبدو أن المجتمع المصري سوف يشهد المزيد من الآثار التدميرية للفساد خلال السنوات القليلة القادمة، حيث أشار أحد التقارير التي تحاول التنبؤ بحالة الاقتصاد المصري حتى عام 2010، إلى ما أسماه "بالتدهور الاقتصادي المرتقب أو المتوقع" Declining Economic Outlook حيث تنبأت هذه الدراسة بأن معدل النمو الاقتصادي لن يزيد عن 2.5% سنوياً حتى عام 2010م وسوف يرتفع معدل التضخم إلى 12% خلال نفس الفترة، فضلاً عن احتياج نظام "مبارك" لنفقات متزايدة وبصفة خاصة من أجل تحسين الظروف المعيشية للفقراء. كما يشير التقرير إلى أن عجز الموازنة العامة سوف يرتفع لأكثر من المستوى المزعج الذي وصل إليه بالفعل خلال الفترة من 2000 إلى 2004 حيث وصل إلى 5.6% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹¹⁷⁾

ومن ثم فإن الإصلاح الاقتصادي. لم يقدم أية أمل في حلول قريبة للأزمة الاقتصادية التي أصبحت أكثر حدة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهي نفس السنوات التي تجاوزت فيها تداعيات الفساد وآثاره التخريبية على معدلات النمو الاقتصادي، كل الحدود المقبولة، نظراً لعجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، عن الحد من تلك الآثار.

* المقولة الثالثة:

"غياب الشفافية والمساءلة عائقان رئيسيان أمام مكافحة الفساد".

يرفض النظام في مصر دائماً الاعتراف "بأن الفساد قد أصبح ظاهرة في المجتمع المصري". وللنظام منظوره الخاص للفساد في مصر فيراه نتاجاً طبيعياً لسعي الحكومة نحو التنمية ومواكبة النظام الاقتصادي العالمي، وأنه لا يخلو منه مجتمع في العالم. وأن مصر – مقارنة بغيرها من المجتمعات الأخرى – لا تقف في الصفوف الأولى التي يشكل الفساد فيها ظاهرة يعاني منها المجتمع.⁽¹¹⁸⁾

ويعرض "هتلر طنطاوي" لما فعلته الدولة منذ بداية التحول الاقتصادي من أجل توفير المناخ الملائم لمقاومة الفساد، على حد تعبيره، ومن ذلك: انتهاء القيادة السياسية لمبدأ المصارحة والشفافية لتوعية المواطن بالمصاعب الاقتصادية، وتهيئة المناخ لدعم الممارسة الديمقراطية من أجل الكشف عن حالات الفساد ووضعها تحت تصرف الأجهزة الرقابية، سن القوانين والتشريعات المنظمة لكافة الأنشطة الاقتصادية وسد الثغرات التي ينفذ منها المفسدون والتصدي لمن تسول له نفسه التلاعب بالمال العام، ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في تنفيذ عمليات التنمية والاتجاه نحو الحد من سيطرة الدولة على الاقتصاد. وإعادة نشاط أجهزة الرقابة ومنها هيئة الرقابة الإدارية.⁽¹¹⁹⁾ هذا هو ما فعلته الدولة كما جاء على لسان أحد مسؤوليها. ولكن ماذا عما يجري في الواقع الفعلي في مصر في مجال مكافحة الفساد؟

الواقع المصري، والدارسات السابقة، والتقارير الدولية عن مصر تؤكد

عكس كل ما عرض له هتلر طنطاوي.

فأولاً: تؤكد إحدى الدراسات السابقة التي تناولت عدداً من حالات الفساد في مصر، على أن هناك قصوراً ما داخل الأجهزة المعنية بالكشف عن الفساد، أو

تلك المنوط بها محاسبة العناصر الفاسدة وتوقيع العقاب عليها. من ذلك مثلاً أن عناصر الفساد لا يتم اكتشافها إلا بعد تضخم ثرواتها، كما يتمكن عدد كبير منهم من الهرب أو سحب ودائعه وأمواله بعد التحفظ عليها. كذلك خلصت الدراسة أيضاً إلى أن هناك العديد من الثغرات التي تتطوي عليها القوانين والتشريعات الموجودة والتي تتناقض أيضاً مع بعضها البعض وتخضع للتغيير المستمر.⁽¹²⁰⁾ وثانياً: برغم الحديث عن إحياء دور هيئة الرقابة الإدارية منذ عام 1981، إلا أن حال الفساد في مصر يشير إلى تزايد معدلاته عاماً بعد عام. والتقارير المحلية والدولية تؤكد ذلك. كما أن هناك دراسات تؤكد على أن الفساد الكبير يتم أغلبه من خلال آليات شرعية يصعب ضبطها مثل إهداءات الأراضي من جانب الدولة، أو التلاعب المعلوماتي بالبورصة. فضلاً عن أن الأجهزة الرقابية تقوم بالتحقيق فيما لا يقل عن ربع مليون شكوى سنوياً بما يفوق قدراتها البشرية والمادية المحدودة.⁽¹²¹⁾

ثالثاً: فيما يتعلق بتهيئة المناخ لدعم الممارسة الديمقراطية من أجل الكشف عن حالات الفساد، فتكفي الإشارة إلى أحد التقارير الدولية حيث يشير التقرير إلى مصر باعتبارها من أبرز الدول ذات النظم الاستبدادية غير الديمقراطية. وهو تقرير وضعته منظمة "فريدوم هاوس" - المختصة بوضع تقارير عن التطور الديمقراطي في دول العالم - وقد صنفت مصر في الترتيب رقم 143 بين 192 دولة. وأعطى التقرير مصر درجة 5,5 في الحقوق السياسية، ودرجة 5 في الحريات المدنية علماً بأن أعلى درجة هي (1)، وأدنى درجة هي (7).⁽¹²²⁾ أما فيما يتعلق بالإشارة إلى انتهاج القيادة السياسية لمبدأ المصارحة والشفافية، فإن قراءة التقارير الدولية وخاصة تقارير منظمة الشفافية الدولية تؤكد غياب الشفافية والمساءلة في مصر وهما أهم عنصران لأي دولة راغبة بجدية في محاربة الفساد.

1- غياب الشفافية يمثل عائقاً رئيسياً أمام مكافحة الفساد:

تنص اتفاقية "الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" على أن الفساد ظاهرة يمكن الوقاية منها أو منعها Prevention قبل حدوثها. وأن مهمة ذلك تقع في المحل الأول على عاتق الحكومات التي عليها اتخاذ إجراءات أو سياسات وقائية مثل: تأسيس أجهزة لمحاربة الفساد، وزيادة معدلات الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، والحرص على الشفافية أيضاً فيما يتعلق بالمال العام.⁽¹²³⁾ فحرص الدولة على الشفافية يعني توافر الرغبة الحقيقية لديها في محاربة الفساد ومنع انتشاره.

وفيما يتعلق بالمجتمع المصري، فإن تقارير منظمة الشفافية الدولية الصادرة منذ عام 1996 وحتى عام 2004، تؤكد على تراجع ترتيب مصر بين الدول الأكثر شفافية في العالم وأيضاً في الشرق الأوسط، والوطن العربي. وقد أكدت هذه التقارير زيادة حالات إهدار المال العام، وتراجع دور الحكومة في مكافحة الفساد، وصُنفت مصر ضمن الدول التي انتعشت فيها مؤسسة الفساد.

أ- فقد أشار المسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية عام 1996، وطبق على 54 دولة من دول العالم إلى ما يلي:⁽¹²⁴⁾

* فيما يتعلق بترتيب مصر بين دول العالم: (1996)

أشار المسح إلى أن مصر قد جاء ترتيبها الدولة رقم 41 من بين دول العالم الأربعة والخمسين الذين طبق عليهم المسح. وقد حصلت على 2.8 درجة علماً بأن الرقم 10 هو أعلى درجة تشير إلى الشفافية الكاملة أو خلو الدولة من الفساد. وهو ما يعني أنه كلما اقتربنا من صفر، فإن ذلك يعد مؤشراً لارتفاع مستوى الفساد وغياب الشفافية.

* وفيما يتعلق بترتيب مصر بين دول المنطقة العربية والشرق الأوسط: (1996)

أشار المسح إلى حصول "إسرائيل" على أعلى درجة شفافية (7,7) بين دول المنطقة تليها الأردن (4.8) ثم تركيا (3.5) وجاءت مصر في الترتيب الأخير بين دول المنطقة المذكورة في القائمة بدرجة شفافية 2.8. وذلك كما يوضح الجدول التالي*:

ترتيب الدولة	اسم الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى 10 درجات)
1	إسرائيل	7.71
2	الأردن	4.89
3	تركيا	5.54
4	مصر	2.84

جدول رقم (5)

يوضح ترتيب مصر بين دول المنطقة العربية

والشرق الأوسط في مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 1996

ب- وفي المسح الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية عام 1998، وطبق على 85 دولة من دول العالم حصلت مصر على 2.9 درجة وجاء ترتيبها الدولة رقم 66 بين دول العالم الخمس والثمانون.⁽¹²⁵⁾

أما فيما يتعلق بترتيب مصر بين الدول العربية فقد جاءت مصر أيضاً في ترتيب متأخر بالنسبة لدول المنطقة العربية حيث احتلت تونس المرتبة الأولى

* ترجع ضالة عدد دول المنطقة العربية والشرق الأوسط المذكورة في القائمة إلى أن الدول التي تم ضمها لهذه القائمة هي فقط الدول التي أجريت فيها أربعة مسوح على الأقل، وذلك حسبما يشير تقرير منظمة الشفافية.

بدرجة شفافية (5) تليها الأردن (4.7) في المرتبة الثانية، تليها المغرب (3.7)،
وأخيراً مصر تأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة (2.9).
ويوضح الجدول التالي قائمة (1998) * :

الترتيب	الدولة	درجة الشفافية (الحد الأقصى 10 درجات)
1	تونس	5
2	الأردن	4.7
3	المغرب	3.7
4	مصر	2.9

جدول رقم (6)

يوضح موقع مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 1998

ج- في مسح عام 2001 والذي طبق على 91 دولة جاء ترتيب مصر الدولة رقم 54 بين دول العالم، وقد حصلت على 3.6 درجة.⁽¹²⁶⁾ أي تقدمت مصر في مستوى الشفافية عن عام 2000 بمقدار 0.5 درجة، كما تقدمت في ترتيبها من رقم 64 إلى الدولة رقم 54.

أما عن ترتيب مصر في نفس القائمة بين الدول العربية، فقد جاءت تونس في المرتبة الأولى (5.3) درجة تليها الأردن (4.9)، ثم مصر (3.6)، وذلك كما يوضح الجدول التالي:-

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
--------------	--------	---------------

* يلاحظ زيادة عدد الدول العربية المذكورة في هذه القائمة عن سابقتها نظراً لضم الدول التي أجريت فيها ثلاثة مسوح على الأقل بدلاً من أربعة كما في قائمة 1996. وهكذا سوف يزداد عدد الدول في القوائم كلما قل عدد المسوح المطلوبة لضم الدول في القائمة.

5.3	تونس	1
4.9	الأردن	2
3.6	مصر	3

جدول رقم (7)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 2001

- د- في تقريرها الصادر عام 2002، صنفت منظمة الشفافية الدولية مصر على أنها الدولة رقم 62 بين دول العالم من بين 102 دولة بدرجة شفافية (3.4).⁽¹²⁷⁾
- وقد صنفت مصر في هذا التقرير، في درجة أدنى من دولة مثل جنوب أفريقيا (4.8)، وتونس (4.8)، والأردن (4.5)، والمغرب (3.7)، والمكسيك (3.6)، والصين (3.5). وكانت مصر أقلهم جميعاً في مستوى الشفافية.
- كما يوضح الجدول التالي:

درجة الشفافية	الدولة	ترتيب الدولة
4.8	جنوب أفريقيا	1
4.8	تونس	1 مكرر
4.5	الأردن	2
3.7	المغرب	3
3.6	المكسيك	4
3.5	الصين	5
3.4	مصر	6

جدول رقم (8)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية
وبعض دول العالم الثالث من حيث مستوى الشفافية
المصدر: منظمة الشفافية الدولية، 2002

هـ- وفي مسح عام 2003 الذي أجرته منظمة الشفافية على 133 دولة، يطرح "بيتر إيجن" Peter Eigen رئيس المنظمة، الملاحظات التالية حول تقرير المسح.⁽¹²⁸⁾

1 - أن تسع دول من كل عشرة دول نامية درجاتها أقل من (5). وخمسة دول من كل عشرة دول نامية جاءت درجاتها أقل من (3)، وهو ما يعد مؤشراً على مستوى عالٍ من الفساد في تلك الدول.

2 - إن البلدان التي أخذت درجة أعلى من (9) كمؤشر على مستويات أقل كثيراً من الفساد، كانت من الدول الغنية مثل: فنلندا، أيسلاند، الدنمارك، نيوزيلاند، سنغافورة، والسويد.

وقد جاء ترتيب مصر بين دول العالم في قائمة 2003 بالنسبة لمستوى الشفافية، الدولة رقم 72 من بين 133 دولة، بدرجة شفافية (3,3). أي انخفض مستوى الشفافية عن قائمة عام 2002، وهو في نفس الوقت مؤشراً لارتفاع معدلات الفساد عن العام السابق.

أما عن موقع مصر بين الدول العربية، فقد احتلت مصر في قائمة 2003 المركز العاشر بين الدول العربية المذكورة في هذه القائمة. وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:-

درجة الشفافية (الحد الأقصى 10 درجات)	الدولة	ترتيب الدولة
6.3	عمان	1
6.1		2
5.6	البحرين	3
5.3	قطر	4
5.2	الكويت	5
4.9		6
4.6	الإمارات	7
4.5		8
3.4	تونس	9
3,3	الأردن	10
3,3	السعودية	10
3		11
3	سوريا	12
2.6	مصر	13
2.6		14
2.3	المغرب	15
2,2	لبنان	16
2,2	فلسطين	16
	الجزائر	
	اليمن	

	السودان العراق ليبيا	
--	----------------------------	--

جدول رقم (9)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية
المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 2003

ويلاحظ على القائمة السابقة انخفاض مستوى الشفافية والذي يعد مؤشراً على ارتفاع معدلات الفساد، داخل بعض الدول البترولية الغنية مثل: السعودية (4.5)، وليبيا (2,2). وقد يكون لذلك تفسيره في كونها دول ذات أنظمة استبدادية، لا تتمتع بتداول السلطة وتعاني غياب الديمقراطية التي تعد عاملاً هاماً في مكافحة الفساد.

و- في قائمة 2004، جاء ترتيب مصر، الدولة رقم 78 بين 146 دولة في العالم أجرى عليهم المسح الذي قامت به منظمة الشفافية الدولية. وجاء معدل الشفافية في مصر داخل هذه القائمة (3.2).⁽¹²⁹⁾ أما فيما يتعلق بترتيب مصر بين الدول العربية المذكورة في القائمة، فقد احتلت المركز التاسع على النحو التالي:

درجة الشفافية	الدولة	ترتيب الدولة
6.1	عمان	1
6.1		1
5.8	الإمارات	2
5.3	البحرين	3
5.2		4
5	الأردن	5
4.6	قطر	6
3.4	تونس	7
3.4		8
3.2	الكويت	9
3.2	السعودية	10
2.7		11
2.7	سوريا	11
2.5	مصر	12
2.5		12
2.4	المغرب	13
2,2		14

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
15	الجزائر لبنان ليبيا فلسطين اليمن السودان العراق	2.1

جدول رقم (10)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية
المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 2004.

ومن الواضح في قائمة 2004 أيضاً، حصول دول البترول الغنية على درجات شفافية منخفضة، وهو ما يعلق عليه "محمد عبد العزيز" الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقوله: "أن نتائج هذا المسح فيما أشارت إليه من حصول دول البترول الغنية على درجات شفافية منخفضة، إنما تبرهن على تفشي الفساد داخل قطاعات البترول في هذه المجتمعات من خلال العلاقات المشبوهة بين الموظفين المحليين والوسطاء داخل تلك القطاعات من جانب وبين موظفي البترول الغربيين من

جانب آخر ⁽¹³⁰⁾ ويعد ذلك أيضاً مؤشراً على الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في تفشي الفساد داخل الدول العربية ودول العالم الثالث بشكل عام. ز- أما قائمة 2005، فقد جاء ترتيب مصر بين دول العالم التي طبق عليها المسح وعددها 159 دولة، جاءت مصر الدولة رقم (70) بدرجة شفافية (3.4).⁽¹³¹⁾

أما عن ترتيب مصر بين الدول العربية، فقد احتلت مصر الدولة رقم (8)، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:-

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
1	عمان	6.3
2		6.2
3	الإمارات	5.9
4	قطر	5.8
5		5.7
6	البحرين	4.9
7	الأردن	4.7
8	تونس	3.4
8		3.4
9	الكويت	3.4
10		3.2

ترتيب الدولة	الدولة	درجة الشفافية
11	مصر	3.1
12		2.8
13	السعودية	2.7
14	سوريا	2.6
15		2.5
16	المغرب	2,2
17	لبنان	2,1
	الجزائر	
	اليمن	
	فلسطين	
	ليبيا	
	العراق	
	السودان	

جدول رقم (11)

يوضح ترتيب مصر بين الدول العربية، من حيث مستوى الشفافية

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، قائمة عام 2005.

مما سبق يتضح تراجع ترتيب مصر بين دول العالم، ويتضح أيضاً انخفاض مستوى الشفافية فيها مقارنة بدول المنطقة العربية، وذلك على النحو الذي نوضحه من خلال الجدول التالي:

السنة	درجة	ترتيب مصر	ترتيب مصر بين الدول العربية
-------	------	-----------	-----------------------------

	بين دول العالم	الشفافية	
4 (من بين ثلاثة دول عربية)	41	2.8	1996
4 (من بين أربعة دول عربية)	66	2.9	1998
4 (من بين أربعة دول عربية)	54	3.6	2001
3 (من بين ثلاثة دول عربية)	62	3.4	2002
7 (من بين سبعة دول عربية وعالم ثالث)	72	3,3	2003
7 (من بين سبعة دول عربية وعالم ثالث)	78	3.2	2004
10 (من بين ستة عشر دولة عربية)	70	3.4	2005
9 (من بين خمسة عشر دولة عربية)			
8 (من بين سبعة عشر دولة عربية)			

جدول رقم (12)

يوضح ترتيب مصر بين دول العالم، والدول العربية
من حيث مستوى الشفافية خلال الفترة من 1996 إلى 2005

ويلاحظ من الجدول السابق ثبات درجات الشفافية الحاصلة عليها مصر خلال الفترة المذكورة، وإن تباينت في حدود ضئيلة تتراوح ما بين (0.1 إلى 0.5) على أقصى تقدير، بالزيادة أحياناً وبالنقصان أحياناً أخرى.

وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على أن ظاهرة الفساد في مصر لم تتأخر فقط مواجهتها كما يشير تقرير المجالس القومية المتخصصة⁽¹³²⁾، وإنما هي لم تبدأ أصلاً ولم يحدث حتى الآن مكافحة حقيقية للفساد في مصر.

وغياب الشفافية له مؤشرات عديدة في المجتمع المصري منها على سبيل المثال: نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها، وعشرات قضايا الفساد التي

تحفظها النيابة - والمتهم فيها مسئولين كبار - رغم جسامتها وخطورتها على الصالح العام، دون أية توضيحات للرأي العام المصري. كذلك هروب عشرات من رجال الأعمال بعد الاستيلاء على أموال البنوك في صورة قروض أخذوها بدون ضمانات كافية. إضافة إلى هروب العديد من المتهمين في قضايا فساد كبرى بعد صدور أحكام ضدهم، ولا يعرف الرأي العام المصري كيف هرب هؤلاء، ومن المسئول.

وتشير الكتابات المختلفة حول الفساد إلى وقائع فساد هرب فيها المتهمون وقد حصلوا على جوازات سفر في نفس يوم صدور أحكام ضدهم، وفروا إلى خارج مصر.⁽¹³³⁾ وغياب الشفافية في مثل هذه القضايا يثير الشبهات حول جهاز الدولة، الذي يقدم نفسه هنا وكأنه حامي للفساد.

ويتجسد غياب الشفافية أيضاً - في مصر - في حجم القيود التي تخضع لها وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، المملوكة للدولة، والتي تمنعها هذه القيود من القيام بدورها في كشف الفساد، وإجلاء الحقيقة في قضايا الفساد للرأي العام.

ويمكن الإشارة - في هذا السياق - إلى تجربة سنغافورة التي كان الفساد يمثل فيها طريقة للحياة حتى عام 1959، ولكنها عندما قررت البدء في محاربة الفساد، انتهجت استراتيجية اعتمدت بشكل رئيسي على الشفافية والمساءلة. فسعت نحو القضاء على كل الفرص التي يمكن أن تتيح المناخ للفساد، فضلاً عن زيادة تكلفة الفساد على الفرد. وقد قامت بالتطبيق الحازم لقانون مكافحة الفساد، والتحقق في ممارسات الفساد دون خوف وبدعم كامل من الحكومة والقيادة السياسية.⁽¹³⁴⁾ إن الشفافية والمساءلة وجهان لعملة واحدة، لا ينفصلان إذا ما أردنا مكافحة حقيقية للفساد.

2- غياب المساءلة يشكل عائقاً رئيسياً أمام مكافحة الفساد:

إن الفساد ظاهرة تنتعش في ظل ضعف الرقابة الشعبية ومحاصرة مؤسسات المجتمع المدني، وعدم الحرص على الحريات المدنية وخاصة حرية الصحافة التي تعتبر الوسيلة الأولى والرئيسية في كشف الفساد، وتقديم المعلومات للأجهزة الرقابية لتقوم بمهمتها في المساءلة وتطبيق القانون.

وبالنسبة للمجتمع المصري، فإنه يمكن القول بأنه رغم تعدد أجهزة الرقابة التي تقوم بدور المساءلة، إلا أن القيود المفروضة عليها تجعلها قاصرة في أداء هذا الدور. فتقارير الأجهزة الرقابية يتم تجاهلها لأنه ليس من سلطتها تحريك الدعاوي القضائية ضد مسئول إلا بموافقة وزيره. كذلك النيابة الإدارية لا تملك التصرف في القضايا التي تنظرها بل عليها فقط إرسالها إلى المكاتب الفنية للتصرف فيها. أما الصحافة، فعلى الرغم مما تدعيه الدولة من محاربة الفساد، نجدها تقرض المزيد من القيود على حرية الصحافة والصحفيين. فبدلاً من تشجيع الصحافة على كشف النقاب عن وقائع الفساد وعن الفاسدين، نجدها تضع عليها المزيد من القيود. ويتضح ذلك في مواد قانون العقوبات المتعلقة بجرائم النشر:-

ففي منتصف التسعينيات، وبالتحديد في مايو عام 1995، وافق مجلس الشعب المصري - وفي سرعة ملحوظة - على إصدار قانون بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية ومادة في قانون نقابة الصحفيين. وحمل هذا القانون الجديد رقم 93 لسنة 1995، وهو إطار قانوني مقيد لحرية الصحافة، واشتهر باسم قانون اغتيال حرية الصحافة.⁽¹³⁵⁾

وعلى عكس ما تحدث به "هتلر طنطاوي" حول الشفافية وحرية تداول المعلومات، فرض القانون الجديد المزيد من القيود على حق المواطنين في الحصول على المعلومات. ومن هذه القيود: (136)

- إلقاء عبء إثبات الخبر على الصحفي وليس على النيابة العامة.
- التضييق في مفهوم النقد المباح.
- استخدام عبارات مطاطة في توصيف جرائم النشر.
- جعل عقوبة الحبس للصحفي وجوبياً، وذلك بعد إعادة صياغة المادة 188 والتي كانت تجيز الحكم بعقوبة الحبس أو الغرامة أو كلاهما معاً.
- إطلاق مدة حبس الصحفي بحيث يجوز أن تصل إلى ثلاث سنوات بعد أن كانت هذه العقوبة لا تتجاوز سنة. أما التهمة، فقد توسعت المادة في وصفها وهي: "نشر أخبار أو بيانات أو شائعات كاذبة أو دعايات مثيرة". كما أضيفت عبارات أكثر اتساعاً تنص على: "إذا كان من شأن النشر تكدير السلم العام أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو ازدياد مؤسسات الدولة أو القائمين عليها".
- في المادة 308 جعل القانون الجديد، الحبس والغرامة معاً وجوبياً إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب. وأضيفت إلى هذه المادة ما يسمى بالظعن في ذمة الأفراد وضوعفت مدة الحبس وقيمة الغرامة، أي تم تغليظ المادة 308.

وكما هو واضح من نصوص مواد قانون النشر، أن الدولة بدلاً من أن تضيق الخناق على عناصر الفساد، نجدها تفعل ذلك مع الطرف المسئول عن

كشفت هذه العناصر. وبدلاً من تغليظ العقوبة مع العناصر الفاسدة، نجدها تطبق ذلك على من يحاول توجيه الاتهام إلى هذه العناصر. وبدلاً من أن تصدر التشريعات التي تضمن نزاهة الموظف العام – كما تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم – وتحمي الصحفي في مواجهة الفاسدين، نجدها تصدر تشريعات تحمي عناصر الفساد في مواجهة من يتصدون لكشفهم.

ومن ثم لا يشعر الرأي العام بأن هناك نية صادقة من النظام لمحاربة الفساد. ومقارنة بنظام الستينيات يمكن أن نلمس ذلك. فمع نهاية عقد الستينيات حيث بداية انتشار مظاهر الفساد، كانت هناك مناقشات متواصلة حول فكرة تشديد العقوبات على ممارسات الفساد. فكانت المطالبة بإعدام كل من "اختلس أموالاً عامة أو أوراقاً أو استولى بغير حق على أموال أو سهل ذلك لغيره". وطالب رأي آخر بتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، ورأى ثالث طالب بتجريد الفاسدين من حقوق المواطنة إلى جانب العقوبة. وكلها كانت آراء لوزراء ومسؤولين معروفين داخل النظام في نهاية عقد الستينيات.⁽¹³⁷⁾

وغياب المساءلة له أيضاً صور عديدة أخرى داخل المجتمع المصري. فالبرلمان لا يجوز له – (كما أشار رئيس البرلمان) – مساءلة رئيس الجمهورية، والبرلمان ذاته لا يجوز مؤاخذته دستورياً عن القوانين الصادرة عنه. إضافة إلى أن المجالس المحلية المنتخبة لا تملك هي الأخرى حق مساءلة أو استجواب المحافظين. فالكل فوق المساءلة، والنتيجة هي التسيب واستشراء الفساد.⁽¹³⁸⁾

ويدعم من غياب المساءلة وانعدام الرقابة، طول فترة بقاء القيادات داخل مواقع السلطة. والدليل الذي يؤكد ذلك من واقع المجتمع المصري هو أن القطاعات التي تفتش بداخلها الفساد لفترات طويلة ومتزايدة تركزت في الوزارات

التي استمر على رأسها مسئول معين لسنوات طويلة مثل: وزارة الزراعة، ووزارة الإعلام، ووزارة الإسكان. وهي مواقع تخرج منها معظم قضايا الفساد في مصر اليوم.⁽¹³⁹⁾ إن غياب الديمقراطية والمساءلة يفتح الطريق أمام الفاسدين وخاصة من كبار المسؤولين وأصحاب السلطة والنفوذ. ويتيح أمامهم الفرص للتلاعب بالمال العام. ومن هنا تأتي "الروشتة الدولية" أو "الوصفة العلاجية" لمحاربة الفساد، والتي تقدمها وثيقة الأمم المتحدة حيث تقرر الحاجة إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للضغط على الحكومات من أجل القضاء على الفساد، طالما أن روح المبادرة لا يمكن أن تأتي من القمة أي من السلطة وحدها كما ترى "أروة حسان" Arwa Hassan رئيس قسم الشرق الأوسط لدى منظمة الشفافية الدولية.⁽¹⁴⁰⁾ غير أن المعضلة الحقيقية التي تواجه دولة مثل مصر، هو ضعف منظمات المجتمع المدني المحاصرة بإجراءات وقواعد نظام مستبد سياسياً، فضلاً عن أن القطاع الخاص المصري هو طرف أصيل في غالبية وقائع الفساد.

خاتمة:

تتبنى هذه الدراسة مفهوماً للفساد يكاد يخرج من نطاقه كل الجرائم التي تكمن وراءها عوامل فردية أخلاقية أو غير أخلاقية، والتي يُطلق عليها مجازاً **الفساد الفردي**. فالباحثة ترى أن السمة الجوهرية للفساد، والتي تميزه عن الجريمة العادية، أنه سلوكاً جماعياً يتقشّى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل بنائية: اقتصادية واجتماعية. ويترتب عليه إعادة توزيع الثروة العامة

لصالح الطبقة المسيطرة على المجتمع والتي تمثل الأقلية في هذا المجتمع. كما أنه يمثل أحد أساليب أو آليات الاستغلال التي تعتمد عليها الطبقة المسيطرة. وتعتقد الباحثة أن السمات السابقة تميز الفساد عن الجريمة العادية. فالسرقة والاختلاس والرشوة الصغيرة وغيرها من الجرائم لا ترقى إلى مستوى الفساد طالما بقيت عند حدود أفراد، بدافع عوامل فردية وليس بدافع الاستغلال، وطالما لم يترتب عليها إعادة توزيع الثروة العامة بشكل غير عادل. وإضافة إلى ذلك فإن الجريمة العادية لا تتم من خلال شبكة معقدة من العلاقات المنحرفة تمنحها الطابع المؤسسي. فالفساد هو ذاته الجرائم العادية ولكن تتم في صورة جماعية ومن خلال شبكة معقدة من العلاقات.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، طرحت الدراسة مقولاتها النظرية التي حاولت اختبارها على واقع المجتمع المصري في الفترة من **1952** إلى **2005**. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

(1) يتوقف حجم الفساد بالفعل على طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الحاكم، حيث تنمو معدلات الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والتوزيعية، وفي ظل انتشار الفقر والبطالة، وعدم حرص النظام على الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للمواطن.

(2) تنعكس طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على خصائص ظاهرة الفساد والأطراف المرتكبة لوقائع الفساد. ففي ظل السياسات الاشتراكية يتخذ الفساد غالباً شكل الممارسات الفردية، وتتركز أطرافه في طبقة بيروقراطية. أما مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، وأيضاً في ظل السياسات الليبرالية، فإن الفساد يأخذ عادة شكل الممارسات الجماعية، ويصبح رجال الأعمال الرأسماليين طرفاً

أساسياً من أطراف الفساد، ويتسم الفساد هنا بالتحالف بين المال والسلطة في إطار شبكة معقدة من علاقات الفساد المتبادلة. حيث يكون الطرف الآخر للفساد غالباً من ذوى المواقع الرسمية وأصحاب المناصب العامة في الدولة. ويتحول هنا الفساد إلى أحد آليات الاستغلال الرئيسية التي يعتمد عليها النظام.

(3) الفساد ليس مشجعاً على النمو والاستثمار كما يرى "ناي" Nye، ولكنه فقط قد لا يُعمل آثاره التدميرية على النمو الاقتصادي في ظل سياسات اقتصادية واجتماعية وطنية وتعمل للصالح العام وتسعى نحو إنجازات تنموية حقيقية. وفي ضوء ما سبق، فإن الاستنتاج الأخير الذي يمكن أن نخرج به من هذه الدراسة، هو أن الطبقات الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث، تعد بمثابة المسئول الأول عن انتشار الفساد في مجتمعاتها وارتفاع معدلاته، وتحوله إلى جزء من نسيج المجتمع. فكما اتضح من الدراسة، كانت الطبقة الحاكمة دائماً هي الطرف الرئيسي والفعال في وقائع الفساد داخل الدول التي مارس فيها الفساد آثاره التدميرية على عملية التنمية مثل إندونيسيا، وروسيا، ومصر، وغيرها.

ومن ثم فإن التوصية الوحيدة التي يمكن أن تخرج بها هذه الدراسة، ليس في إمكانها إلا أن تتوجه إلى السلطة السياسية التي عليها مهمة توسيع هامش الحرية والديمقراطية، وإضفاء سلطة المحاسبة والإلزام على الأجهزة الرقابية، والمكافحة الحقيقية للفساد من خلال التطبيق الحازم لمبدأ المساءلة وخاصة مع ذوى المناصب العليا كالوزراء والمحافظين وكبار المسؤولين. إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني ليشترك مشاركة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة. وقبل كل ذلك الحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار الوظيفي والمهني لكل فئات المجتمع.

المراجع:-

- (1) Edgar F. Borgatta and Rhonda Montgomery (Editors): Encyclopedia of Sociology, Second Edition, V.3, 2000, P. 2123.
- (2) Ibid. pp. 2123 – 2124.
- (3) Vernon Bogdanor (Editor): The Blacrwel Encyclopedia of Political Institutions, Great Britain, Norwich Ltd, 1987. P. 445.
- (4) Ibid. pp. 445 – 446.
- (5) Robert Williams: Political Corruption in Africa, Gower Publishing Cmpany Limited, Blackmore press, England, 1987, pp. 12-14.

- (6) Ibid. pp. 19-20.
- (7) Michael Clarke (Editor): Corruption, Causes, Consequences, and control, Frances, Pinter (Publishers), Ltd, 1983, p. 24.

And See also:

- (8) Arvind K. Jain (Editor): “Economics of Corruption”, Recent Economic Thought series, Kluwer Academic Publishers, London, 1998, p.1.
- (9) Encyclopedia of Sociology, op. Cit, p. 2124.
- (10) Morris Szeftel: “Corruption and the Spoils system in Zambia”, in: Michael Clark, op. Cit, p. 164.
- (11) James C. Scott: Comparative Political Corruption, Prentice – Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A, 1972, P.3.
- (12) Ibid. P. 4.
- (13) Robert Williams, op. Cit, p. 3.
- (14) Ibid. P. 21.
- (15) Heleen E. Bakker and Nico G. Schulte Nordholt (Editors): Corruption and Legitimacy, Siswo Publication 393, Amsterdam, Siswo, 1996, P. 24.
- (16) Morris Szeftel, op. Cit, pp. 181 – 182.
- (17) Heleen E. Bakker and others, op. Cit, p. 25.
- (18) Ibid. p. 26.
- (19) Ibid. p. 26.
- (20) Morris Szeftel, op. Cit, p. 182.
- (21) Rabert Williams, op. Cit, p. 22.
- (22) Ibid. p. 22.
- (23) Morris Szeftel, op. Cit, pp. 181-182.
- (24) علي ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع، دار الهاني للطباعة، جامعة عين شمس، القاهرة، ط/2، 1994، ص 52.
- (25) Vinod Pavarala: Interpreting Corruption, Elite Perspectives in India, Sage Publications, New Delhi, Thousand, oaks, London, 1996, p. 20.

- (26) Robert Williams, op. Cit, p. 22.
- (27) محمد عارف: تالكوت بارسونز، رائد الوظيفة المعاصرة في علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ط/1، ص ص 141 - 142.
وأنظر أيضاً:
- سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982، ط/3 ص 94.
- (28) Robert Williams, op. Cit, p. 25.
- (29) Heleen E. Bakker, op. Cit, p. 10.
- (30) علي ليلية: العالم الثالث، قضايا ومشكلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص ص 81 - 83.
- (31) Robert Williams, op. Cit, pp. 23-24.
- (32) Ibid. p. 25.
- (33) Ibid. p. 24.
- (34) مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص ص 55 - 56.
- (35) أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، القاهرة، ط/1، 1981، ص 407.
- (36) Heleen E. Bakker, op. Cit, pp. 10-11.
- (37) Robert Williams, op. Cit, pp. 59-63.
- (38) Arvind K. Jain: Economics of Corruption, op. Cit, p.1.
- (39) Heleen E. Bakker and others: Corruption and Legitimacy, op. Cit, p.11.
- (40) إكرام بدر الدين: "ظاهرة الفساد السياسي، الفكر العربي، بيروت، ع (71)، السنة (14)، يناير/ مارس 1993، ص 43.
- (41) المرجع السابق، ص 43.
- (42) Arvind K. Jain, op. Cit, p.2.
- (43) Michael Clarke, op. Cit, p. 154.
- (44) James C. Scott, op. Cit, p. 90.
- (45) Ibid. p. 90.
- (46) Laurence Whitehead, op. Cit, pp. 154 - 158.

- (47) United Nations office on Drugs and Grime, The Global programme against corruption.
www.unodc.org/undoc/en/crime_convention_corruption.html
- (48) Oxford Business Group – Countries: Egypt’s Anti-Corruption Campaign, Weekly Briefing, Vol. 43, November 4, 22-11-2002.
www.mafhoum.com/press4/121S71.htm
- (49) Laurence Whitehead, op. Cit, pp. 155 – 156.
- (50) Transparency International Corruption Perceptions Index, 1996 - 2005.
http://www.transparency.org/policy_research/surveys-indices/cpi/1996-2005
- (51) حنان قنديل: التحول إلى نظام السوق والفساد السياسي في الصين، في: مصطفى كامل السيد، (تحرير)، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1999، ص 138، 139.
- (52) المرجع السابق، ص ص 166 – 167 ، ص 169.
- (53) هتلر طنطاوي: دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 309 – 310.
- (54) شادية فتحي: الآثار السياسية للتحول: حالة روسيا، في: مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 112 – 117
- (55) Transparency International Corruption Perceptions Index, 1996 – 2005, op. Cit.
- (56) حنان قنديل، مرجع سابق، ص 167.
- (57) المرجع السابق، ص 168.
- (58) المرجع السابق، ص 139.
- (59) المرجع السابق، ص 175.
- (60) المرجع السابق، ص 176.
- (61) شادية فتحي: مرجع سابق، ص ص 112 – 117.
- (62) هتلر طنطاوي، مرجع سابق، ص 309.
- (63) شادية فتحي، مرجع سابق، ص 116.
- (64) المرجع السابق، ص 119.
- (65) حنان قنديل، مرجع سابق، ص 168.
- (66) Transparency International corruption perceptions Index, 1996 – 2005, op. Cit.

(67) Ibid.

(68) في . جيه. راجان: الشفافية والمساءلة في سنغافورة، في مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 78 – 80.

(69) هنتر طنطاوي، مرجع سابق، ص 310.

(70) في . جيه. راجان، مرجع سابق، ص 78.

(71) غادة موسى: الشفافية والمساءلة في ألمانيا بعد الوحدة، في مصطفى كامل السيد: الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 96 – 100.

(72) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 – 1995، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 62.

(73) جلال أمين: مستقبلات، مصر والعرب والعالم في منتصف القرن 21، القاهرة، كتاب الهلال، العدد 640، إبريل 2004، ص 142.

(74) محمد السيد سعيد: الفساد في مصر (1952 – 2004)، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2004، ص 804.

(75) المرجع السابق، ص 767، 772.

(76) Corruption, Explore Topics – Enterprise Surveys, The world Bank Group, p.1.

<http://www.enterprisesurveys.org/ExploreTopics/Compar All.aspx?>

(77) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، (الكتاب السنوي)، رئاسة الجمهورية، المجلد 31، (2004 – 2005)، ص 632.

(78) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ص 95 – 96.

(79) صلاح سالم زرنوقة: تحليل قضايا الفساد في مصر، في: مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص 295.

(80) Oxford Business Group – Countries: “Egypt’s Anti – Corruption Campaign,” op. cit.

(81) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ص 295 – 296.

(82) المرجع السابق، ص 296.

(83) المرجع السابق، ص ص 301 – 302.

(84) Oxford Business Group – Countries op. Cit.

(85) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص 31.

- (86) محمد السيد سعيد، الفساد في مصر (1952 – 2004)، مرجع سابق، ص 789.
- (87) Muhammad AL Ghanam, Crruption in Egypt, PRAVDA, 17/5/2004.
<http://english.pravda.ru/cis/2001/08/18/12823.html>
- (88) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 780.
- (89) الأهرام، 1967/10/9، و 1972/6/24، نقلاً عن: محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص ص 779 – 781.
- (90) نهضة مصر، 2005/5/16.
- (91) الميدان، 2005/6/22.
- (92) الأحرار، 1996/9/24.
- (93) الوفد، 2005/5/25.
- (94) نفس المرجع السابق.
- (95) رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب، شعبة العلوم الإنسانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لظاهرة الفساد في المجتمع المصري، تقرير غير منشور، ص 8.
- (96) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص ص 777 – 778.
- (97) المرجع السابق، ص 778.
- (98) محمود عبد الفضيل: (تعقيب على أبحاث ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)، مرجع سابق، ص 798.
- (99) محمود المراغي: (تعقيب على أبحاث ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية). مرجع سابق، ص 802.
- (100) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ص 44 – 46.
- (101) هنتر طنطاوي، مرجع سابق، ص 309.
- (102) Ameinfo – Middle East Finance and Economy, Egypt on the brink.
www.ameinfo.com/75993./html
- (103) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 786.
- (104) جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ص 24 – 25.
- (105) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص 297.

- (106) Blackwell Encyclopedia Political Institutions, op. Cit, pp. 445 – 446.
- (107) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 799.
- (108) نهضة مصر، 26 – 2005/1/27.
- (109) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 797.
- (110) المرجع السابق، ص 782.
- (111) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين، مرجع سابق، ص ص 95 – 96.
- (112) عبد الرحمن صبري: غياب الشفافية والمساءلة في الدول العربية، في: مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص 234.
- (113) Benedict F. Mc Ternan (Editor): Political Risk Yearbook, Middle East and North Africa, the PRS Group, Inc., vol. 2, (1/ Apr. 2005), p.2.
- (114) James C. Scott, op. Cit, p. 90.
- (115) The United Nations Development Human Poverty Index (HPI).
<http://www.undp.org/poverty>
- (116) Political Risk Yearbook, op. Cit, vol. 2, (1/ Oct./ 2005), pp. 6-7.
- (117) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص 34.
- (118) Political Risk Yearbook, op. Cit, (1/ Oct./ 2005), p. 22.
- (119) جاء ذلك على لسان أحد مسؤولي النظام. أنظر: هتلر طنطاوي: دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر، مرجع سابق، ص 308.
- (120) المرجع السابق، ص 308.
- (121) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ص 301 – 304.
- (122) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 804.
- (123) الدستور، 2005/6/14.
- (124) Text of the United Nations Convention against Corruption, op. Cit.
- (125) Transparency International Corruption Perceptions Index, 1996, Op. Cit.
- (126) Ibid. 1998.

- (127) Ibid. 2001.
- (128) Ibid. 2002.
- (129) Ibid. 2003.
- (130) Ibid. 2004.
- (131) United Nations Office on Drugs and Crime, op. Cit.
- (132) Transparency International Corruption Perceptions Index, 2005, op. Cit.
- (133) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص 29.
- (134) محمد أبو الإسعاد: ظاهرة الفساد السياسي في مصر المعاصرة (1974 – 1986)، القاهرة، 1986، ص 49.
- (135) عطية حسين أفندي: الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، في: مصطفى كامل السيد، الفساد والتنمية، مرجع سابق، ص ص 65 – 66.
- (136) مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان: معركة حرية الصحافة، دراسة نقدية للقانون 93 لسنة 1995، (مجموعة من المؤلفين)، القاهرة، 1995، ص ص 9 – 10.
- (137) المرجع السابق، ص 12، 18، 19.
- (138) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 779.
- (139) مجدي مهني: (في الممنوع)، المصري اليوم، 2005/6/16.
- (140) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص 800.
- (141) United Nations: office on Drugs and Crime, op. Cit.